

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ١٢

السبت، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

خطاب السيد برفند كومار جوغناوث، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الداخلية والاتصالات الخارجية ووحدة التنمية الوطنية ووزير المالية والتنمية الاقتصادية في جمهورية موريشيوس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل موريشيوس لتقدم خطاب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الداخلية والاتصالات الخارجية ووحدة التنمية الوطنية ووزير المالية والتنمية الاقتصادية في جمهورية موريشيوس.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أقدم البيان المسجل سلفاً لصاحب المقام السيد برفند كومار جوغناوث، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الداخلية والاتصالات الخارجية ووحدة التنمية الوطنية ووزير المالية والتنمية الاقتصادية لجمهورية موريشيوس

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)  
المناقشة العامة

خطاب السيد ناريندرا مودي، رئيس وزراء جمهورية الهند  
الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الهند لتقدم خطاب رئيس وزراء الهند.

السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني حل الشرف أن أقدم الخطاب المسجل سلفاً لصاحب المقام السيد ناريندرا مودي، رئيس وزراء الهند.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية الهند.

عُرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الأول و A/75/592/Add.8).

وفقاً للمقرر 562/74، ودون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف المقرر عقد ها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، ستُستكمل الوثائق الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة المقدمة من رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرسال البيانات المقدمة بهذا الشأن إلى [estatemnts@un.org](mailto:estatemnts@un.org)



خطاب الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة بنغلاديش لتقدم خطاب رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

السيدة فاطمة (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): إنه شرف وامتنياز كبيران لي أن أقدم البيان المسجل سلفاً لرئيسة وزراء بنغلاديش الموقرة، دولة الشيخة حسينة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

عرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الخامس و A/75/592/Add.8).

خطاب السيد جوزايا فوربكي باينيماراما، رئيس الوزراء ووزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر والشؤون الخارجية لجمهورية فيجي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي لتقدم خطاب رئيس الوزراء وزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر والشؤون الخارجية لجمهورية فيجي.

السيد براساد (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أقدم البيان المسجل سلفاً لرئيس وزراء فيجي، صاحب المقام جوزايا فوربكي باينيماراما، في هذه الدورة الخامسة والسبعين التاريخية للجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر والشؤون الخارجية لجمهورية فيجي.

عرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق السادس و A/75/592/Add.8).

عرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الثاني و A/75/592/Add.8).

خطاب السيد شافيير إسبوت زامورا، رئيس حكومة إمارة أندورا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة أندورا لتقدم خطاب رئيس حكومة إمارة أندورا.

السيدة فيفيس بالمانيا (أندورا) (تكلمت بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لي أن أقدم البيان المسجل سلفاً للسيد شافيير إسبوت زامورا، رئيس حكومة إمارة أندورا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس حكومة إمارة أندورا.

عرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الثالث و A/75/592/Add.8).

خطاب السيد بوريس جونسون، رئيس الوزراء واللورد الأول للخزانة ووزير الخدمة المدنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة لتقدم خطاب رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفاً لدولة السيد بوريس جونسون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

عرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الرابع و A/75/592/Add.8).

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أقدم البيان المسجل سلفاً لرئيسة وزراء النرويج، السيدة إرنا سولبرغ.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة وزراء النرويج.  
عُرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق التاسع و A/75/592/Add.8).

خطاب السيد ماناسيه سوغافاري، رئيس وزراء جزر سليمان  
الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جزر سليمان لتقديم خطاب رئيس وزراء جزر سليمان

السيدة موس (جزر سليمان) (تكلمت بالإنكليزية): خلال هذه المناقشة الافتتاحية للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، يسرني أن أقدم البيان المسجل سلفاً بالفيديو لرئيس وزراء جزر سليمان، السيد ماناسيه سوغافاري.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جزر سليمان.  
عُرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق العاشر و A/75/592/Add.8).

خطاب السيد أندرو هولنيس، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايقا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جامايقا لتقديم خطاب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايقا.

السيد راتراي (جامايقا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أقدم رئيس وزراء جامايقا، صاحب المقام الرفيع أندرو هولنيس، الذي سيدي بيان مسجل سلفاً في إطار الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

خطاب السيد محي الدين محمد ياسين، رئيس وزراء ماليزيا  
الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا لتقديم خطاب رئيس وزراء ماليزيا.

السيد عبيد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفاً لصاحب المقام محي الدين محمد ياسين، رئيس وزراء ماليزيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء ماليزيا.

عُرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق السابع و A/75/592/Add.8).

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بيكو (موناكو).

خطاب السيد سامديتش أكّا موها سينا بادي تيتشو هون سن، رئيس وزراء مملكة كمبوديا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا لتقديم خطاب رئيس وزراء مملكة كمبوديا.

السيد كي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن عظيم الشرف والامتياز لي أن أقدم البيان المسجل سلفاً للسيد سامديتش أكّا موها سينا بادي تيتشو هون سن، رئيس وزراء مملكة كمبوديا، في إطار المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة كمبوديا.

عُرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الثامن و A/75/592/Add.8).

خطاب السيدة إرنا سولبرغ، رئيسة وزراء النرويج

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج لتقديم خطاب رئيسة وزراء النرويج.

عُرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة  
(انظر المرفق الثالث عشر و A/75/592/Add.8).

**خطاب السيد ستيفان لوفين، رئيس وزراء السويد**

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن  
لممثلة السويد لتقديم خطاب رئيس وزراء السويد.

السيدة إنستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني  
أن أقدم الرسالة المسجلة سلفاً لرئيس وزراء السويد، السيد  
ستيفان لوفين.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن  
إلى رسالة رئيس وزراء السويد.

عُرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة  
(انظر المرفق الرابع عشر و A/75/592/Add.8).

**خطاب السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية  
والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون  
غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين**

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن  
لممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين لتقديم خطاب رئيس  
الوزراء ووزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون  
القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيدة كنج (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت  
بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم الرسالة المسجلة سلفاً لصاحب  
المقام رالف غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر  
غرينادين.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): تستمع الجمعية  
الآن إلى رسالة رئيس الوزراء ووزير المالية والخدمة العامة والأمن  
القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت  
وجزر غرينادين.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن  
إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصادي وإيجاد  
فرص العمل لجاماïكا.

عُرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة  
(انظر المرفق الحادي عشر و A/75/592/Add.8).

**خطاب السيد تويليا سايليلي مالييغاوي، رئيس الوزراء  
ووزير الخارجية والتجارة لدولة ساموا المستقلة**

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن  
لممثلة جاماïكا لتقديم خطاب رئيس الوزراء ووزير الخارجية  
والتجارة لدولة ساموا المستقلة.

السيدة بيثام - مالييغاوي (ساموا) (تكلمت بالإنكليزية):  
إنه لشرف عظيم لي أن أقدم البيان المسجل سلفاً لرئيس وزراء دولة  
ساموا المستقلة، صاحب المقام تويليا سايليلي مالييغاوي، في  
إطار المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن  
إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة لدولة ساموا  
المستقلة.

عُرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة  
(انظر المرفق الثاني عشر و A/75/592/Add.8).

**خطاب السيد موكيتسي ماجورو، رئيس وزراء مملكة ليسوتو**

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن  
لممثل ليسوتو لتقديم خطاب رئيس وزراء مملكة ليسوتو.

السيد مونيان (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن  
أقدم الرسالة المسجلة سلفاً لصاحب المقام الرفيع موكيتسي  
ماجورو، رئيس وزراء مملكة ليسوتو، في إطار المناقشة العامة  
لهذه الدورة الفريدة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن  
إلى رسالة رئيس وزراء مملكة ليسوتو.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة  
(انظر المرفق السابع عشر و A/75/592/Add.8).

خطاب السيد مايكل مارتين، تاوسيتش أيرلندا  
الرئيسة بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا لتقديم  
خطاب تاوسيتش أيرلندا.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية):  
يشرفني ويسعدني أن أقدم البيان المسجل سلفا لدولة السيد  
مايكل مارتين، تاوسيتش أيرلندا.

الرئيسة بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب  
تاوسيتش أيرلندا.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة  
(انظر المرفق الثامن عشر و A/75/592/Add.8).

خطاب السيد سعد الدين العثماني، رئيس حكومة المملكة  
المغربية.

الرئيسة بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب لتقديم  
خطاب رئيس الحكومة.

السيد هلال (المغرب): يشرفني أن أقدم البيان المسجل  
سلفا الذي أدلى به دولة السيد سعد الدين العثماني، رئيس  
حكومة المملكة المغربية.

الرئيسة بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس  
حكومة المملكة المغربية.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة  
(انظر المرفق التاسع عشر و A/75/592/Add.8).

رُفعت الجلسة الساعة ١٤/٥٥.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة  
(انظر المرفق الخامس عشر و A/75/592/Add.8).

خطاب السيد ثونغلون سيسوليث، رئيس وزراء جمهورية لاو  
الديمقراطية الشعبية

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن  
لممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لتقديم خطاب رئيس  
وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد فونغنوركيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)  
(تكلم بالإنكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أقدم الرسالة  
المسجلة سلفا لدولة السيد ثونغلون سيسوليث، رئيس وزراء  
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن  
إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة  
(انظر المرفق السادس عشر و A/75/592/Add.8).

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بحوث (الأردن)

خطاب السيدة صوفي ويلمس، رئيسة الوزراء، المسؤولة عن  
بيليريس والمؤسسات الثقافية الاتحادية في مملكة بلجيكا

الرئيسة بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا لتقديم  
خطاب رئيسة الوزراء، المسؤولة عن بيليريس والمؤسسات الثقافية  
الاتحادية في مملكة بلجيكا.

السيد كريدلكا (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن  
أقدم رئيسة وزراء مملكة بلجيكا، دولة السيدة صوفي ويلمس.

الرئيسة بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة  
الوزراء، المسؤولة عن بيليريس والمؤسسات الثقافية الاتحادية في  
مملكة بلجيكا.

## المرفق الأول

## خطاب السيد ناريندرا مودي، رئيس وزراء جمهورية الهند

[الأصل بالهندية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

رئيس الجمعية العامة المحترم،

باسم شعب الهند وتعداده أكثر من ١,٣ بليون نسمة، أود أن أهنئ كل دولة عضو بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

وتفتخر الهند بكونها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة.

وفي هذه المناسبة التاريخية، أتيت إلى هذا المنبر العالمي لأشارككم مشاعر شعب الهند وتعداده ١,٣ بليون نسمة.

صاحب السعادة،

لقد كان عالم عام ١٩٤٥ مختلفاً اختلافاً كبيراً عن عالم اليوم.

فالوضع العالمي والمصادر والموارد والمشاكل والحلول؛ كانت جميعها مختلفة تماماً.

ونتيجة لذلك، كان شكل وتكوين الأمم المتحدة، التي أنشئت بهدف تحقيق الرفاه العالمي، متوافقين مع الحالة السائدة في ذلك العصر.

ونحن اليوم في حقبة مختلفة تماماً.

ففي القرن الحادي والعشرين، تختلف متطلبات وتحديات حاضرتنا ومستقبلنا أيضاً اختلافاً كبيراً عن متطلبات وتحديات الماضي.

ولذلك، يواجه المجتمع الدولي اليوم سؤالاً هاماً للغاية: هل طابع المؤسسة، الذي تشكل في ظل الظروف السائدة في عام ١٩٤٥، ملائم حتى اليوم؟

فإذا لم تتغير بتغير الزمن، فإن الدافع اللازم لإحداث التغيير سيضعف أيضاً.

وإذا أردنا إجراء تقييم موضوعي لأداء الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية، فإننا نشهد العديد من الإنجازات الممتازة.

ولكن في الوقت نفسه، هناك أيضاً عدة حالات تشير إلى الحاجة إلى أن نتدبر جدياً في عمل الأمم المتحدة.

ويمكن للمرء أن يقول إننا نجحنا في تجنب حرباً عالمية ثالثة. ولكن لا يمكننا أن ننكر وقوع عدة حروب والعديد من الحروب الأهلية.

وهزت عدة هجمات إرهابية العالم واستمرت أثمار الدماء في التدفق.

إن الأشخاص الذين ماتوا في هذه الحروب والمهجمات هم أناس مثلي ومثلكم تماماً.

ولقد فارقنا المئات والآلاف من الأطفال، الذين كان من الممكن أن يثروا هذا العالم بوجودهم، قبل الأوان.

كما فقد الكثير جدا من الناس كل ما أذخروه طوال حياتهم وأصبحوا لاجئين بلا مأوى.

وفي تلك الأزمنة وحتى اليوم، هل يمكننا أن نقول إن جهود الأمم المتحدة لمعالجة هذه القضايا كانت كافية.

وعلى مدى الأشهر الثمانية إلى التاسعة الماضية، كان العالم بأسره يكافح جائحة فيروس كورونا.

أين هي الأمم المتحدة من هذه المعركة المشتركة ضد الجائحة؟ وأين هي استجابتها الفعالة؟ صاحب السعادة،

إن الإصلاح في الاستجابات وفي العمليات وفي طابع الأمم المتحدة ذاته هو ما نحتاج إليه الآن.

وإنها حقيقة أن الثقة والاحترام اللذين تتمتع بهما الأمم المتحدة بين ١,٣ مليار شخص في الهند لا مثيل لهما.

ولكن من الصحيح أيضا أن شعب الهند ينتظر منذ وقت طويل اكتمال عملية إصلاحات الأمم المتحدة.

واليوم، يشعر شعب الهند بالقلق إزاء ما إذا كانت عملية الإصلاح هذه ستصل يوما ما إلى نهايتها المنطقية.

وإلى متى ستبقى الهند خارج هيكل صنع القرار في الأمم المتحدة؟

فهذا البلد هو أكبر ديمقراطية في العالم؛ وهذا بلد يضم أكثر من ١٨ في المائة من سكان العالم؛

هذا بلد به مئات اللغات ومئات اللهجات والعديد من الطوائف والعديد من الأيديولوجيات؛

هذا بلد كان يمتلك أحد اقتصادات العالم الكبرى على مدار قرون، كما أنه بلد عانى لمئات السنين من الحكم الأجنبي.

صاحب السعادة،

عندما كنا أقوىاء، لم نكن نشكل قط تهديداً للعالم، وعندما كنا ضعفاء، لم نصبح قط عبئاً على العالم.

صاحب السعادة،

إلى متى يجب على بلد ما أن ينتظر، لا سيما عندما تؤثر التغيرات التحويلية التي تحدث في ذلك البلد على جزء كبير من العالم؟

صاحب السعادة،

هناك الكثير من القواسم المشتركة بين المثل العليا التي تأسست عليها الأمم المتحدة والفلسفة الأساسية للهند. فهي لا تختلف عن بعضها بعضاً.

وفي قاعات الأمم المتحدة، كثيراً ما يسمع المرء عبارة "العالم أسرة واحدة".

ونحن نتعامل مع العالم أجمع كأ أسرة واحدة.

فذلك جزء من ثقافتنا وشخصيتنا وتفكيرنا.

وفي الأمم المتحدة أيضاً، دأبت الهند على إيلاء الأولوية لرعاة العالم بأسره.

فالهند هي البلد الذي أرسل جنوده الشجعان إلى حوالي ٥٠ بعثة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم للحفاظ على السلام.

والهند هي ذلك البلد الذي فقد أكبر عدد من جنوده الشجعان أثناء صون السلام.

واليوم، بينما يرى كل هندي مساهمة الهند في الأمم المتحدة، فإنه يطمح إلى توسيع دور الهند في الأمم المتحدة.

صاحب السعادة،

في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، كانت الهند صاحبة مبادرة "اليوم الدولي للاعنف" وفي ٢١ حزيران/يونيه، كانت الهند صاحبة مبادرة "اليوم الدولي لليوغا".

كما أن مبادرتي "الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث" و "التحالف الدولي للطاقة الشمسية" هما واقع اليوم بفضل جهود الهند.

وما فتئت الهند تفكر دائماً في مصالح البشرية جمعاء وليس في مصالحها الذاتية.

وكانت هذه الفلسفة دائماً القوة الدافعة لسياسات الهند.

ومن سياسة الهند "الحوار أولاً" إلى سياستنا "العمل مع الشرق"، فضلاً عن فكرة "الأمن والنمو للجميع في المنطقة"، أو وجهات نظرنا فيما يتعلق بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، فإننا نعمل دائماً من أجل مصالح البشرية غير مدفوعين بمصالحنا الذاتية.

وتسترشد شراكات الهند دائماً بهذا المبدأ تحديداً.

وأي بادرة صداقة من جانب الهند تجاه بلد ما ليست موجهة ضد أي بلد ثالث.

وعندما تعزز الهند شراكتها الإنمائية، فلا يكون ذلك في ظل وجود أي نية سيئة لجعل البلد الشريك تابعا أو مغلوبا على أمره.

ولم نتردد قط في تبادل خبراتنا الإنمائية. صاحب السعادة،

حتى خلال هذه الأوقات العصيبة جداً من تفشي الجائحة، أرسلت الصناعة الصيدلانية الهندية الأدوية الأساسية إلى أكثر من ١٥٠ بلداً.

وباعتبار الهند أكبر بلد منتج للقاحات في العالم، أود أن أقدم تأكيداً آخر للمجتمع العالمي اليوم.

إن قدرة الهند على إنتاج اللقاحات وإيصالها سيتم استخدامها لمساعدة البشرية جمعاء في مكافحة هذه الأزمة.

وفي الهند وفي منطقة جوارنا، نمضي قدماً في المرحلة الثالثة من التجارب السريرية في الهند.

كما ستساعد الهند جميع البلدان في تعزيز سلسلة التبريد وقدرات التخزين الخاصة بها من أجل تسليم اللقاحات.

احب السعادة،

ابتداءً من كانون الثاني/يناير من العام المقبل، ستفي الهند أيضاً بمسؤوليتها بصفقتها عضواً غير دائم في مجلس الأمن.

وأعرب عن امتناني لجميع الدول الأعضاء الأخرى التي منحت الهند هذه الثقة.

ونحن، باعتبارنا أكبر ديمقراطية في العالم، سنتشاطر سنوات خبرتنا الإنمائية الثرية لصالح العالم بأسره.

وطريقنا إلى الأمام هو أن ننطلق من رفاه الإنسان إلى رفاه العالم.

وستتكلم الهند دائماً لدعم السلام والأمن والازدهار.

ولن تتردد الهند في رفع صوتها ضد أعداء الإنسانية والجنس البشري والقيم الإنسانية، بما في ذلك الإرهاب وتهريب الأسلحة غير المشروعة والمخدرات وغسل الأموال.

وسيعود تراث الهند الثقافي وتقاليدها وآلاف السنين من الخبرة دائماً بأكثر فائدة على البلدان النامية.

ولن تؤدي تجارب الهند ومسيرة الهند التنموية بتقلباتها إلا إلى تعزيز المسار نحو الرفاه العالمي. صاحب السعادة،

في أعقاب إطلاق شعار الإصلاح - الأداء - التحويل، بذلت الهند جهوداً كبيرة لإحداث تحول في حياة الملايين من مواطنيها.

وهذه التجارب مفيدة للعديد من بلدان العالم كما كانت مفيدة لنا.

وفي ظرف نحو ٤ إلى ٥ سنوات فقط، أدمجت الهند أكثر من ٤٠٠ مليون شخص في القطاع المالي الرسمي. ولم يكن ذلك مهمة سهلة.

ولكن الهند أثبتت أنه يمكن القيام بها.

وفي ظرف نحو ٤ إلى ٥ سنوات فقط، لم يعد ٦٠٠ مليون شخص مضطرين لقضاء حاجتهم في الخلاء. ولم يكن ذلك مهمة سهلة.

ولكن الهند حققت.

وفي غضون فترة لا تتجاوز سنتين أو ثلاث سنوات فقط، تم توفير خدمات الرعاية الصحية المجانية لأكثر من ٥٠٠ مليون شخص. مرة أخرى، لم يكن ذلك مهمة سهلة.

ولكن الهند تمكنت من القيام بها.

والهند اليوم بلد من البلدان الرائدة في المعاملات الرقمية.

و الهند اليوم توفر الوصول الرقمي للملايين من مواطنيها، وبهذه العملية تضمن التمكين والشفافية.

واليوم، أطلقنا أيضاً حملة طموحة من أجل هند خالية من مرض السل بحلول عام ٢٠٢٥.

واليوم، تنفذ الهند برنامجاً لتوفير مياه الشرب المنقولة بالأنابيب لـ ١٥٠ مليون أسرة ريفية.

وقبل بضعة أيام فقط، أطلقت الهند مشروعاً ضخماً لربط قراها البالغ عددها ٦٠٠،٠٠٠ قرية بالألياف البصرية ذات النطاق العريض.

صاحب السعادة،

في ظل الظروف المتغيرة في فترة ما بعد الجائحة، نحن نمضي قدماً في رؤية "الهند المعتمدة على الذات".

كما ستشكل الهند المعتمدة على الذات عاملاً مضاعفاً للقوة في الاقتصاد العالمي. واليوم، نكفل أيضاً عدم وجود تمييز في توسيع نطاق فوائد جميع المخططات والمبادرات لتشمل كل مواطن في البلد.

وتُبدل جهود واسعة النطاق في الهند لتعزيز قيادة الأعمال والقيادة النسائية. والمرأة الهندية اليوم هي أكبر المستفيدين من أكبر برنامج للتمويل الصغير في العالم. والهند من البلدان التي تُمنح فيها المرأة إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة ٢٦ أسبوعاً. وفي الهند، يجري أيضاً العمل على ضمان حقوق المتحولين جنسياً من خلال الإصلاحات القانونية اللازمة.

صاحب السعادة،

تريد الهند، في مسيرتها نحو التقدم، أن تتعلم من العالم، فضلاً عن تبادل خبراتها مع العالم. وإني على ثقة من أن الأمم المتحدة والبلدان الأعضاء فيها ستسعى، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، إلى الحفاظ على أهمية هذه المؤسسة العظيمة.

فاستقرار وتمكين الأمم المتحدة أمران أساسيان لرفاه العالم.

فلنتعهد مرة أخرى، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، بأن نكرس أنفسنا من أجل رفاه العالم.

وشكراً.

## المرفق الثاني

خطاب السيد برفاند كومار جوغوث، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الداخلية والاتصالات الخارجية والتنمية الوطنية ووزير المالية والتنمية الاقتصادية في جمهورية موريشيوس

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب الفخامة والمعالى رؤساء الدول والحكومات،

حضرات المندوبين الموقرين،

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أن أهنئكم تهنئة حارة على انتخابكم رئيساً للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة وأن أعرب عن عميق تقديرينا للأستاذ تيجاني محمد باندي على قيادته القديرة خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة.

تعتقد هذه الدورة للجمعية العامة في ظروف خاصة وفريدة جداً. فلم يسبق لنا أن اضطررنا إلى التخلي عن فرصة الالتقاء والتواصل وتعزيز الروابط بين بلداننا ومناقشة الأمور ذات الاهتمام العالمي. وأثني على الأمين العام وفريقه لوضعهم خطة استمرارية تصريف الأعمال التي أتاحت للأمم المتحدة مواصلة عملها.

السيد الرئيس،

إن اختيار موضوع هذا العام مناسب جداً بالفعل، ”المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي نشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف - مواجهة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال“. وهذا بالضبط ما نحتاجه.

ولقد أبرزت جائحة كوفيد-19 نقاط ضعفنا الجماعية، إذ أن الفيروسات لا تعرف أي حدود. وقليلة هي البلدان التي لم تتأثر، والكثير منها تأثر بشدة. ونشعر بحزن عميق لفقدان مئات الآلاف من الأرواح ولا استمرار معاناة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم.

والتعافي من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمالية والصحية سوف يستغرق عدة أشهر، إن لم يكن سنوات.

وفي موريشيوس، اضطررنا لاتخاذ تدابير عاجلة وجذرية لوقف انتشار الوباء. وقد فرض العزل الصحي فور تفشي المرض لأول مرة اعتباراً من ٢٠ آذار/مارس، مقترنا بتنفيذ فعال وفي

الوقت المناسب لحزمة شاملة من تدابير الاستجابة في مجال الصحة العامة والاحتواء التي مكنتنا من احتواء انتشار الوباء بصورة كبيرة وجعل بلدنا آمناً ضد الوباء. ولدنا الآن فقط عدد قليل من الحالات الواردة من الخارج ويجري رصدها بعناية.

ولا بد لي من أن أعرب عن خالص شكر وامتنان حكومتي لمنظمة الصحة العالمية على المشورة التي قدمتها في الوقت المناسب والتي تواصل توجيه عملية صنع القرار في طريق إعادة فتح حدودنا.

وهذا الوباء إضافة إلى الأزمات العالمية المستمرة لعدم المساواة وتغير المناخ، كشف أوجه الضعف وعدم المساواة التي تواجهها بلدان الجنوب عموماً والدول الجزرية الصغيرة مثل موريشيوس على وجه الخصوص، وزاد من حدتها. فقد تأكلت عقود من المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، وتعطلت حياة الكثيرين من أبناء شعبنا وسبل كسب رزقهم. وتأثرت صناعة الخدمات وقطاعات السفر والسياحة والضيافة تأثراً شديداً. وعلى المدى القصير، وعلى غرار العديد من البلدان الأخرى، نركز على المحافظة على معدلات التوظيف التي نوليها كل اهتمامنا، وسوف نرسم على المدى الطويل مساراً يؤدي إلى تنمية أكثر شمولاً واستدامة. وأولويتنا القصوى هي تجنب خطر عودة محتملة للجائحة من خلال موجة ثانية من كوفيد-19 لأن ذلك سيكون كارثياً على اقتصادنا.

السيد الرئيس،

لقد أظهر الوباء أن أكثر من ٤,٤ بليون شخص ليس لديهم أي شكل من أشكال شبكة الأمان الاجتماعي أو الرعاية الصحية. وينبغي أن يكون السعي إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة في صميم التنمية البشرية. فهذه هي أضمن طريقة للاقتراب من عالم يستفيد فيه الجميع من حق الإنسان في الصحة.

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لاحتواء الجائحة، من الواضح لنا أن السبيل الوحيد للتغلب عليها هو تطوير لقاح فعال وآمن. وكلنا نعلم أن هذا ليس شيئاً يمكننا جميعاً المشاركة فيه. وعند تطوير وإنتاج هذه اللقاحات، يجب على الشركات المتعددة الجنسيات والحكومات أن تضمن توزيعاً عادلاً بسعر في متناول الجميع. ولا بد من أن تؤخذ احتياجاتنا الجماعية في الاعتبار، ولن نتمكن من النجاح إلا من خلال التزامنا بتعددية الأطراف.

إن صحة الإنسان وصحة الكوكب مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً؛ وهذا ليس وقت ممارسة السياسة أو تحقيق أرباح مفرطة من اللقاح.

ولا يمكن لعالمٍ منقسم هزم هذه الجائحة.

فحياة الملايين والرفاه الاقتصادي للبلابين والاستقرار الاجتماعي في العالم على المحك. ولذلك، فإن التضامن العالمي وتعزيز تعددية الأطراف أمران بالغان الأهمية.

السيد الرئيس،

لم نكد نسيطر على الجائحة حتى أصبحت موريشيوس مسرحاً لكارثة بيئية في أعقاب تحطم سفينة شحن على شعابنا المرجانية في مياهنا الداخلية.

حيث ارتطمت السفينة التجارية إم. في واكاشيو بالشعاب المرجانية البكر في بوانت ديسني في المنطقة الجنوبية الشرقية من موريشيوس في ٢٥ تموز/يوليه، وتبع ذلك تسرب حوالي ٨٠٠ طن من زيت الوقود من خزاناتها المتضررة سرعان ما انتشرت داخل بحيرتنا والمناطق المحيطة بها. كما زاد الطقس السيئ من تعقيد انتشار. زيت الوقود وحد من قدرتنا على احتوائه.

وفي ١٦ آب/أغسطس انشطرت السفينة إلى قسمين.

وهذا الانسكاب النفطي هو أسوأ كارثة بيئية تواجهها موريشيوس على الإطلاق. وما زلنا نقيم الأضرار التي لحقت بغابات المنغروف والمناطق الساحلية. ونود أن نشكر جميع البلدان ومنظومة الأمم المتحدة التي سارعت إلى مساعدة موريشيوس خلال هذه الأوقات العصيبة. ولديّ كلمة شكر وامتنان خاصة لشعب موريشيوس الذي ساعد تضامنه ومساندته التلقائية في حماية مواقع رامسار وغيرها من المناطق الحساسة بيئياً.

وقد اضطلع بحملة كبيرة من التنظيف والتقييم العام، ولكننا نعلم يقيناً أن غابات المنغروف وغيرها من المناطق ستستغرق وقتاً للعودة إلى حالتها الأصلية. وهذه الكارثة، فضلاً عن الأضرار التي سببتها للطبيعة، قد أثرت أيضاً بصورة سلبية على سبل عيش الصيادين وغيرهم من الأشخاص المشاركين في الأنشطة الساحلية والبحرية.

وقد أدى وقوع حادث بحري ثان في المحيط الهندي قبالة ساحل سري لانكا بعد بضعة أسابيع فقط إلى إبراز الحاجة إلى وضع نظام إقليمي قوي للوقاية من الكوارث وإدارتها يمكن اتباعه على الفور للحد من الأضرار الناجمة عن الانسكابات النفطية. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى إعادة النظر في قواعد الحوكمة المتعلقة بخزانات وقود السفن وناقلات النفط. وموريشيوس تقع على ممر بحري هام ومزدحم بين الغرب والشرق الأقصى، ولذلك فهي معنية بصورة مباشرة.

وندعو المنظمة البحرية الدولية إلى معالجة هذه المسائل على وجه السرعة. ويتعين على وجه السرعة معالجة نقاط الضعف في النظام الحالي للمسؤولية والتنظيم فيما يتعلق بالانسكابات النفطية والكوارث البيئية.

السيد الرئيس،

بمجرد القضاء على الجائحة ونأمل أن يحدث ذلك قريباً، سوف نفيق على واقع جديد، وهو واقع لا يمكن إعادة ضبطه إلى ما كان عليه. وبالنسبة للعديد من البلدان، من المرجح أن يعاني الاقتصاد من انكماش بنسبة ١٤ إلى ٢٠ في المائة مع فقدان كبير للوظائف وفقر حاد. وسيُصبح الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أطول، وفي بعض الحالات، ستكون تلك الأهداف غير قابلة للتحقيق ضمن الإطار الزمني. وبالإضافة إلى هذه المشاكل، نشهد ظروفًا جوية قاسية ومصائب أخرى مثل حرائق الغابات مع ما ينجم عنها من دمار كبير. كما أدت الجائحة إلى التركيز على الاحتياجات الوطنية على حساب العالم الخارجي وفي منافسة مباشرة معه. وقد تعين إغلاق الحدود، ونتيجة لذلك، نشهد أيضاً اضطرابات في أجزاء كثيرة من العالم حيث خرج المواطنون إلى الشوارع للتعبير عن إحباطهم. ونحن، كقادة، بحاجة إلى أن نكون منتهيين لهذه التطورات. وبقدر أهمية جهودنا على الصعيد الوطني، هناك حاجة ملحة على الصعيد العالمي لأن نتخذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان عدم دخول الاقتصاد العالمي في حالة كساد، وأن نعود إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن نلتزم مجدداً بالتزاماتنا بموجب اتفاق باريس، والأهم من ذلك، أن نتجنب أي عمل يحتمل أن يثير المزيد من التوترات التي قد تؤدي إلى مزيد من البؤس الاقتصادي. وهذا هو الوقت الذي لا يمكن فيه تعريض تعددية الأطراف للخطر أو التشكيك فيها. وقد علمتنا الجائحة أنه لا يوجد أحد في مأمن منها. والطريقة الوحيدة لمكافحةها هي أن نفعل ذلك معاً، سواء كان ذلك في مجال الوقاية أو العلاج أو إعادة الإعمار.

ونحني مبادرة الأمين العام الرامية إلى وضع رؤية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مدى عقد العمل وللتعافي بصورة أفضل من جائحة كوفيد-١٩. كما نشيد بمبادرة كندا وجامايكا بشأن تمويل التنمية. وبالمثل، فإننا نشكر جميع البلدان والمنظمات الأخرى التي وفرت مبالغ كبيرة من الأموال لمواجهة الجائحة. وما نحتاج إليه الآن هو التخطيط الطويل الأجل المصحوب بأموال كافية لضمان تمكن البلدان المتضررة من متابعة مسارها التنموي، ومن أجل نمو الاقتصادات وبقاء السكان على قيد الحياة. وينبغي أن يكون الحصول على الأموال أقل تعقيداً، وينبغي تعليق التمييز المرتبط بتصنيف حالة الدخل على الأقل حتى يحين الوقت الذي تتمكن فيه هذه البلدان من تحقيق الاستقرار في اقتصاداتها.

السيد الرئيس،

نحن نقدر العمل الهام الذي تم الاضطلاع به فيما يتعلق بالتوصل إلى صك ملزم قانوناً بشأن التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية. ومع انتقالنا إلى مرحلة الصياغة، سيكون من المهم توفير وضوح أفضل بشأن الكائنات البحرية في الجرف القاري الموسع للدول الساحلية. وفي

رأينا، يجب أن تتمتع الدولة الساحلية بالحقوق الكاملة فيما يتعلق بتلك الكائنات سواء كانت موجودة في قاع البحر أو فوقه.

لقد شهد العالم في السنوات الـ ٧٥ من وجود الأمم المتحدة تغيرات عميقة. وبحكم حقيقة أن عضوية الأمم المتحدة قد تضاعفت أربع مرات وأن أقطاب القوة الاقتصادية آخذة في التحول، فمن الضروري أن يجسد تكوين مجلس الأمن هيئة عادلة ومنصفة تمثل مختلف المناطق الجغرافية. وسيتم تعزيز أمننا المتحدة عندما نشعر جميعا بأننا ممثلون تمثيلا جيدا وأن لنا رأيا في عملية صنع القرار. ولهذا السبب نعتقد أن القارة الأفريقية يجب أن يكون لها مقاعد مشروعة في كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن. فمجلس الأمن بعد إصلاحه وتوسيعه، مع تمثيل جميع المناطق والدول الجزرية الصغيرة النامية، سوف يستعيد الثقة ويعزز مشروعية عمله ومشروعية منظماتنا نفسها.

كما أن النظام الدولي القائم على القواعد، وفي صميمه الأمم المتحدة وتعددية الأطراف، هو الضامن للسلام والرخاء المشترك.

ومن المهم لنا جميعا أن نؤكد من جديد اقتناعنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي يشكل حجر الزاوية في القانون الدولي. والذي سيبقى أساسا خالدا وعالميا ولا غنى عنه لبناء عالم أكثر سلاما وازدهارا وعدلاً. ومن المهم أيضا أن تعمل المؤسسات التي أنشأناها جماعيا بصورة مستقلة وأن تحترم جميع البلدان أحكامها بغض النظر عن حجمها وقوتها.

السيد الرئيس،

كما تعلم الجمعية العامة، فإن إنهاء استعمار موريشيوس لا يزال منقوصا رغم الفتوى الواضحة التي لا لبس فيها والتي أصدرتها محكمة العدل الدولية بناء على طلب موريشيوس في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ والتي قررت أن أرخبيل شاغوس جزء لا يتجزأ من موريشيوس، ورغم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٣/٢٩٥ الذي طلب من المملكة المتحدة إنهاء إدارتها للأرخبيل بحلول ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.

وتواصل المملكة المتحدة تجاهل محكمة العدل الدولية وكذلك التزاماتها بموجب القانون الدولي من خلال مواصلة احتلالها غير المشروع لأرخبيل شاغوس. وعلى الجمعية العامة، نظرا لدورها الحاسم في عملية إنهاء الاستعمار، أن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان تفكيك جميع بقايا الاستعمار في أقرب وقت ممكن، خاصة ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

كما كُلفت الجمعية العامة بمساعدة موريشيوس في إعادة توطين سكان أرخبيل شاغوس المشردين قسراً. ولست بحاجة إلى التذكير بالظروف الرهيبة التي أجبر فيها هؤلاء الأبرياء على مغادرة ديارهم. كان ذلك في حد ذاته جريمة كبرى، لكن ما يزيد الأمر سوءاً هو الطريقة المنهجية التي ما زالوا يمنعون بها من العودة.

السيد الرئيس،

لقد عطّلت جائحة كوفيد-19 أنشطتنا تعطّيلاً كاملاً خلال الأشهر الستة الماضية. ولم نتمكن من عقد اجتماعاتنا شخصياً بوتيرة منتظمة، وهذا سبب عجزنا عن متابعة تنفيذ القرار ٢٩٥/٧٣ بكفاءة. لذلك سيتعين علينا أن نتولى هذا الأمر بحزم وفعالية حالما تسمح لنا الظروف بذلك.

ومع ذلك، فإننا نشكر الأمين العام على تقريره، ونشكر الأمانة العامة للأمم المتحدة على تعديل خريطة العالم المعتمدة لدى الأمم المتحدة بحيث تعكس تبعية أرخبيل شاغوس الصحيحة لأراضي موريشيوس.

كما أودّ أن أعرب عن تقديرنا لجميع الدول الأعضاء والمنظمات على دعمها الحثيث لإتمام عملية إنهاء الاستعمار في موريشيوس.

أما فيما يتعلق بجزيرة تروملين، التي تشكل أيضاً جزءاً لا يتجزأ من أراضي موريشيوس، فإننا نتطلع للتعجيل في إيجاد حل للنزاع على الجزيرة بروح الصداقة التي طالما اتسمت بها العلاقات بين موريشيوس وفرنسا.

شكراً لكم.

## المرفق الثالث

## خطاب السيد شافير إسبوت زامورا، رئيس حكومة إمارة أندورا

[الأصل بالكاتالانية؛ وقدّم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

سيدي الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

أود أن أبدأ مُداخِلي بتهنئة سعادة السيد فولكان بوركير على انتخابه رئيسًا للجمعية العامة، كما أودّ أيضًا أن أهنئ الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، والأمانة العامة للأمم المتحدة. إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، ولتأسيس هذه الجمعية العظيمة الجامعة لشعوب العالم كافة، والتي كان الهدف الأساسي لإنشائها ترسيخ مبدأ تعددية الأطراف وسيلةً لتنفيذ نظام يستند إلى القيم ومدونة سلوك تقوم على التعاون، سيُذكر بلا أدنى شك بأنه العام نفسه الذي هزّ فيه وباء فيروس كورونا دعائم مجتمعاتنا.

وقد تطلبت جسامه هذه الحالة الطارئة التي تهدد الصحة العامة حشدًا غير مسبوق للموارد. وقد استثمرت الحكومات والمؤسسات والمنظمات المدنية والاجتماعية جميعها طاقات هائلة في سبيل مكافحة جائحة كوفيد-19. غير أن الاستجابة الأولى وأكثر الجهود بطولية كانت تلك التي قدّمتها طواقمنا الصحيّة. لذلك أودّ أن أستغل هذا النقاش العام في الأمم المتحدة لأركي عملهم، فهم لم يبرهنوا على قيمتهم المهنية فحسب، بل أثبتوا أيضًا عظمة صفاتهم الإنسانية، لأن هذا الفيروس، ويا للأسف، كثيرًا ما حرّمننا من الاتصال بالأشخاص المقربين منّا ومن أصحابهم، وهم الذين لا يُستغنى عن حضورهم في الأوقات العصيبة. ولكن وعلى الرغم من كل شيء، فإن الرجال والنساء العاملين في قطاع الخدمات الصحية قد قدّموا دعمًا متواصلًا للسكان والأسر التي رزحت تحت هذه المحنة.

إن بلداننا جميعها تعاني من عواقب هذا الوباء؛ فهذا الفيروس لا يعرف الحدود. وأودّ أن أعرب عن تعاطفي ومواساتي لجميع الأسر التي فقدت أحبائها مع الأسف.

لقد نهضت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ من تحت ركام أكثر الحروب تدميرًا في التاريخ. وقد اضطلعت المنظمة بدور قيادي في التصدي للتحديات العالمية، وأنشأت إطارًا مؤسسيًا أحرز تقدمًا كبيرًا في مجالات بالغة الأهمية مثل حقوق الإنسان، والقضاء على الفقر، وترسيخ

دعائم المؤسسات الديمقراطية، ومكافحة تغير المناخ، وتعزيز التنمية المستدامة، كما وفرت الحماية لأضعف الفئات في النزاعات المسلحة. وكثيراً ما تمكنت الأمم المتحدة، بفضل تعددية الأطراف، من اقتحام مجالات لم تستطع الدبلوماسية التقليدية اقتحامها. وحتى في أوقات كوقتنا هذا، حين عرّى هذا الوباء مواطن ضعف الدول، ظلت الأمم المتحدة تنظر إلى التعاون على أنه الحل الأنجع في مقابل التصادم. ومن هذا المنظور أود أن أسلط الضوء على العمل الذي أنجزته المنظمة، لا سيما بقيادة أمينها العام، وفي سياق هش مثل حالنا الراهنة هذه التي تشبه من عدة أوجه، للأسف، الحال التي دعت إلى إنشاء الأمم المتحدة.

في ٢٣ آذار/مارس، دعا الأمين العام إلى وقف إطلاق النار لوضع حد لجميع الأعمال العدائية في أنحاء العالم كافة، وطلب منا رص صفوفنا في وجه هذا الوباء وأن نُسهل عمل العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وحثنا على ذلك بقوله ”إن ضراوة هذا الفيروس تُظهر طيش الحروب... أسكتوا البنادق... وليكن لنا أسوة في التحالفات والحوارات التي تتبلور شيئاً فشيئاً بين الأحزاب المتنافسة للتمكين من انتهاج نهج مشتركة لمواجهة جائحة كوفيد-١٩“. وكان هذا نداءً موجهاً إلى حسننا السليم، الذي نأمل أن يدوم على تلك الحال، وأندورا تؤيد دعوته هذه كل التأييد.

وبالمثل فإن الأمم المتحدة لم تدّخر وسعاً في التخطيط والاستجابة للمساعدة في تمهيد الطريق لإنعاش البلدان التي فتك بها الوباء أشدّ الفتك، وهي البلدان التي سيحتم الدمار الشامل على قطاعات عريضة من اقتصاداتها ردحاً طويلاً من الزمان. ويجب أن تكون هذه الاستجابة أساساً لتنمية أكثر استدامة وشمولاً لا تستثني أحداً.

ولقد واصلت الأمم المتحدة توسيع مجال عملها في السنوات الأخيرة: بدءاً من تحسين ظروف الناس المعيشية، وصولاً إلى قضايا التنمية التي أصبحت عناصر رئيسية على جدول الأعمال المتعدد الأطراف. وقد اعتُبرت التنمية صيغة للقضاء على الفقر، ومكافحة الظلم وعدم المساواة، والاضطلاع بالعمل المناخي. ومن الواضح أن الوباء قد زاد الطين بلة، ولكنه يجب أن يكون أيضاً حافزاً للدفع باتجاه تحوّل نوعي. وحكومة أندورا مقتنعة بأن الآن هو الوقت الملائم لبناء عالم أفضل وأكثر اخضراراً، سواء على الصعيد الوطني من خلال نهج شامل للاستدامة كخط رئيسي للعمل السياسي، أو على المستوى الدولي في مجال التعاون؛ لأن العالم يجب أن يكون مستداماً وإلا فإنه سيزول.

وهذا يتطلب مشاركة الجميع، سواء السلطات العامة، أو المجتمع المدني والمبادرات الخاصة، أو على صعيد العلم والمعرفة، مستلهمين في كل ذلك من أهداف التنمية المستدامة ومبادئ حقوق الإنسان، وهي أمور ينبغي أن تكون في صميم جميع أعمالنا.

وعلى وجه التحديد، لا يمكن للعالم أن يكون مستداماً، ولا يمكن وجود نمو مستدام دون مشاركة فعّالة للمرأة على كافة المستويات. لقد مرّ الآن ٢٥ عاماً على اعتماد منهاج عمل بيجين، ولا يزال هناك العديد من العناصر التي يجب بناؤها على تلك القاعدة. ولم يعد بوسعنا أن نتسامح مع أوجه المشاشة التي تعاني منها المرأة، والتي زادت هذا الوباء سوءاً، وتتراوح بين العنف الذي تعاني منه، إلى التمييز في الحقوق الأساسية مثل الحصول على الخدمات الصحية والتعليم. ويجب علينا استخدام جميع الوسائل الممكنة للحيلولة دون استغلال الفوضى العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ للتراجع عن الحقوق. وعلينا أن نمضي قدماً في تنفيذ جداول أعمال لا تكون رجعية للنساء. والآن هو الوقت المناسب؛ هذه هي فرصتنا لإعطاء معنى كامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وهو أكثر الخطط طموحاً لتعزيز حقوق المرأة المحققة حتى الآن. ويجب علينا بالتالي أن نغتنم هذه اللحظة لنعيد البناء ونعالج هذه الأزمة من منظور جنساني حيث تستطيع جميع النساء والفتيات ممارسة حرياتهن وإعمال حقوقهن والمشاركة في صنع القرار.

ومن ناحية أخرى، يجب حماية الأطفال في الإجراءات الحكومية كافة أثناء مرحلة إعادة البناء بعد جائحة كوفيد-١٩، وخاصة في مجال التعليم، وهو الحق الأساسي الشامل الذي لا يقبل التجزئة. ومن المؤكد أنه لا سلاح أفضل في المساعدة في التغلب على التمييز والتجيز من التأكد من حصول أطفالنا جميعهم على التعليم. وينبغي أن يكون هذا التعليم في صورة تدريب يستلهم من مبادئ حقوق الإنسان والتنوع والتكامل واحترام الطبيعة والانحياز لها. وعلينا أن نفهم أن وظيفة التعليم هي مسؤولية المجتمع بأسره ومسؤولية جميع البالغين الذين يعيشون مع أطفالنا وشبابنا ويتفاعلون معهم.

وهناك حالات كثيرة يجب النظر فيها ودراستها بصورة شمولية؛ مثل المساواة بين الجنسين والاهتمام بالأطفال والشباب ومشاركة المسنين وحميتهم وعدم التمييز ضد ذوي الإعاقة. ولقد تبين لنا بالنظر إلى حقائق الحاضر وشكوك المستقبل وتجارب الماضي، أن هناك حاجة إلى تعليم القيم وبذل جهود لضمان قدرة المدارس على تكريس نفسها لتلبية المطالب المتزايدة. فنجاح مجتمعاتنا يتوقف على هذا النمو في الثروة البشرية من خلال التعليم والتدريب.

وأود أن أؤكد مرة أخرى التزام بلدي تجاه المجتمع الدولي حيث نسعى جميعاً إلى بناء الزخم اللازم للنهوض بتعليم عالي الجودة بوصفه آلية لضمان تكافؤ الفرص.

السيد الرئيس،

ما تزال مكافحة تغير المناخ إحدى أولويات أندورا، وهي بلد لديه وعي خاص بالبيئة الطبيعية. وكان يُفترض أن يكون هذا العام عاماً مهماً للعمل المتعلق بالمناخ من خلال خطة

سيناريو جديد لتفاهم، يقتضي المصادقة على أهداف جديدة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة في إطار المؤتمر المعني بتغير المناخ (الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) الذي كان من المقرر عقده في المملكة المتحدة. وقد وافقت أندورا على اتفاق باريس لعام ٢٠١٥ من دون أي شك أو تردد وأصدرنا قانوناً بشأن التحول في مجال الطاقة ومكافحة تغير المناخ، يجسد إسهامنا في اتفاق باريس. وكنا بحق من أوائل البلدان التي وضعت خطة لخفض الانبعاثات بحكم خبرتنا في السعي من أجل أن تصبح بلداً مستداماً، وذلك لإدراكنا أن علينا أن نحفظ مواردنا وبيئتنا الطبيعية لأجيالنا المقبلة. ولذا، فإننا لن ندخر جهداً في مكافحة تغير المناخ.

وثمة إجراء آخر يزيل أي شك في إيماننا والتزامنا بمكافحة تغير المناخ في جميع مناحيه، وهو الدور الذي نؤديه على رأس الأمانة المؤقتة لمؤتمر القمة الإيبيرية - الأمريكية لمدة عامين تحت شعار "الابتكار من أجل التنمية المستدامة - هدف عام ٢٠٣٠". إن الإعلان المشترك الذي اعتمده وزراء البيئة في المؤتمر المعني بالبيئة في ١٦ أيلول/سبتمبر الماضي هو أحد أبرز معالم فترة رئاستنا وسيسمح لنا بوضع جدول أعمال بيئي للدول الـ ٢٢ الأعضاء في المؤتمر الإيبيري - الأمريكي.

إن الأزمة التي سببتها جائحة كوفيد-١٩ تؤثر تأثيراً عميقاً في الحياة اليومية لكثير من الأسر، وليس بلدنا استثناءً. ودفع شعورنا بالمسؤولية والواجب تجاه مواطنينا حكومة أندورا إلى مراجعة خريطة الطريق التي رسمها هذا المجلس التشريعي، وقد وضعنا خطة عمل استناداً إلى قناعتنا بأن القرارات التي نتخذها يجب أن تزيد من إمكانات بلدنا في سعيه نحو تحقيق التنمية والحفاظ على الاستدامة على المدى المتوسط والبعيد.

وتقوم هذه الخطة الواقعية على مواطن قوة بلدنا، مثل نظامنا المتعلق بالصحة والحماية الاجتماعية والنموذج التعليمي ومستوى السلامة العامة العالي للبلد وتفردته التاريخي وتنوعه الثقافي وبيئته الطبيعية المتميزة. ولكن الخطة تحدد أيضاً، كما هو متوقع، بعض الجوانب التي تحتاج إلى تحسين، وهذا لأننا نعتقد أن الاستدامة بمفهومها الشمولي يجب أن تكون الموجه الرئيسي لأي عمل سياسي. ولهذا السبب، وضعنا خريطة طريق لأننا ندرك أن أي إجراءات تُتخذ في الوقت الحاضر سيكون لها أثر بعيد ممتد في المستقبل. وتتسق هذه الإجراءات جميعها مع أهداف التنمية المستدامة، لأن علينا بوصفنا مؤسسات حكومية أن نكون المحفزين الرئيسيين للتغيير الذي تنهض به الأمم المتحدة.

وتقوم هذه المبادرات على ثلاث ركائز، هي: الرفاه والتماسك، والاقتصاد والابتكار، والتحالفات من أجل التغيير، ونريد تحقيق هذه الأهداف بشفافية ومشاركة وكفاءة ومساواة وعن قرب.

### أصحاب السعادة،

لقد زجت بنا جائحة فيروس كورونا المسبب للمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة - ٢ في أوضاع لا يمكن تصورها. فقد شلّت حركة العالم شللاً تاماً بعد أسابيع قليلة فقط من الإعلان عن أول ضحية لجائحة كوفيد-١٩: فالمدارس والمصانع والمكاتب والطرق والملاعب الرياضية وغيرها خيّم عليها الصمت من أجل محاربة عدو خفيّ، وهذا جعلنا نرى أيضاً أن العالم لن يعود كسابق عهده أبداً.

وشهدنا الرقمنة تخطو خطوات عملاقة في غضون أسابيع وشهدنا أيضاً كيف أصبح العمل عن بعد هو القاعدة وكيف أصبح التعليم غير مباشر، وهو ما يجبر ملايين البشر على الإلمام بالتكنولوجيا. ولكننا شهدنا أيضاً ظهور تصدعات في هذه العملية؛ فكان علينا أن نعيد النظر في بعض قيم منظومتنا لرعاية المسنين، وهم الذين كانوا الضحايا الرئيسيين لهذا الفيروس؛ ويجب أن نتذكر أن العمل عن بعد لا يحقق التوازن الأمثل بين العمل والحياة الخاصة حين تكون مساحات البيوت غير مناسبة أو كافية؛ ورأينا كيف أن التعلم عن بعد قد أبان عن أوجه من التباينات العميقة بين الأسر التي لا تستطيع الحصول على الخدمات، وعانينا من فرط التعرض للمعلومات مما أدى في بعض الأحيان إلى خلق بيانات غير آمنة وعرضة للتلاعب، فضلاً عن حدّه من التواصل البشري.

ولكن ثمة أمل أيضاً، لأننا شهدنا أكثر من أي وقت مضى ازدهاراً في قيم مثل قيم التضامن والتعاطف والتقدير الخالص لجميع العاملين في مجال الصحة والرعاية الصحية والشعور بالتحضر ومسؤولية السكان تجاه المصلحة المشتركة، فضلاً عن زيادة الوعي البيئي.

### حضرات السيدات والسادة،

اليوم، وفي السنة التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، تود أندورا أن تضم صوتها إلى أصوات المؤيدين لمنظمة تمثل جوهر تعددية الأطراف، والتي تمكنت في السنوات الأخيرة من الحفاظ على روحها الأولية مع استمرارها في التطور في الوقت ذاته. ويجب علينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نهيّب ونعترف بروح مؤسسي الأمم المتحدة ورؤيتهم، فقد تمكنوا من تجاوز عقبات حرب ضروس فضلاً عن عقبات اختلاف الآراء، كل ذلك لحماية البشرية.

وعلى الرغم من أن عالمنا أبعد ما يكون عن المثالية، فإننا نعلم أن علينا التصدي لتحديات مثل استمرار النزاعات التي لم تُحل بعد والسيناريوهات الدموية وعالم غير متوازن لا يزال يعاني من الفقر، وحيث تتزايد الجاعة، وحيث لا تتوفر الرعاية الصحية للجميع، وحيث يشكل تغير

المناخ أوضح دليل على عيوبه الهيكلية؛ هو باختصار عالم توجد فيه قراءات وتطبيقات متعددة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولكن يجب علينا أن نتكاتف لنعكس هذا الوضع وأن نعمل انطلاقاً من موقف منفتح ومتكامل وتشاركي وشامل للجميع، مثل ذلك الذي أوجدته المنظمات المتعددة الأطراف.

وعلينا أن نحز تقدمًا في مجالات عديدة. ونحن نعرف أصلاً وجهتنا، ولكن الوصول إليها هو الجزء الأكثر تعقيداً. ولهذا السبب، نريد أن ننوه بالعمل الذي قام به الأمين العام في إصلاح المنظومة الإنمائية وبالإسهامات التي قدمتها الدول في القرارات والمقترحات الرامية إلى التحسين. ومع ذلك، لا يمكننا أن ننكر أنه ليس لدينا وقت نضيقه وأنه يجب علينا أن نعزز معرفتنا بالإجراءات وأن نعمل مع الخبراء بكفاءة إذا أردنا أن نفي بالتزامنا بالميثاق وأن نجني ثمار السلام والأمن والحقوق والتنمية.

وتود أندورا أن تغتنم هذه الجمعية لتؤكد من جديد وعلى نحو حازم التزامها تجاه الأمم المتحدة ووكالاتها وبتعددية الأطراف والتعاون والشمول والحلول التي تقدمها لنا هذه المنظمة الفريدة. وتتضافر قيمها كافة بصورة تكافلية لتكون وسيلة لمساعدتنا على تجاوز مرحلة من مراحل الإنسانية لا تزال حافلة بأوجه عدم اليقين.

ويقف بلدنا الآن أكثر من أي وقت مضى، وفاء لسجله في مجال الالتزام بالسلام، إلى جانب الأمم المتحدة في سعيها إلى إعادة تشكيل نظام متعدد الأطراف يساعدنا في مواجهة التحديات المتبقية والتصدي لأي تغييرات محتملة، ونعتبر هذه الأزمة الصحية فرصة لإنهاء نموذج للتنمية والعملة غير المستدامة لم يعد مجدياً.

وقد حان الأوان الآن لأن نضمن أن التكافل يمكن أن يسود بجميع جوانبه. وبعد انقضاء خمسة وسبعين عاماً، علينا أن نكون أكثر وعياً من أي وقت مضى بالروح التي أدت إلى ميلاد الأمم المتحدة.

شكراً جزيلاً لكم.

## المرفق الرابع

خطاب السيد بورييس جونسون، رئيس الوزراء واللورد الأول للخزانة ووزير الخدمة المدنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

لم يحدث أبداً في تاريخ جنسنا - منذ أن أسقط الله تعالى برج بابل - أن كان الجنس البشري مهووساً للغاية بموضوع نقاش واحد دون سواه. لقد كنا نتابع المناقشات ذاتها، ونبحث في إمكانات الأدوية ذاتها، ونكتب الكلمة ذاتها مراراً وتكراراً في محركات البحث. لقد وحد وباء كوفيد-19، كورونا، البشرية بصورة لم تحدث من قبل أبداً.

غير أن الأزمة كانت أيضاً دافعاً هائلاً للانقسام. لقد كنا جميعاً نتصدى للعدو نفسه. الخصم الصغير ذاته الذي يهدد الجميع بالطريقة ذاتها، ولكن أعضاء الأمم المتحدة مع ذلك أطلقوا 193 حملة منفصلة، كما لو أن كل بلد فيه نوع مختلف من البشر. كانت هناك أنواع لا حصر لها من حظر التجول والقيود وعمليات الإغلاق في أرجاء العالم، وخضنا المعركة بروح "أنفذ بجلدك".

وكانت الوتيرة في غاية الاستعجال والضغط في غاية الشدة حتى أن كل حكومة وطنية سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية قررت على نحو مفهوم تماماً أن تضع مصالح سكانها المحليين في المقام الأول. لقد شهدنا إغلاق الحدود بين الأصدقاء والحلفاء، ودون تشاور أحياناً. وشهدنا اضطراب سلاسل التوريد العالمية وحروب دفاتر الشيكات على مدارج المطارات حيث تنافست الأمم مع بعضها البعض على توفير معدات الوقاية الشخصية.

وبعد تسعة أشهر من مكافحة وباء كوفيد-19، يبدو مفهوم المجتمع الدولي ذاته، بصراحة، ممزقاً جداً. ونعلم أننا ببساطة لا نستطيع الاستمرار في هذا الطريق، إلا إذا تكاتفنا جهودنا. وما لم نتحد ونوجه نيراننا نحو عدونا المشترك، فإننا نعلم أن الجميع سيخسرون. والنتيجة الحتمية ستكون إطالة أمد هذه الكارثة وزيادة احتمال وقوع كارثة أخرى.

ولقد آن الأوان الآن - بالتالي، هنا في ما أمل صادقاً أن تكون أول وآخر دورة للجمعية العامة للأمم المتحدة عبر منصة "زوم" على الإطلاق - لكي تعبر البشرية الحدود وتصلح هذه التصدعات القبيحة.

فلنداو هذا العالم - حقيقةً ومجازاً، ولنبدأ بالحقيقة، لأنه كما قيل: الحقيقة ستحررك.

ومع وفاة قرابة مليون شخص، والمعاناة الاقتصادية الهائلة التي وقعت بالفعل والتي سيقع مزيد منها في المستقبل، فعلى البشرية واجب بأن تكون صادقة وأن تصل إلى فهم مشترك للكيفية التي بدأ بها هذا الوباء، وكيف استطاع الانتشار - ليس لأنني أريد إلقاء اللوم على أي بلد أو

حكومة، أو أن أسجل نقاطاً ضد أحد. أعتقد ببساطة - ولأنني أصبت سابقاً بفيروس كوفيد - أن من حقنا جميعاً أن نعرف لكي نبذل على نحو جماعي قصارى جهدنا لمنع ظهور الوباء مجدداً.

لذا فإن المملكة المتحدة تُساند جهود منظمة الصحة العالمية وجهود صديقي تيدروس لاستكشاف مسببات المرض، لأن منظمة الصحة العالمية، مع عَظْم الحاجة إلى إصلاحات كبيرة، تبقى هي الهيئة التي تحشد البشرية ضد جحافل المرض. ولهذا السبب فإننا في المملكة المتحدة - بريطانيا العالمية - من أكبر الممولين العالميين لتلك المنظمة، حيث نساهم بمبلغ ٣٤٠ مليون جنيه إسترليني على مدى السنوات الأربع المقبلة، أي بزيادة قدرها ٣٠ في المائة.

وفيما نرسل الآن محققينا الطبيين لإجراء مقابلات مع الشهود والمشتبه فيهم - الخفافيش والبنغول أو أيًا كان - ينبغي أن نتحلى بما يكفي من التواضع لنعترف بأن أجراس الإنذار كانت تُقرع قبل أن تقع هذه الكارثة.

ولقد حدثت في السنوات العشرين الماضية ثماني حالات لتفشي فيروسات قاتلة كان من الممكن أن تتفاقم أي منها لتصير جائحة. ولقد أطلق بيل غيتس قبل خمس سنوات في عام ٢٠١٥ نداء تحذير وتنبأ نبوءة مذهلة - إذ تحققت كل كلمة فيها تقريباً - فما كان ردنا إلا كمن يتلقى رسالة مزعجة من ميكروسوفت ويضغط على زر "موافق" ويواصل ما هو فيه.

وأخذت الإنسانية على حين غرة. لقد كنا نحاول اللحاق بالركب بشق الأنفس، ونحزز التقدم ولكن ببطء أليم.

حدد علماء الأوبئة في جامعة أكسفورد العلاج الأول لكوفيد-١٩. فأجروا التجارب مع قطاع الخدمة الصحية الوطنية لدينا ووجدوا أن دواءً رخيصاً يسمى ديكساميثازون يقلل من خطر الوفاة بأكثر من الثلث للمرضى الموضوعين على أجهزة التنفس الصناعي. وقد شاركت المملكة المتحدة العالم على الفور بهذا الاكتشاف، حتى أمكن إنقاذ ما يصل إلى ١,٤ مليون شخص في الأشهر الستة التي تلت ذلك بفضل هذا الإنجاز بمفرده.

وبينما أتكلم، هناك ١٠٠ لقاح محتمل تسعى إلى تجاوز عقبات مراحل التأكد من السلامة والفعالية، كما لو كان ذلك في سباق حواجز عالمي كبير. ولا ندري أيها قد يكون ناجحاً ولا ندري ما إذا كان أي منها سينجح.

إن لقاح أكسفورد الآن في المرحلة الثالثة من التجارب السريرية، وفي حال نجاحه، فقد بدأت شركة أسترازينيكا بالفعل بتصنيع ملايين الجرعات، استعداداً للتوزيع السريع، وتوصلت إلى اتفاق مع معهد الأمصال في الهند لتوريد بليون جرعة إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

ولكن سيكون من غير المجدي اعتبار السعي للحصول على لقاح على أنه سباق للتفوق الوطني الضيق، ومن غير الأخلاقي السعي إلى السبق من خلال الحصول على البحوث بوسائل ملتوية. فالصحة في كل بلد ترهن قدرة العالم بأسره على الحصول على لقاح مأمون وفعال، بغض النظر عن المكان الذي يحدث فيه هذا الإنجاز؛ وسنبذل في المملكة المتحدة كل ما في وسعنا لتحقيق هذا.

ونحن بالفعل أكبر مانح منفرد لجهود إيجاد اللقاح التي يبذلها التحالف من أجل التأهب للأوبئة. ولأننا نعرف حق المعرفة أنه لن يكون أحد في مأمن حتى يصبح الجميع آمنين، فإنني أعلن أن المملكة المتحدة ستساهم بما يصل إلى ٥٧١ مليون جنيه إسترليني في مرفق كوفاكس، وهي مبادرة جديدة تهدف إلى توزيع لقاح كوفيد-١٩ في جميع أنحاء العالم. ومن هذا المبلغ، سيُخصص مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني للبلدان النامية لحماية نفسها.

والمملكة المتحدة هي بالفعل أكبر مانح للتحالف العالمي للقاحات "غافي". وفي حزيران/يونيه، ساعدنا في جمع ما يقرب من ٩ بلايين دولار أمريكي لتحصين ٣٠٠ مليون طفل آخر ضد الأمراض الفتاكة، ويقف تحالف "غافي" أيضا على أهبة الاستعداد للمساعدة في توزيع لقاح كوفيد-١٩.

ولكن حتى ونحن نسعى للحصول على لقاح، يجب علينا ألا نبحث عن طرق مختصرة، وألا نختصر التجارب أو أن نضحى بالسلامة في سبيل السرعة. لأن مأساة محضة ستحدث إن كنا بسبب حماسنا نُشجع المجانين، معادي اللقاحات، أولئك المهووسين بالخطر الذين يشنون حملات ضد مفهوم التطعيم برمته، والذين قد يعرضون حياة الملايين للخطر.

والآن هو الوقت الذي يجب فيه قبل كل شيء التطلع إلى المستقبل والتفكير الآن في كيفية الحيلولة دون حدوث جائحة مرة أخرى. كيف يمكننا منع فيروس آخر من الظهور وتخطيم النموذج الثمين للتعاون الدولي مرة أخرى؟ كيف يمكننا تجنب الحجر الصحي المتبادل وتجزؤ الاقتصاد العالمي بشكل وحشي لا يمكن التنبؤ به؟

لا أعتقد أن هناك أي سبب يدعو للاستسلام للقدرية: لا يمكن بالطبع القضاء على المخاطر بالكليّة، ولكن الإبداع البشري والخبرة البشرية يمكن أن يقللا من المخاطر. تخيلوا مقدار المعاناة التي كان يمكن تجنبها لو كنا قد حددنا بالفعل العامل الممرض الذي تحول إلى كوفيد-١٩ حين كان لا يزال محصوراً في الحيوانات؟

ماذا لو كنا قد تمكنا من مد يدنا فوراً إلى صندوق الدواء العالمي وأخرجنا منه علاجاً لهذا المرض؟ ماذا لو كانت البلدان مستعدة للتكاتف منذ البداية لتطوير لقاح وتجريبه؟ وفكروا في حجم

الجزع الذي كان يمكن تفاديه لو كانت البروتوكولات الضرورية - المتعلقة بالحجر الصحي وتبادل البيانات، ومعدات الحماية الشخصية وغيرها الكثير - جاهزة، قدر الإمكان، على الرف لكي تستخدمها البشرية عند الحاجة؟

لذلك سنعمل في المملكة المتحدة مع أصدقائنا، وسنستخدم رئاستنا لمجموعة السبع في العام المقبل لإنشاء نهج عالمي جديد للأمن الصحي يستند إلى خطة من خمس نقاط لحماية البشرية من جائحة أخرى.

ينبغي أن يكون هدفنا الأول هو منع مرض جديد قبل أن ينتشر. إذ إن حوالي ٦٠ في المئة من العوامل الممرضة المتداولة وسط البشر نشأت في الحيوانات وانتقلت من فصيلة إلى أخرى من خلال عملية انتقال "لأمراض حيوانية المصدر". يمكن للعالم أن يسعى إلى التقليل من الخطر إلى أدنى حد من خلال بناء شبكة عالمية من مراكز بحوث الأمراض الحيوانية المصدر، تكون مكلفة برصد مسببات الأمراض الحيوانية الخطيرة التي قد تعبر حاجز الفصائل وتصيب البشر.

والمملكة المتحدة على استعداد لتسخير خبرتها العلمية والتعاون إلى أقصى حد مع شركائنا العالميين لتحقيق هذه الغاية. ومن حسن الحظ أن الكمية العظمى من بين مليارات العوامل الممرضة غير قادرة على تجاوز حاجز الفصائل. وبمجرد اكتشافنا للعوامل الممرضة الخطيرة منها، نستطيع علماءنا العمل على تحديد نقاط ضعفها وتنقيح العلاجات المضادة للفيروسات قبل أن تشنّ هذه العوامل هجومها.

يمكننا فتح باب البحث للبلدان كافة، وكلما تعلمنا أكثر كلما استطاع علماءنا البدء في تجميع ترسانة من العلاجات - أي صيدلية عالمية - جاهزة لتقديم العلاج لكوفيد-١٩ القادم.

وينبغي أن تكون خطوتنا الثانية هي تطوير القدرة التصنيعية للعلاجات واللقاحات حتى تتمكن البشرية بأسرها من حملها كما القذائف في صوامعها جاهزة لصنع الكائنات الغريبة قبل أن تتمكن من الهجوم. ولكن إذا فشل ذلك وانتقل مرض جديد من الحيوانات إلى البشر وتغلب على ترسانتنا العلاجية وبدأ الانتشار، فعلينا أن نعرف حقيقة ما يحدث في أسرع وقت ممكن.

وهكذا ينبغي أن يكون الهدف الثالث هو تصميم نظام عالمي للإنذار المبكر بالجوائح، يقوم على التوسع الهائل في قدرتنا على جمع العينات وتحليلها وتوزيع الاستنتاجات، باستخدام اتفاقات تبادل البيانات الصحية التي تشمل كل البلدان. وينبغي قدر الإمكان أن نهدف إلى التنبؤ بالجوائح كما لو أننا نتنبأ بحالة الطقس فترى العواصف الرعدية في السحب بحجم يد الإنسان.

وإذا اخترقت دفاعاتنا كلها وواجهنا أزمة أخرى، ينبغي أن نكون قادرين على الأقل على الاعتماد على خطوتنا الرابعة، وأن تكون جميع البروتوكولات جاهزة لدينا للاستجابة لحالات

الطواريء، بروتوكولات تغطي كل ما يتعلق بالأزمة، إلى جانب القدرة على ابتكار بروتوكولات أخرى جديدة بسرعة.

يجب ألا نطلق أبداً ١٩٣ حملة مختلفة ضد العدو نفسه مرة أخرى. وكما هو الحال في جميع الأزمات، من الأهمية بمكان ألا نتعلم الدروس الخاطئة. بعد نضالنا المير لتجهيز أنفسنا بما يكفي من أجهزة التنفس الصناعي - والبلدان تحاول جاهدة الارتجال مثل رواد فضاء الرحلة أبولو ١٣ الذين تقطعت بهم السبل - فهناك حركة عالمية لإعادة مراكز التصنيع إلى بلادها الأصلية. وهذا أمر مفهوم.

وجدنا أنفسنا هنا في المملكة المتحدة غير قادرين على تصنيع القفازات، المآزر، والإبريمات وهو موقف غير عادي لبلد كان يوماً ما ورشة عمل للعالم بأسره. نحن بحاجة إلى إعادة اكتشاف تلك المهبة والغريزة الكامنتين، ولكن سيكون من الجنون تجاهل رؤى آدم سميث وديفيد ريكاردو. نحتاج إلى سلاسل إمداد آمنة - ولكن ينبغي لنا أن نعتمد على قوانين الميزة النسبية وعلى اليد الخفية للسوق. وقد فرضت بلدان كثيرة ضوابط على الصادرات في بداية الجائحة، وما يزال ثلثا هذه الضوابط تقريبا سارياً. وما تزال الحكومات تقيم حواجزها التجارية على البضائع التي نحتاج إليها بالتحديد لمكافحة الفيروس، حيث تتجاوز التعريفات الجمركية على المطهرات في كثير من الأحيان نسبة ١٠ في المئة، والتعريفات الجمركية على الصابون نسبة ٣٠ في المائة.

لذلك أحث جميع البلدان على اتخاذ خطوة خامسة برفع ضوابط التصدير حيثما أمكن ذلك - والموافقة على عدم إعادتها - وإلغاء أي تعريفات على الأدوات الحيوية لكفاحنا: القفازات، ومعدات الحماية، وموازن الحرارة، وغيرها من المنتجات الحيوية ضد جائحة كوفيد-١٩. وهذا ما ستفعله المملكة المتحدة بمجرد دخول نظام التعريفات الجمركية المستقل الجديد حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني/يناير وأمل أن يجذو الآخرون حذونا.

على الرغم من أن العالم لا يزال واقعاً في ريقة هذا الجائحة، إلا أن هذه الخطوات جميعها ممكنة إذا ما تحلينا بالإرادة. إنها الطريق السليم قدما للعالم، وبريطانيا هي خير من يقود المسيرة على هذا الطريق. وسنعمل ذلك في عام ٢٠٢١، عندما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس منظمة الأمم المتحدة العظيمة هذه في لندن في كانون الثاني/يناير، ومن خلال رئاستنا لمجموعة السبع، وعندما نستضيف مؤتمر القمة العالمي المعني بتغير المناخ، الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في غلاسكو في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

لقد كانت جائحة كوفيد-19 صدمة نفسية هائلة للجنس البشري. وقد اشتدت المخاوف على صعيد العالم مع توالي الأنباء على مدار الساعة وانتشار الأخبار عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ننسى أحياناً أننا نواجه فيروساً - أي حزمة صغيرة من الحمض النووي الذي ينسخ نفسه ببساطة. فهو ليس كائناً حياً حتى من الناحية التقنية.

وبرغم كل مأساوية عواقبه حتى الآن، إلا أن دماره لم يصل إلى مستوى دمار طواعين أخرى - ناهيك عن الأنفلونزا التي اجتاحت العالم قبل قرن من الزمان. إنه لأمر عبثي، من نواح عدة، بل إنه أمر مخز، أن يقهر هذا العدو المجهري وحدة الجنس البشري.

لقد تسببت جائحة كوفيد-19 في توقف أعمالنا الحيوية الأخرى، وأخشى أنه قد جعل فرادى الدول تبدو أنانية ومنقسمة بين بعضها البعض. كان الناس مدفوعون علناً كل يوم إلى دراسة جدول مريع معكوس لبطولة أولمبية، ويشعرون بارتياح سقيم خاطئ كلية حين يرون أن معاناة الآخرين أكبر من معاناتهم. لا يسعنا أن نستمر على هذا النحو، ولا يمكننا أن نرتكب هذه الأخطاء مرة أخرى. ونحن مصممون هنا في المملكة المتحدة، مسقط رأس إدوارد جينر الذي كان رائد أول لقاح في العالم، على بذل كل ما في وسعنا للعمل مع أصدقائنا في الأمم المتحدة، لرأب تلك التصدعات ومداواة العالم.

## المرفق الخامس

## خطاب الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

[الأصل: بالبنغالية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

صاحبة المقام رئيسة الوزراء

حكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية،

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السلام عليكم.

أهنئكم على انتخابكم رئيساً للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. إننا نمر بأزمة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية بسبب جائحة كوفيد-19. وهذه أيضاً المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة التي تنعقد فيها الجمعية العامة عبر منصة رقمية دون حضور رؤساء الدول ورؤساء الحكومات شخصياً في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

إن قاعة الجمعية العامة هذه تثير لديّ مشاعر عميقة. فمن هذه القاعة ذاتها، ألقى والدي بانغاباندو شيخ مجيب الرحمن خطاباً للمرة الأولى باللغة البنغالية بصفته رئيساً لحكومة بلد حديث العهد بالاستقلال، وذلك في عام 1974. وكان لي شرف حضور دورات الجمعية العامة شخصياً 16 مرة. وقد أكدت في جميع كلماتي على أهمية السلام والتضامن في العالم. وألقي هذا العام خطابي السابع عشر في الجمعية بصفتي رئيساً للحكومة.

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بجميع المقاتلين في الصفوف الأولى، بمن فيهم العاملون في مجال الصحة، والموظفون الحكوميون الذين يعملون بلا كلل لكفالة سلامة البلدان المتضررة والسكان المتضررين. وأشيد أيضاً بالأمين العام للأمم المتحدة على قيادته الجسورة وجهوده المتعددة الأطراف خلال هذه الأزمة. إن بنغلاديش من البلدان السبّاقة في تأييد مختلف مبادرات الأمين العام، بما فيها نداءه العالمي لوقف إطلاق النار.

ومثلما هيأت الحرب العالمية الثانية فرصاً للبلدان كي تتكاتف في جهودها للتعاون، من خلال إنشاء الأمم المتحدة، فكذلك أكدت هذه الجائحة أيضاً الحاجة إلى التحرك الجماعي في ظل قيادة مناسبة.

وبامتنان عميق، أتذكر زعيماً لا منازع له - بانغاباندو شيخ مجيب الرحمن - وهو أعظم أبناء بنغلاديش على الإطلاق. فقد علّم شعب بنغلاديش أن يقف صامداً في العالم بإنهاء الاستغلال والحرمان والقمع. وسيراً على خطاه، تمكنا من الوصول بنغلاديش إلى مكانة محترمة في مجتمع الأمم. وقد أعلن أمام هذه الجمعية الموقرة، وأقتبس منه حرفياً: "إن المثل النبيلة التي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة هي نفسها المثل التي جاد الملايين من أبناء شعبنا بأرواحهم من أجلها، والأمة البنغالية تلتزم كامل الالتزام ببناء نظام عالمي تتحقق فيه تطلعات الإنسان إلى السلام والعدالة".

وقد كان بيانه بالفعل تعبيراً طموحاً عن تعددية الأطراف. وتظل الأفكار التي طرحها بانغاباندو في عام ١٩٧٤ تتحلى بالقدر نفسه من الأهمية حتى يومنا هذا، ونحن نسعى جاهدين للتصدي للأزمة الحالية.

ويكتسي هذا العام أهمية خاصة بالنسبة للأمة البنغالية، إذ نحتفل بالذكرى المئوية لميلاد مؤسس دولتنا. إن تأملنا في حياته ونضاله وتضحياته واحتفالنا بإنجازاته مصدر إلهام يشجعنا على المضي قدماً نحو مستقبل أكثر إشراقاً وبنحنا الأمل في مواجهة تحدي كوفيد-١٩. وفي الذكرى المئوية لمولده، فإننا نشيد أيما إشادة ببانغاباندو باسم جميع الشعوب والأمم المحرومة.

وإني لأتذكر ببالغ الألم الاغتيال الوحشي الذي تعرض له والذي مؤسس الدولة البنغالية ورئيسها آنذاك - بانغاباندو شيخ مجيب الرحمن - يوم ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٥ إلى جانب ١٨ فرداً من أفراد أسرتي، من بينهم والدتي وثلاثة من إخوتي وزوجتان من زوجات إخوتي. ولحسن الحظ نجوت أنا وأختي الصغرى لأننا كنا خارج البلد في ذلك الوقت. واضطررنا أن نبقي في الخارج كلاجئين لمدة ست سنوات طوال. وأذكر هذه الأحداث أمام الجمعية العامة حتى لا يشهد العالم تكراراً لعلميات القتل البشع والوحشي والظالم هذه أبداً.

السيد الرئيس،

هذه الجائحة تذكرك بأن مصائرنا متشابكة وبأن لا أحد آمن حتى يأمن الجميع. لقد ألزمتنا هذه الجائحة بيوتنا في الأغلب. ولذلك تعطلت بشدة أنشطتنا الاقتصادية كما تعطلت نظمنا الصحية. وكانت بنغلاديش قد حققت معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبته ٨,٢ في المائة في السنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩، ولكن جائحة كوفيد-١٩ عرقلت تقدمنا الاقتصادي.

ومع ذلك، قمنا منذ البداية بتنفيذ مبادرات في بنغلاديش تولى أرواح أبناء شعبنا وسبل عيشهم القدر نفسه من الأهمية. فأعلننا عن حزمة من تدابير التحفيز هدفها التقليل إلى أدنى حد ممكن من تأثير الجائحة على أعمالنا التجارية وإنتاجيتنا. وقد وسعنا كثيراً نطاق تغطية شبكات الأمان الاجتماعي.

وفي كل عام نخصص حوالي ٣٩ بليون تاكا لمناضليننا في سبيل الحرية. أما العلاوات التي نقدمها لكبار السن والأرامل والمعوزات وذوي الإعاقات وغيرهم من الفئات المتخلفة عن ركب المجتمع، فتعود بالنفع على ٩,١ ملايين أسرة تقريباً.

وقد تيسر لنا توفير أغذية ومساعدات أخرى لمن فقدوا وظائفهم بسبب كوفيد-١٩. ويستفيد من هذا التدبير ما يقرب من ١٠ ملايين أسرة. كما قدمنا منحاً دراسية لأربعة ملايين طالب. وكذلك قدمنا حوافز نقدية لخمسة ملايين شخص من بينهم مزارعون وعمال وموظفون تضرروا من جراء الجائحة. ولضمان الرعاية الصحية للناس العاديين، نوفر ٣٠ نوعاً من الأدوية مجاناً من خلال ١٨٠٠٠ عيادة مجتمعية ومركز صحي تابع للقطاعات.

وإلى جانب المساعدات الحكومية، جمعت أنا شخصياً أموالاً ووزعت أكثر من ٢,٥ بليون تاكا على الأيتام والطلاب الفقراء والمدارس والمساجد والمعابد والمعلمين في المدارس والفنانين والصحفيين الذين لولا ذلك لم تكن لتشملهم برامج المساعدة الحكومية. ونتيجة لذلك، لم تحدث الجائحة سوى أقل تأثير على شعبنا.

وأعلنا عن أوامر توجيهية تتكون من ٣١ بندا بعد الكشف عن حالات الإصابة بكوفيد-١٩ في البلد بوقت وجيز. وقمنا بشن حملات توعية قوية ووزعنا مستلزمات الحماية الشخصية من أجل احتواء انتشار فيروس كورونا. وقد أدت هذه التدابير إلى احتواء أمراض موسمية عادة ما تكون شائعة في بلدنا لولا ذلك.

لقد حددنا بسرعة التحديات الماثلة أمام قطاعنا المالي وأعلنا عن ٢١ من مجموعات تدابير التحفيز تشمل قطاعات مثل الصناعات الكثيفة التصدير، وسلامة العمال وأمنهم، ورؤوس الأموال العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومرافق الإقراض المكرسة لتنمية الصادرات، والمساعدات المقدمة للمزارعين وقطاع الزراعة، والقروض الخاصة بإيجاد فرص العمل، وتخفيف أعباء الفوائد المستحقة على مؤسسات الأعمال التجارية المتضررة، وخطط إعادة التمويل والتأمين للعاملين في مجال الصحة. وقد أعلنا حتى الآن عن مجموعة تدابير تحفيزية بقيمة ١٣,٢٥ بليون دولار أمريكي، وهو ما يعادل ٤,٠٣ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي.

وخلال الجائحة، انصب الاهتمام بالدرجة الأولى على إنتاج الأغذية. وفي الوقت نفسه، اتخذنا جميع التدابير لضمان توفير إمدادات كافية من المواد الغذائية لشعبنا. واتخذت ترتيبات خاصة تكفل استمرار سير عمل الصناعات وتسويق المنتجات الزراعية والصناعية على النحو الملائم، مع الامتثال التام للمبادئ التوجيهية الصحية. وبالتالي فإن قطاعنا الصحي واقتصادنا لا يزالان في وضع أفضل نسبياً. وعلى الرغم من الركود الذي يشهده الإنتاج الصناعي في العالم

بسبب كوفيد-١٩، حقق ناتجنا المحلي الإجمالي معدل نمو قدره ٥,٢٤ في المائة، ومن المتوقع أن يصل إلى ٧ في المئة خلال السنة المالية المقبلة.

السيد الرئيس،

نأمل في أن يتوفر لقاح كوفيد-١٩ قريباً في العالم. ومن الضروري أن نتعامل مع اللقاح باعتباره "منفعة عامة عالمية". وعلينا أن نضمن توفر هذا اللقاح في الوقت المناسب لجميع البلدان في نفس الوقت. وصناعة الأدوية في بنغلاديش قادرة على إنتاج اللقاحات على نطاق واسع إذا ما زودنا بالخبرات التقنية وبراءات الاختراع.

وينبغي أن تسير الجهود الرامية إلى احتواء الجائحة وتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ جنباً إلى جنب. والاستعراض الوطني الطوعي الثاني الذي قدمته بنغلاديش هذا العام يبين أننا على الطريق الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

نحن نعمل جاهدين لتحويل بنغلاديش إلى بلد متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢١، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، والانضمام إلى فئة البلدان المتقدمة النمو بحلول عام ٢٠٤١، وتحقيق دلتا مزدهرة بحلول عام ٢١٠٠.

ولا يسعنا إلا أن التأكيد مجدداً على أهمية الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار لسد الفجوة الرقمية وتعبئة الموارد ونقل التكنولوجيا. ومن الأمور الحاسمة أيضاً تقديم دعم دولي كبير وزيادة تدابير التحفيز لأقل البلدان نمواً التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وتلك التي خرجت منها حديثاً، وذلك في المرحلة الانتقالية وفي مرحلة ما بعد الانتقال، بغية التقليل من العقبات التي تسببها الجائحة إلى أدنى حد.

إن العمال المهاجرين هم المساهمون الرئيسيون في اقتصادات البلدان المضيفة لهم وبلدانهم الأصلية على حد سواء. وقد فقد الكثيرون منهم وظائفهم أثناء الجائحة في حين أعيد الكثيرون منهم إلى أوطانهم. لقد خصصنا ٣٦١ مليون دولار أمريكي للعمال المهاجرين العائدين من الخارج. ومن المهم للغاية مساعدتهم على استعادة وظائفهم في سوق العمل في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩. وأحث المجتمع الدولي والبلدان التي تستقبل مهاجرين على التعاطف مع العمال المهاجرين ومعاملتهم معاملة عادلة.

السيد الرئيس،

إن الجائحة تفاقم مواطن الضعف القائمة أصلاً في البلدان المعرضة لمخاطر تغير المناخ. وفي بنغلاديش، نتعامل مع الأثر المزدوج الناجم عن الفيضانات الأخيرة وإعصار أمبهان حتى أثناء

الجائحة. وبصفتها الرئيس الحالي لمنتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ ومجموعة وزراء مالية البلدان العشرين الضعيفة، ستقود بنغلاديش المنتدى إلى رسم مسار مستدام قادر على الصمود في مواجهة المناخ للخروج من الأزمة. كما أننا على أهبة الاستعداد للإسهام في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو حتى يحقق نتائج بناءة وثمرّة.

لقد ساعد إعلان ومنهاج عمل بيجين المجتمع الدولي على قطع شوط طويل لضمان المساواة بين الجنسين. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الإعلان، نحتاج إلى تقوية عزمنا وتوطيد تعاوننا لمعالجة جميع مجالات الاهتمام الحاسمة. وقد تمكنا في بنغلاديش من سد ٧٢,٦ في المائة من الفجوة الجنسانية عموماً. ولا يزال إسهام المرأة في صميم برامجنا للتنمية الوطنية. كما أنها تقف في طليعة الجهود المبذولة للتصدي للجائحة والتعافي منها. وفي بنغلاديش، نفذ برامج خاصة لنماء الأطفال. وبصفتنا الرئيس الحالي للمجلس التنفيذي لليونيسف، نقود الجهود الرامية إلى معالجة أوجه التفاوت القائمة حالياً. وفي الوقت نفسه، نواصل التحلي باليقظة لضمان ألا تتحول هذه الأزمة الصحية إلى أزمة تطال الأطفال.

السيد الرئيس،

يُشكل مبدأ "الصداقة مع الجميع وعدم إضمار الأذى لأحد" الأساس لسياستنا الخارجية. وإذ تهتدي بنغلاديش بمبدأ السياسة الخارجية هذا، فإنها ما فتئت تسهم في السلام والأمن الدوليين وفي إرساء ثقافة السلام.

وخلال هذه الجائحة، نشهد تصاعد خطاب الكراهية وكره الأجانب والتعصب. إن التحلي بروح ثقافة السلام يمكن أن يساعد في التصدي لهذه الاتجاهات المثيرة للقلق. ونحن حالياً أكبر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في العالم في بعثات حفظ السلام. إن حفظة السلام التابعين لنا يخاطرون بحياتهم لكفالة إحلال السلام في بلدان دمرتها النزاعات والحفاظ عليه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل سلامتهم وأمنهم.

نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وباعتبارنا من الداعمين الأصليين للخطة، ندعو إلى الاعتراف على النحو الواجب بدور المرأة في السلام والأمن. وقد وضعنا بالفعل خطة عمل وطنية في هذا الصدد.

وأسفر التزامنا الثابت بالسلام عن اعتماد سياسة تقوم على عدم التسامح إطلاقاً مع الإرهاب والتطرف العنيف. والجهود الوطنية ينبغي أن يكملها تعاون دولي لتحجيم هذا الخطر.

ما فتتنا نؤيد بشدة المسعى العالمي نحو إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتحقيقاً لتلك الغاية، نؤيد تطلعات البلدان النامية إلى الاستفادة من استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية.

السيد الرئيس،

إن تجربتنا المؤلمة وما كان على أمتنا أن تتحمله من أسوأ أشكال الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية خلال كفاحنا من أجل الاستقلال قد دفعنا إلى دعم القضية المشروعة للشعب الفلسطيني.

ووفرت بنغلاديش مأوى مؤقتاً لأكثر من ١,١ مليون مواطن من مواطني ميانمار المشردين قسراً. وانقضى أكثر من ثلاث سنوات، وللأسف، لم يتسن إعادة أي من السكان الروهينغيا إلى وطنهم. إنها مشكلة خلقتها ميانمار وحلها يجب التوصل إليه في ميانمار. وأطلب إلى المجتمع الدولي أن يضطلع بدور أكثر فعالية لإيجاد حل للأزمة.

السيد الرئيس،

إن هذه الجائحة تفاقم بالفعل من التحديات العالمية الراهنة. وهي تؤكد أيضاً على أنه لا غنى عن مبادئ تعددية الأطراف. وفي هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، لا يزال التزامنا بتعددية الأطراف على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ثابتاً لا يتزعزع. وعلى الصعيد الوطني، وعلى الرغم من التحديات العديدة، نلتزم بالتمسك بقيم تعددية الأطراف ونعمل على بناء "البنغال الذهبية"؛ بلد يخلو من الفقر والاستغلال ويستند إلى مبادئ الديمقراطية ويتمتع بحقوق الإنسان تمتعاً كاملاً، حسبما توخى مؤسس دولتنا. وهذا هو التعهد الذي نقطعه لأمتنا وللعالم في الذكرى المئوية لميلاد الأب المؤسس لدولتنا.

أشكركم جميعاً مرة أخرى.

Khoda Hafez (حفظكم الله)

Joi Bangla, Joi Bangabandhu (النصر للبنغال، النصر لصديق البنغال)

فلتعش بنغلاديش إلى الأبد.

## المرفق السادس

خطاب السيد جوزايا فوربيكي باينيماراما، رئيس الوزراء وزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر والشؤون الخارجية في جمهورية فيجي

رئيس الدورة الخامسة والسبعين؛

الأمين العام؛

أصحاب السعادة؛

بولا فيناكا (تمنياي لكم بالسعادة وموفور الصحة) من فيجي. لمعاليتكم، رئيس الجمعية العامة الخامسة والسبعين السيد بوزكير. وتهانينا على انتخابكم.

انضمت فيجي إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٧٠، بعد ثلاثة أيام فقط من استقلالنا. ولكن حتى ونحن نحتفل بعيد ميلاد فيجي الخمسين وفي نفس الوقت أيضا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، فإن أي احتفال يبدو بلا معنى أمام شدة انتشار كوفيد-١٩ في العالم والآثار المتفاقمة لحالة الطوارئ المناخية.

إن كان ثمة وضع كارثي على الإطلاق قد نجم عن هذه الأزمة المزدوجة، فإن هذا هو ما شهدته فيجي بالفعل. ففي نيسان/أبريل الماضي وفي خضم حملتنا لاحتواء تفشي فيروس كورونا، ضرب شواطئنا الإعصار هارولد وهو من الفئة الرابعة؛ والذي كان ثالث عاصفة نشدها في ذلك الموسم.

لقد هرعت السلطات المعنية بالتصدي للكوارث ومسؤولو الصحة لدينا إلى العمل، وكانت كل خطوة يخطونها تتبع كل ما استطاع أن يفيدنا به الخبراء عن كيفية وقف انتشار هذا الفيروس شديد العدوى.

وأنقذنا الأرواح من الدمار الذي جلبه هارولد وقمنا حتى بإجلاء مجتمعات محلية بأكملها، كل ذلك من دون السماح بأن تتسبب العاصفة في حالة إصابة واحدة جديدة.

وكانت هذه نقطة تحول بالنسبة لفيجي - كنا نعلم أنه إذا تمكنا من التغلب على الفيروس في أقصى الظروف، فسيتسنى دحره. ولذا، ضاعفنا جهودنا الرامية إلى احتوائه وسارعنا مبكراً إلى إجراء اختبارات من خلال مختبرنا المحلي المعتمد من منظمة الصحة العالمية. وقمنا إما بعزل كل شخص خالط عن قرب أي حالة معروفة أو بوضعه في الحجر الصحي. وفرضنا في جميع أنحاء البلد حظر تجول وتدابير إغلاق شامل في مدينتينا الأكثر اكتظاظاً بالسكان. كما توخينا العناية في إدارة حركة السفر عبر حدودنا منذ ذلك الحين. وعلى مدار أكثر من ١٥٠ يوماً وحتى الآن، انعدمت الإصابة بفيروس كورونا بين سكان فيجي.

ويناضل أطباؤنا وممرضونا ومنتبعو مخالطي المصابين بالفيروس وفنيو المختبرات لدينا وأفراد قواتنا النظامية يوميا بكل ما أوتوا من قوة في إطار هذا الإنجاز المتواصل. وبينما أتحدث الآن، فإنهم يعملون في مراكز الحجر الصحي وعنابر العزل لدينا وعلى حدودنا حتى يتمكن شعبنا من الاستمرار في العيش من دون أن يشاركهم الفيروس حياتهم.

لقد تمكنت فيجي من احتواء فيروس كورونا إلا أننا لم نسلم من آثاره الاقتصادية المدمرة. فبين عشية وضحاها، توقف قطاعنا السياحي الحيوي الذي يشكل أكثر من ٤٠ في المائة من إجمالي اقتصادنا وتوقفت أيضا قطاعات رئيسية أخرى مثل صناعة الملابس، وهو ما أوقع اقتصادنا في أشد الأزمات الاقتصادية وطأة في التاريخ.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الضربة الكارثية التي حلت بإيرادات الحكومة، فإننا ملتزمون بالإعمار في أعقاب إعصار هارولد وبتعزيز القدرة على الصمود في المستقبل أمام العواصف وارتفاع منسوب البحار. ويجب علينا أن نواصل رسم طريقنا نحو الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهذه ليست خيارات، سيدي الرئيس، بل إنها مسألة حياة أو موت. ولكن الموارد الإنمائية المتاحة لنا غير ميسورة التكلفة وضئيلة للغاية بالنسبة لحجم احتياجاتنا الهائلة والملحة.

قد يكون تغير المناخ وفيروس كورونا وحشين مختلفين للغاية، ولكن أوجه عدم المساواة التي كشفتها عنها مألوفة تماماً بالنسبة للدول النامية الصغيرة. فمرة أخرى، حلت بنا أسوأ الآثار في حين أننا الأقل استعداداً لتحملها. ومرة أخرى، فإن مصيرنا بيد العالم ككل ومع ذلك ليس لدينا حتى الآن أي ضمانات لإتاحة فرص متكافئة للحصول على لقاح ناجح.

والواقع أن الفجوة بين العالمين الشديد التقدم والنامي لم تكن قط بهذا الوضوح. ولكن مرة أخرى، يمنحنا ميثاق الأمم المتحدة الأمل، كما يمنحنا إياه ما يتمتع به صديقي الأمين العام من قدرات فذة في مجال الدعوة والقيادة. وقبل ٧٥ عاماً، أدرك القادة المؤسسون للأمم المتحدة أنه لا يمكن أن تنعم أي دولة بالسلام مهما تصرفت بمسؤولية وحزم ما لم تضطلع جميع الدول - كبيرها وصغيرها - بدورها. وحقيقة ذلك المبدأ التأسيسي صالحة لكل زمان، ولكن من الواضح أن النظام المتعدد الأطراف الذي نشأ يلبي احتياجات مختلفة لعصر مختلف.

سيدي الرئيس، هذا ليس عام ١٩٤٥، فمجتمعنا الدولي صار أكبر وكذلك التحديات التي نواجهها. وإذا لم يكن تغير المناخ قد أوضح ذلك، فإن هذه الجائحة أوضحتها جلياً بصورة مؤلمة.

ولئن كنا نثق أن العلم سوف يهزم كوفيد-١٩ تماماً مثلما هزم الجدري وشلل الأطفال وأمراضاً معدية أخرى، فإن مناخنا المتغير سوف يحدد "الوضع الطبيعي التالي" فيما بعد كوفيد-١٩ ليصير أكثر فتكاً قبل أن تخف حدته إن خفت.

إننا نشهد بالفعل نسخة بيئية لمعركة الفناء - من الحرائق الهائلة غير المسبوقة في الغرب الأمريكي وفي أستراليا وحتى في الدول الاسكندنافية فوق الدائرة القطبية الشمالية؛ حيث دمرت الحرائق المجتمعات والبنية التحتية، وحولت ناطحات السحاب الشهيرة إلى اللون البرتقالي، وأحرقت ملايين الأفدنة من الأراضي. ففي الأسبوع الماضي فقط، فقدت غرينلاند جزءاً من جرفها الجليدي يفوق حجمه عدداً من الدول الجزرية الصغيرة.

ولما كانت الإجراءات العالمية المتعلقة بالمناخ مرآة تعكس التصدي العالمي غير المتسق لهذه الجائحة، فإن أطفالنا سيرون أهوالاً أفظع بكثير؛ بما أننا لن نحد من ارتفاع درجة الحرارة في العالم عند هدف ١,٥ درجة أو درجتين، ولن نوقف تحول نظمنا الإيكولوجية في المحيطات إلى بيئة غير صالحة للحياة، ولن نمنع موجة انقراض جماعي سادسة.

وعندها لن يكون إلقاء بلايين أو حتى تريليونات الدولارات تحت أقدام العلماء بعد عقود من الآن حلاً سحرياً ينقذنا من الآثار الحادة لتغير المناخ. وقد تكون هذه الاستراتيجية كافية بالنسبة لكوفيد-١٩، غير أن مجابهة تحدٍ على قدر تعقيد مسألة تغير المناخ يتطلب التزاماً يومياً ومستمرًا قد تأخر بالفعل. إن تعافينا من هذه الجائحة يجب أن يشكل تحولاً إلى نظام اقتصادي خال من الكربون وقادر على التكيف مع تغير المناخ.

ولهذا السبب، سيدي الرئيس، تعمل فيجي بشكل وثيق مع الأمم المتحدة وشركائنا في كندا وجامايكا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ورواندا من خلال مشاركة رفيعة المستوى تعني بتمويل التنمية لبحث سبل تعافينا كافة على نحو أسرع. التعافي بشكل أفضل، تعافٍ أكثر زرقة، وتعافٍ أكثر خضرة، وتعافٍ جماعي.

وفي مواجهة الضغوط المالية الشديدة، ما فتئت فيجي تضع نصب عينيها أهداف التنمية المستدامة بكل ما في وسعنا من سبل. وعندما أغلقنا حدودنا لأول مرة، شرعنا على الفور في إعادة ترتيب أولويات التمويل من خلال تخصيص ميزانية لمكافحة كوفيد-١٩. ومنذ ذلك الحين، أعددتنا ميزانية وطنية أخرى، نسخر لها جميع الموارد التي يمكننا حشدتها بغية تحقيق تعافٍ متوازن ومستدام وشامل للجميع قدر الإمكان:

- خصصنا عشرات الملايين من الدولارات في شكل مساعدات مباشرة لمن أصبح عاطلاً عن العمل أو يعمل ساعات أقل بسبب هذه الجائحة.

- لا يزال التعليم مجانياً لكل طلبة المرحلة الابتدائية والثانوية في فيجي.

- لا تزال الرعاية الصحية في المرافق الحكومية مجانية لكل مواطني فيجي.

- توفر الحماية الاجتماعية لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من مواطنينا الأكثر ضعفاً، بمن فيهم المسنون وذوو الإعاقات والأمهات الريفيات الحوامل والأطفال الذين ينشؤون في بيوت لوالد وحيد أو والدة وحيدة أو في دور الرعاية ويحتاجون إلى الرعاية والحماية.
- لم تُقطع المياه عن أي مواطن من مواطني فيجي بسبب عدم قدرته على سداد فواتيره. وبالإضافة إلى أكثر من ٨٠٠ من المجتمعات المحلية الفيجية المزودة بالفعل بنظم الطاقة الشمسية المنزلية، ما زلنا نوسع نطاق "الفوائد المغيرة للحياة من الطاقة المتجددة" كي يحصل عليها المزيد من أبناء شعبنا.
- وبالتعاون مع شركائنا الإنمائيين، نطرح حلولاً مبتكرة بما في ذلك مشروع جديد للطاقة الشمسية الزراعية في جزيرة أوفالو في فيجي الذي يتيح استخدام نفس الأرض في زراعة المواد الغذائية وتوليد الطاقة.
- ونيسر الحصول على التعليم العالي وزيادة نسبة خريجات مؤسساتنا للتعليم العالي مقارنة بأقرانهم من الذكور.
- زرعنا في أقل من عامين ٢,٣ مليون شجرة فضلاً عن أشجار المانغروف وذلك في إطار التزامنا بزراعة ٣٠ مليون شجرة في ١٥ عاماً.
- ونخطط قريباً لتحويل قيمة الكربون الذي امتصته غابات فيجي بالشراكة مع البنك الدولي إلى نقد.
- أعدنا توطين خمسة مجتمعات محلية بأكملها كانت عرضة لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر، وحددنا أكثر من ٤٠ مجتمعات محلياً آخر لإعادة توطينها.
- نعمل على توسيع مناطقنا البحرية المحمية وحماية نظم الشعاب المرجانية الجديدة، مع استمرار وقفنا الاختياري لأعمال التعدين في قاع البحار لمدة عقد.
- نلتزم بالوصول بصافي الانبعاثات في قطاع النقل البحري في جميع أنحاء المحيط الهادئ إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠.
- نمي القدرة على التكيف بالتوسع في تزويد جميع أبناء شعبنا بالمعلومات والتكنولوجيا بما في ذلك في جزرنا الواقعة في أبعد المناطق النائية. واليوم، خدمات الهاتف المحمول ذات النطاق العريض في متناول ٩٥ في المائة من سكان فيجي.

نوفر فرص عمل من خلال بناء هياكل أساسية قادرة على مقاومة الأعاصير ومد الطرق وتوفير الخدمات الأساسية حتى أبعد الجيوب في جزرنا. وحيثما تخلف التأثيرات المناخية آثاراً من الدمار، فإننا نعيد البناء على نحو أقوى.

وثمة الكثير الذي يمكننا فعله - بل ما يجب أن نفعله - لكسر الحلقة الباهظة التكلفة لإعادة البناء بعد الدمار الناجم عن تغير المناخ وللحفاظ على وتيرة مسيرتنا نحو اقتصاد حديث. ولتمويل تعافينا الكامل، طلبت البلدان النامية ١٠ في المائة فقط من حزم الحوافز التاريخية التي خصصتها أغنى الدول لنفسها.

وإذا لم نتغلب على هذه الفجوة فإن الجراح الاقتصادية لهذه الجائحة ستتفاقم، وستعمق شروخ عدم المساواة، مما سيقوض المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس وسيتسبب في كارثة اقتصادية في أشد الدول ضعفاً. وستضطر جميع البلدان إلى النظر في التكلفة التاريخية لذلك الخيار.

سيدي الرئيس، كان من المفترض أن يكون عام ٢٠٢٠ هو العام الذي نستعيد فيه كوكبنا؛ بحيث تكون سنة رائعة للطبيعة وللمحيطات وللمناخ والتنوع البيولوجي وللأمن الغذائي من أجل سلامة الحياة على الأرض.

لقد أخذتنا هذه الجائحة على حين غرة، فأصبح كل بلد عاجزاً بشدة عن الوفاء بالتزاماته الدولية. إن تعافينا من كوفيد-١٩ هو آخر فرصنا وأفضلها لنخطو صوب المستقبل الذي يستحقه أطفالنا.

نحن نعلم أنه لا يمكن التصدي لهذه الجائحة العالمية ولا لحالة الطوارئ المناخية في المجتمعات التي تعاني أكثر من غيرها من الدمار الذي تجلبانه. لذا، يجب أن تمضي حملة العمل الجماعي قدماً في البرلمانات، وفي مكاتب مجالس الإدارات، وفي أسواق الأوراق المالية، وفي قلوب المواطنين العاديين وعقولهم في كل مكان في العالم. هذا العمل يبدأ من هنا .. يبدأ من الأمم المتحدة.

قد تكون قاعات الجمعية العامة أكثر فراغاً من المعتاد، إلا أنها هي المكان الذي يجب أن تشكل فيه استجابتنا العالمية لمواجهة كوفيد-١٩ ومواجهة تغير المناخ وقضايا عصرنا الحاسمة الأخرى؛ فهي المكان الذي سيصاغ فيه مستقبلنا الجماعي. ويجب أن تظل هذه المؤسسة العظيمة القلب النابض للكرامة والأمن والنظام في العالم.

ثمة تغييرات نعرف أنه يجب إجراؤها؛ ومع ذلك لا يزال الفيغيون ينظرون إلى الأمم المتحدة باعتبارها منارة للأمل وقوة للسلام وأساساً للاستقرار. إن فيجي على أهبة الاستعداد لخدمة

مجتمعنا الدولي بكل السبل الممكنة، عن طريق حفظ السلام، وعن طريق دبلوماسيتنا المتعلقة  
بالمناخ والمحيطات، وأيضاً بأن نكون قدوة ونحن نبني أمتنا.

وشكراً لكم.

## المرفق السابع

خطاب السيد محي الدين محمد ياسين، رئيس وزراء ماليزيا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السيد الرئيس،

الأمين العام،

الممثلون الموقرون،

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

مقدمة

أود أن أعنتم هذه الفرصة لأهنتكم، السيد الرئيس، على انتخابكم رئيساً للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أود أن أشكر سعادة السيد تيجاني محمد بندي على التزامه وتفانيه وقيادته وأن أهنته على استكمالها بنجاح أعمال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة على الرغم من الظروف الاستثنائية التي يواجهها العالم بسبب جائحة كوفيد-19.

ترحب ماليزيا بموضوع الجمعية العامة لهذا العام: "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف - مواجهة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال". وأعتقد أن الموضوع له صدى طيب لدى كل واحد منا؛ فهو يضع صيغة ملائمة لما يحتاجه العالم في وقت يكتنفه الكثير من عدم اليقين. ويمكنكم أن تعولوا على دعم ماليزيا وتعاونها في تحقيق أهداف دورة الجمعية العامة هذه.

قبل ظهور أحدث عدو فتاك للإنسان في شكل فيروس كورونا الجديد، كان العالم يريزح بالفعل تحت وطأة تحديات عديدة. وفيما لا تزال الحرب تعصف بالعديد من أجزاء العالم، يواجه النظام الاقتصادي العالمي ضغوطاً لا يمكن تحملها نتيجة الحروب التجارية والمواقف السياسية الشعبوية. وفي خضم كل هذا، ظل وضع الكوكب يعاني من الإهمال في حين استمر تشاحن الدول حول من ينبغي أن يتحمل المزيد من المسؤولية عن عكس الآثار المترتبة على تغير المناخ. وقد حدث كل هذا في وقت كان المهاجرون الفقراء يفرون من ديارهم ويخاطرون بحياتهم بالسفر في رحلات شاقة إلى أراض بعيدة سعياً إلى حياة أفضل.

التصدي لجائحة كوفيد-19 وتكافؤ فرص الحصول على اللقاح

لم نكن ندري حينذاك سوى القليل عن الاضطراب البالغ الذي سببته جائحة كوفيد-١٩ في العالم. والأسوأ من ذلك أن هذه الجائحة أضرت أشد فئات السكان ضعفاً؛ النساء والأطفال وذوو الإعاقة وكذلك المهمشون والنازحون. يجب أن نتذكر أن كوفيد-١٩ لا يفرق بين أحد ولذلك ينبغي أيضاً لإجراءاتنا ألا تفرق بين أحد

لم يسلم منه أي بلد. لقد ساوت الجائحة بين جميع الدول وهناك سباق محموم للحصول على لقاح. ولن يمكننا أبداً أن نعلن عن انتصارنا الكامل على فيروس كورونا الجديد ما لم نحصل على الأدوية المضادة للفيروسات لعلاجها وعلى لقاح لمنعها، أو إلا بعد أن نحصل على ذلك. ولهذا السبب، ينبغي أن يكون تصنيع اللقاح مدعاة لتعزيز التعاون الدولي وليس التنافس القائم على نزعات قومية. فإنقاذ الأرواح يجب أن يكون أولويتنا.

#### خطر الإرهاب الناجم عن كوفيد-١٩

وعلاوة على الأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي طالنا جميعاً بسبب كوفيد-١٩، يتعين أيضاً أن نضع في اعتبارنا أن الإرهاب قد يطلّ علينا بوجهه القبيح في وقت عدم اليقين هذا. ويجب ألا نستبعد أبداً أن تكون الجماعات الإرهابية عاكفة على تكثيف جهودها لاستغلال فترة عدم اليقين الحالية لمواصلة تعزيز خططها.

إن التواصل الشفاف وإقامة شبكات علاقات جيدة وزيادة التعاون في مجال الاستخبارات على الصعيدين الوطني والدولي أمر ضروري لمكافحة الإرهاب والتطرف أثناء هذه الجائحة. فهذه حرب نفسية تشن على الضعفاء وعلينا أن نكسب القلوب والعقول لنحقق النجاح. ويجب أن تعطى أولوية لاستراتيجيات الاتصال الفعالة عبر جميع القنوات المتاحة لضمان التصدي للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة دون المساس بالقوانين المحلية ذات الصلة.

#### أصحاب السعادة، السيدات والسادة

#### إصلاح الهيكل المالي الدولي في وقت جائحة كوفيد-١٩

بغية احتواء جائحة كوفيد-١٩، تفرض الحكومات إغلاقاً شاملاً وتطرح مبادرات لضمان عدم فقدان الناس لوظائفهم وعدم إغلاق الأعمال التجارية.

وقد أدى الأثر الاقتصادي والمالي لهذه الجائحة إلى تركيع الشركات الكبيرة والصغيرة. لقد شهدنا كيف تحول العمل الشاق والتفاني على مدار عقود إلى حالات إفلاس بل وتقليص حجم شركات على نطاق لا يمكن تصوره. وقد أسفر ذلك عن فقدان آلاف الوظائف. وهذا هو

بالتحديد السبب في أن دماراً اقتصادياً بهذا الحجم يتطلب العمل الجماعي على صعيد المجتمع الدولي. ثمة حاجة إلى تخفيف أثر ذلك على سبل كسب عيش جميع المتضررين.

وبالنسبة لماليزيا، وضعت الحكومة استراتيجيات تخفيف لمعالجة الآثار الاجتماعية الاقتصادية لكوفيد-١٩ في بلدنا. ونأمل ألا تتعافى ماليزيا فحسب، بل وأن تخرج أقوى من هذه الجائحة. إن التوازن الذي تسعى ماليزيا جاهدة إلى تحقيقه بين إعطاء دفعة لاقتصادنا وتنفيذ إجراءات تشغيل موحدة لمنع موجات عدوى أخرى - لا يزال يشكل تحدياً كبيراً.

وضعت ماليزيا إصلاحات اقتصادية هيكلية في مواجهة المشهد العالمي الجديد بعد كوفيد-١٩. وشرعنا في تنفيذ استراتيجيات تعافي اقتصادي يتبعها برنامج لتنشيط الاقتصاد يستفيد منه الجميع. وعلى الرغم من أن الأمر سيستغرق بعض الوقت قبل أن نرى نتائج، فإننا سنواصل محاولة بذل ما في وسعنا للعودة إلى أقرب ما يكون من الحياة الطبيعية. ونحن نعلم أنه ما من سبيل لتحسين أداؤنا إلا بمساعدة المجتمع الدولي.

#### إصلاح الأمم المتحدة

أصحاب السعادة، السيدات والسادة

للأسف، تواتت الأمم المتحدة شيئاً ما في مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة كوفيد-١٩. فعلى سبيل المثال، لم يناقش مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذه المسألة في الأشهر القليلة الأولى من انتشار الجائحة رغم أنها تشكل خطراً كبيراً على الأمن في العالم. ولم يعتمد إلا في ١ تموز/يوليه ٢٠٢٠ قراراً يطالب بوقف فوري للأعمال العدائية مما يسمح للدول بإعادة توجيه الموارد لمكافحة الجائحة. وهذه خطوة إيجابية. ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نتخيل فوائد هذا الإجراء لو كان قد أُتخذ في وقت أبكر من ذلك.

إن الخلافات في مجلس الأمن أحالته إلى هيئة تفتقر إلى الحزم والفاعلية مثلما حدث في مرات عديدة. ويجب أن نكون غاية في الصدق مع أنفسنا وأن نعترف بأنه بعد أكثر من سبعة عقود، لا ينبغي أن يظل مصير السلام والأمن في العالم بيد قلة قليلة. لقد آن الأوان لكي يعكس تكوين مجلس الأمن العضوية الحالية للأمم المتحدة بشكل أفضل. إن المقاعد الخمسة الدائمة في مجلس الأمن المخصصة لخمسة انتصروا في "حرب عالمية" فتمتعوا بحق النقض قد أثبت أن المنظمة بحاجة إلى إصلاح. ولن يكون هناك تحالف يسعى إلى تحقيق هدف مشترك إذا اعتقد طرف أن له من الحقوق في اتخاذ القرارات أكثر مما لغيره.

أستخدم حق النقض أكثر من ٢٠٠ مرة منذ عام ١٩٤٦، ولا شيء ديمقراطي في طريقة استخدامه؛ فهو يفسح المجال لإساءة استخدامه، سواء مرء أو رياء أو تأييداً لأفعال غير مشروعة.

ولهذا السبب، علينا أن نمضي قدماً بعملية الإصلاح. فلا أمل للعالم في التوصل إلى حلول فعالة للمشاكل إلا بتحسين مجلس الأمن والأمم المتحدة.

#### مستقبل فلسطين والأراضي المحتلة

تمثل الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة إحدى أبرز حالات فشل الأمم المتحدة. وعلى الرغم مما وجهه المجتمع الدولي من نداءات لا تحصى منذ إنشاء الأمم المتحدة، لا تزال الأقلية تبطل إرادة الأغلبية. وتخفي هذه الأقلية نواياها الحقيقية تحت ستار الأمن القومي وفكرة العدل. وقد وقعت حروب، وتبين، بسبب الملايين ممن حُصدت أرواحهم، أن نفس الجهات الفاعلة التي وقعت في بعض أسوأ المآسي اختارت أن تظل غافلة عن ذلك.

ولكي يكون هناك سلام دائم في الشرق الأوسط، على نحو ما يقتضيه توافق الآراء الدولي الموصى به، بالاقتران مع القانون الدولي؛ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وميثاق الأمم المتحدة، فإنه يجب على إسرائيل أن تفعل عدة أشياء. أولاً، يجب أن توقف جميع أنشطتها الاستيطانية غير القانونية. ثانياً، يجب عليها سحب قواتها من الأرض الفلسطينية المحتلة والدول العربية المحيطة بها. ثالثاً، يجب على إسرائيل أن تسمح للاجئين الفلسطينيين بممارسة حقهم في العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم. رابعاً، يجب عليها أن تعيد الوضع الأصلي للقدس. وأخيراً وليس آخراً بكل تأكيد، يجب على إسرائيل أن تستعيد مصداقيتها وأن تعود إلى طاولة المفاوضات مع فلسطين.

إن هذه ليست شروطاً مسبقة جديدة، بل هي انعكاس لسنوات من الجهد الدبلوماسي وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه على مدى عقود من المفاوضات. ولا يمكن أن تكون إسرائيل بعد الآن في حالة إنكار للواقع. وتواصل إسرائيل تهديد إقامة الدولة الفلسطينية بضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، مما يزيد من حرمان فلسطين من أي شكل من أشكال الأمن البشري أو السلام. ويظل موقف ماليزيا من هذه المسألة واضحاً ومتسقاً. إن الضم غير قانوني. وهو ينتهك ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقيات جنيف وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. فحيازة أي أراضٍ بالحرب أو القوة أمر غير مقبول وغير قانوني. ولذلك لن تكون لإجراءات إسرائيل ضد فلسطين مطلقاً أية شرعية، ولن تكون لها أية شرعية مستقبلاً.

وستواصل ماليزيا، إلى جانب بقية المجتمع الدولي، تأكيد دعمها لإقامة دولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. والسبيل الوحيد الصالح للمضي قدماً هو التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين. وفي هذا السياق تؤيد ماليزيا دعوة المجتمع الدولي، بما في ذلك دعوة الأمين العام، إلى المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لإيجاد

طريق مقبول للطرفين من أجل إعادة الانخراط في تسوية سلمية تفاوضية. ونظل ندعو المجتمع الدولي إلى أن يواصل دعم حق فلسطين المشروع في تقرير المصير، وهو حق كان من ضمن المبادئ الأساسية للأمم المتحدة عند إنشائها قبل ٧٥ عاما.

الوضع فيما يتعلق بالروهينغيا

محنة الروهينغيا مثال صارخ آخر. فعندما ارتكبت فظائع بالجملة ضد الروهينغيا في ولاية راخين، فر الآلاف منهم من منازلهم خوفاً على حياتهم. ومات كثيرون منهم أثناء عبورهم المحيطات والأراضي بحثاً عن الأمان، في حين وقع آخرون ضحايا لشبكات الاتجار بالبشر الانتهازية التي وعدت الروهينغيا بحياة ليس بمقدورهم إلا أن يخلّموا بها. ومع ذلك، فإنهم لا يزالون يختارون اتخاذ هذا القرار الذي يهدد حياتهم بمغادرة ديارهم بسبب اليأس المطلق.

وقد أثر امتداد التأثيرات الناجمة عن الأزمة في ولاية راخين، التي تشمل الهجرة الجماعية للسكان من ميانمار، تأثيراً كبيراً، ليس فقط على ماليزيا، بل على البلدان المجاورة الأخرى أيضاً. وتستضيف ماليزيا حالياً أكبر عدد من اللاجئين الروهينغيا في جنوب شرق آسيا. ولقد استنزفت مواردنا كدولة نامية تتصدى لكلفة إدارة وتوفير الحماية لما يقرب من ١٨٠.٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء مسجلين في البلد، ٨٦ في المائة منهم من ميانمار. ومع ذلك، يُنتظر أن تقوم ماليزيا بالمزيد من أجل استيعاب هؤلاء اللاجئين القادمين. فهل هذا عدل؟

وعلى الرغم من أن ماليزيا ليست طرفاً في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، فقد أخذت على عاتقها المسؤولية الاجتماعية والمالية عن تقديم المساعدة الإنسانية والحماية للاجئين الروهينغيا لأسباب إنسانية. وقد حان الوقت لكي تتحمل الدول الأطراف في الاتفاقية عبئاً ومسؤولية متناسبين في معالجة المشكلة من خلال فتح أبوابها أمام المزيد من اللاجئين لإيوائهم وإعادة توطينهم.

إن معالجة تدفق هؤلاء اللاجئين إلى داخل حدودنا هو جانب واحد من القصة. والسؤال الأكبر هو كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور أكثر جدوى لوضع حد للفظائع التي ترتكب في ولاية راخين؟

هذان مجرد مثالين صارخين على ضرورة وجود أمم متحدة أقوى وأفضل. ويمكن، بل يجب، استعادة مصداقية الأمم المتحدة من أجل بناء "المستقبل الذي نصبو له، الأمم المتحدة التي ننشدها". ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا وجدنا الشجاعة الأخلاقية والإرادة السياسية للتصرف على نحو سليم.

أهداف التنمية المستدامة/أزمة المناخ

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، السيدات والسادة،

لقد دعمت ماليزيا، وستواصل دعمها للعمل المعجل والمسارات الكفيلة بتحقيق التغيير من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد كانت خططنا الإنمائية موجهة دائماً نحو الاستدامة من أجل البيئة ومن أجل الكائنات الحية على السواء، وكانت الاستدامة مضمنة في خطط التنمية الوطنية الخمسية. وقد أدرجت أيضاً في رؤية ماليزيا المشتركة للإزدهار لعام ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تطوير توزيع عادل ومنصف للتنمية الاقتصادية على جميع المستويات بحلول عام ٢٠٣٠، على النحو المنشود في أهداف التنمية المستدامة.

ومنذ أن نفذت ماليزيا أمر مراقبة التحركات في مارس، وجدنا أن قراءات جودة الهواء في ماليزيا قد تحسنت بمقدار الضعف من ٢٨ إلى ٥٧ في المائة. ونخشى أن يكون هذا التحسن مجرد مهلة فحسب، لأن انبعاثات الكربون العالمية قد ترتفع مرة أخرى إذا استمرنا في التساهل والعمل على نهج "سير الأمور كالمعتاد" في خططنا لما بعد الإنعاش الاقتصادي. ولذلك يجب التعامل مع الجائحة بوصفها نقطة تحول. ومن المهم أن يحترم المجتمع الدولي بأسره حدود كوكبنا وأن يقدر موارده الطبيعية.

وماليزيا، تماماً مثل أي دولة أخرى، يساورها القلق كذلك إزاء البيئة. وفي الوقت نفسه، فإن ماليزيا واحدة من أكبر منتجي زيت النخيل. وكثير من المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة يعتمدون على هذه السلعة الحيوية للحفاظ على سبل عيشهم. غير أن النقاد ربطوا زيت النخيل بتدمير غابات العالم المطيرة الثمينة وانقراض الحياة البرية. كما يزعمون أن هذا الزيت خطر على الصحة. وهذه المزاعم أبعد ما تكون عن الحقيقة. فلدى ماليزيا أكثر من ٦٠ نصاً من النصوص القانونية والتنظيمية الوطنية التي تغطي حماية الحياة البرية والبيئة؛ والصحة؛ وسلامة العمال ورفاههم؛ والسيطرة على الملوثات. ويسرنا ويشرفنا أن نبلغكم أننا تمكنا من الاحتفاظ بنسبة ٥٥ في المائة من غاباتنا المطيرة، بما يتجاوز التزامنا السابق بنسبة ٥ في المائة.

تعددية الأطراف ومبادرة الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (مبادرة UN75)

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، السيدات والسادة،

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وقد ظلت الأمم المتحدة محور العلاقات الدولية على مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية. وفي نظر البعض، يمكن اعتبار المنظمة فاشلة في هذا الدور، في حين يعتبرها آخرون ناجحة. ولنطلق على هذا الدور ما يروق لنا من أسماء، لكن من الصعب إنكار أن الأمم المتحدة تمكنت من السماح للمجتمع

البشري بالتقدم في العديد من الجوانب - من التعليم إلى البيئة، والصحة والضمان الاجتماعي للملايين.

وللأسف، أصبحت الالتزامات المتعددة الأطراف في الآونة الأخيرة أقل إقناعاً لأن الدول أصبحت أقل استعداداً للتمسك بالقيم المشتركة وإيجاد حلول للتحديات معاً. إن الحكومات تتجه نحو الداخل، وتنادي بمنظور وطني يكسب المزيد من الدعم الشعبي الفوري. وينبغي ألا تكون الأمم المتحدة محفلاً للقيام بذلك. بل يجب أن تكون مؤسسة يُعَوَّل عليها قادرة على الاستماع إلى شواغل أعضائها والمشاكل التي يعاني منها العالم، ومعالجتها جماعياً.

ظلت ماليزيا، في سياق حفاظها على الاستقرار والهدوء والسلام، تعتقد منذ زمن طويل أن عالمنا يتطلب مشاركة تعاونية من الجميع. ولذلك، فمن مصلحتنا أن يعمل المجتمع الدولي معاً لدعم بناء نظام قائم على قيمنا العالمية المشتركة من خلال الحوار والتعاون.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

إن بلوغ الأمم المتحدة ٧٥ عاماً إنجاز كبير. ومن هذا المنطلق، فلنحرص ألا تمضي الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لإنشاء الأمم المتحدة من دون تصميم على الوفاء بمسؤولياتنا الجماعية. وعلينا أن نعيد البناء بشكل أفضل من أجل شعوبنا، ليس في الوقت الراهن فحسب، بل أيضاً من أجل الأجيال القادمة. ولتطمئنوا أن الأمم المتحدة ستجد التزاماً كاملاً من ماليزيا بتعددية الأطراف، استناداً إلى المقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

شكراً لكم.

## المرفق الثامن

خطاب السيد سامديتش أكّا موها سينا بادي تيتشو هون سن، رئيس وزراء مملكة كمبوديا.

[الأصل بلغة الخمير؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

صاحب المعالي فولكان بوزكير (رئيس الجمعية العامة)

صاحب المعالي أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

إن انعقاد الجمعية العامة لهذا العام حدث استثنائي في تاريخ الأمم المتحدة، فهي لا تُعقد لأول مرة افتراضياً عن طريق الفيديو فحسب، ولكنها تنعقد أيضاً في وقت يجيم فيه على العالم عدد من الأزمات والشكوك.

بالتأكيد، يواجه العالم اضطراباً كبيراً غير مسبوق في السنوات الثلاثين الماضية، نتيجة للتلاقي التكتوني لحرب باردة جديدة محتملة، يمكن أن تؤدي إلى تحول كبير في المشهد الجيوسياسي بأكمله، والتفشي المستمر لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتغير المناخ والبيئة والإرهاب الذي تمارسه جهات من غير الدول، ناهيك عن ملايين البشر الذين لا يزالون يعانون من الجوع والبيّس والاستغلال وما إلى ذلك.

وفوق ذلك، يواجه العالم الآن تحولاً لا رجعة فيه إلى هيكل متعدد المراكز يتسم بالتنافس الشديد المتحول إلى خصومة بين القوى العظمى، مصحوباً بالتوازي ب بروز القوى الوسطى التي تتحرك بسرعة نحو صدارة السياسة الإقليمية.

ومع ذلك، فإننا نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين، التي مثلت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهي حدث لا ينسى بالنسبة للجميع. وفي هذا الصدد، علينا أن نحبي الآباء المؤسسين للأمم المتحدة، الذين أرسوا الأساس للنظام الحديث للعلاقات الدولية والمشاركة متعددة الأطراف، مدفوعين برغبتهم المثالية في "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف".

وفي هذا السياق، أود أن أشاطركم آرائي الشخصية بشأن بعض المواضيع المطروحة للمناقشة في حدث اليوم على النحو التالي:

التوترات الجيوسياسية الجديدة وتأثيرها على العالم

معالي الرئيس!

إن أطول فترة من الاستقرار والازدهار في العصر الحديث، وهي ثمرة ولدت من النظام الدولي الذي بني في عام ١٩٤٥، تتعرض للاهتزاز الشديد لأن القيم الأساسية التي تقوم عليها وكذلك المبادئ الأساسية للقانون الدولي تتعرض للاستخفاف بها ولم تعد موضع احترام. وعلاوة على ذلك، فإن النزعة الأحادية وممارسة القوة ضد البلدان الضعيفة آخذة في التزايد، مما يقوض النظام الدولي وتعددية الأطراف.

ونلاحظ في هذه الأيام، حقاً، تدهور النظام الدولي لتحديد الأسلحة وزيادة كبيرة في المخاطر النووية. كما أن هناك تحولاً مقلقاً في السياسات العقائدية في المجالين العسكري والسياسي نحو فكرة شن الحرب كوسيلة لمحافظة الدولة على تفوقها، وهو عمل غير مقبول. فعلى سبيل المثال، يجري النكوص بصورة أحادية عن الالتزامات العالمية التي تم التعهد بها؛ وتوجه الضربات العنيفة ضد المؤسسات الدولية؛ وتُكبت أصوات العقل بالممارسة التعسفية للجزاءات أحادية الجانب وغيرها من التدابير السياسية والاقتصادية والمالية القسرية، وكل ذلك بسبب أن أقوى بلد يتمسك بمصالحه فوق كل شيء آخر.

وعلاوة على ذلك، هناك استخدام تعسفي لحق التدخل، الذي اتخذ أبعاداً تصل إلى حد تقويض أحد المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة: حق الشعوب في تقرير المصير والسيادة الوطنية. إن الأضرار التي لحقت بالنظام الدولي الحالي هي أسباب تثير القلق الشديد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن احتمال اندلاع ما تسمى حرب باردة جديدة أصبح أيضاً مصدر قلق كبير لأن هذا البلد الصغير، الذي وجد نفسه يوماً عالقاً في خضم صراع الحرب الباردة والصدع الأيديولوجي والتعصب القومي، دفع ثمننا باهظاً جداً. وهكذا، يجب أن نرفض رفضاً باتاً أي محاولة للسماح للتاريخ المأساوي بأن يكرر نفسه.

جائحة كوفيد-١٩ والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي

معالي الرئيس!

لم يحدث قط، في تاريخنا، أن كانت لأزمة صحية آثار وعواقب بهذا الحجم. وعلى الرغم من أننا لم ندرك بعد الأثر الكامل للجائحة على اقتصادات العالم، يمكننا أن نتوقع الاحتمال الكئيب لإفلاس الأعمال التجارية والتسريح الواسع للعمال، الأمر الذي يؤثر على حياة ملايين الناس.

ومن المفارقات أن الجائحة تذكرنا بالتضامن الذي لا غنى عنه الذي يوحد شعوب العالم. ولكي ينتعش الاقتصاد العالمي بسرعة أكبر، ينبغي أن نعمل معاً بشكل أوثق للتصدي لهذه الأزمة من خلال مؤسسات دولية تقوم على مبادئ الشفافية والكفاءة. والآن يجب أن نتخلى، أكثر

من أي وقت مضى، عن موقف "أنا أولاً" المتوقع على الذات، والذي يمثل إنكاراً تاماً لعالمية القيم الإنسانية. وقد أظهرت كمبوديا لفتتها الإنسانية في أوائل هذا العام، عندما سمحت لسفينة الرحلات السياحية إم إس ويستردام، التي ظلت عالقة في البحر لا تجد ميناء ترسو فيه، بالرسو في مينائنا، مما سمح للركاب الذين تقطعت بهم السبل والطاقم بالمرور الآمن كل إلى بلده.

### المسائل والتحديات العالمية

معالي الرئيس!

الآن، أود أن أثير قضايا وتحديات عالمية رئيسية، بدءاً بآثار الجائحة على أهداف التنمية المستدامة.

بالنظر إلى الاقتصادات العالمية التي تضررت بشدة جراء كوفيد ١٩، فإن مخاوفي ترتبط بشكل خاص بالآثار المركبة على الموارد المطلوبة للوفاء بالأولويات الرئيسية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الوقت المحدد، وقد يتطلب ذلك منا إعادة تقييم إمكانية تحقيق الأهداف التي تم تحديدها في الماضي.

إن تغير المناخ مسألة أخرى تثير قلقاً بالغاً. وقد زادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عالمياً بنسبة ١,٥ في المائة سنوياً على مدى السنوات العشر الماضية. وتظهر ٧٥ في المائة من بيئة الأرض علامات كبيرة على التدهور بسبب البلاستيك والمبيدات الحشرية والنترات والمعادن الثقيلة. وعلى قدر ما تبدو هذه الإحصاءات مروعة، فمن المذهل أن نلاحظ أن العديد من البلدان لم تفعل ما يكفي للوفاء بالتزاماتها الخاصة بالدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

إن كمبوديا بلد صغير محدود الموارد، ولكننا نسعى جاهدين للتصدي للتحديات المتصلة بتغير المناخ في الإطارين الوطني والدولي على السواء. وعلى سبيل المثال، فإننا نبذل جهوداً للوفاء بالتزامات الناشئة عن الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: فالإجراءات المتعلقة بتغير المناخ عنصر رئيسي في سياستنا الإنمائية الوطنية.

وفي الواقع، سنقوم بتحديث مساهمتنا المحددة وطنياً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قبل اجتماع الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في هذه الاتفاقية في غلاسكو.

إرهاب الأطراف من غير الدول وعمليات حفظ السلام

معالي الرئيس!

بعد ذلك، اسبحوا لي أن أنتقل الآن إلى مسألتين أخريين هامتين تتعلقان بالسلام والأمن، وهما إرهاب الأطراف من غير الدول وعمليات حفظ السلام.

في رأيي، سيكون خطأ فادحاً جداً تجاهل خطر إرهاب الأطراف من غير الدول، على أمل أن يزول من تلقاء نفسه. علينا أن نعترف بأن الأسباب الجذرية لهذا التطرف الديني، بل لجميع أشكال التطرف، لم تعالج بعد. والواقع أن جميع أشكال التطرف أو التطرف العنيف تنبع من شعور عميق بالظلم الاجتماعي، استناداً إلى التمييز على أساس نوع الجنس أو اللغة أو لون البشرة أو المعتقدات أو الأصول. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك تهديدات خطيرة أخرى للسلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا السياق، تفخر كمبوديا بمساهماتها في حفظ السلام على مر السنين تحت مظلة الأمم المتحدة. وفي الوقت الحالي، يوجد قرابة ٨٠٠ فرد من ذوي الخوذ الزرق الكمبوديين، ١٠ في المائة منهم من النساء، يخدمون في السودان وجنوب السودان ولبنان ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، يجب أن نكرم جميع أولئك الأشخاص الشجعان، بمن فيهم الكمبوديون، الذين ضحوا بحياتهم من أجل القضية النبيلة المتمثلة في المساهمة في بناء عالم أفضل وأكثر سلاماً. وتظل كمبوديا ملتزمة اليوم، كما كانت دائماً، بمواصلة جهودها لحفظ السلام بغية تعزيز السلام والتنمية للجميع. بين أن كمبوديا تعتمد على الأمم المتحدة في توفير الموارد الكافية والدورات التدريبية المنتظمة قبل النشر وبعده والدعم المستمر لعمليات حفظ السلام لتمكينها من تنفيذ ولايتها بالكامل وبكفاءة وأمان.

شجب الظلم

معالي الرئيس!

لا يمكن أن تؤدي كمبوديا، بوصفها بلداً صغيراً محباً للسلام وملتزماً بالمبادئ الديمقراطية، دورها في المجتمع الدولي إلا إذا تأكد لها أن القواعد التي تنظم النظام الدولي تطبق بصورة عادلة. للأسف، كثيراً ما اضطرت كمبوديا، حسب الطموح السياسي والأهداف الانتهازية الخفية لبعض البلدان، لمواجهة معايير مزدوجة نفاقية وقرارات متحيزة وذات دوافع سياسية؛ باختصار، الظلم.

قصة الظلم هذه تذكّرني بتكرار مشهد تاريخي. فقبل ما يزيد قليلاً على ٤٠ عاماً، تحررت كمبوديا من نظام الإبادة الجماعية للخمير الحمر، حيث قضى أكثر من مليوني كمبودي علي يد النظام الممجي. ولسنوات عديدة، كان على الناجين الذين تعرضوا للصدمات والإرهاق، الذين جردوا تماماً من كل شيء، إعادة بناء الأمة من الصفر. وللمفارقة فإن هؤلاء الناجين هم

من كانوا يعاقبون من قبل غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بينما سمحوا لجلادي الخمير الحمر باحتلال مقعد كمبوديا في الأمم المتحدة. هذه الحكومات نفسها التي كانت تعظ باستمرار بالديمقراطية وحقوق الإنسان هي التي حرمت جميع السكان الباقين على قيد الحياة من الحصول على الغذاء والصحة والتعليم والسكن والتنمية، بل السلام لمدة ١٢ عاماً.

وأعتقد أن التاريخ يعيد نفسه في حالة قيام الاتحاد الأوروبي بسحب مبادرة ”كل شيء ما عدا الأسلحة“ في وقت تكافح فيه كمبوديا من أجل البقاء في خضم جائحة كوفيد-١٩. وبالرغم من هذا الكفاح، فإن كمبوديا مصممة بقوة، كما فعلت قبل ٤٠ عاماً، على الدفاع عما تعتقد أنه الطريق الصحيح، أي الدفاع عن سيادتنا وحماية سلامنا الذي توصلنا إليه بشق الأنفس، والذي يعتز به اعتزازاً تاماً الكمبوديون الذين قاسوا أشد حالات الدمار مأساوية والذين ينهضون الآن كأمة متساوية من حيث المركز والحقوق مع الدول الأخرى في المنطقة والعالم.

معالي الرئيس!

في الختام، اسمحوا لي أن أذكر صراحة أن عالمنا في حالة عصبية. الناس يعانون والكوكب يعاني. وهناك تحديات كبرى أمامنا، ومع ذلك فإن بعض البلدان تتخلى عن مسؤولياتها. وفي نهاية المطاف، يجب على أقوى بلد أن يكف عن تهديد السلام العالمي وبقاء الكوكب بقدر ما يجب على القوى العظمى والمتوسطة العمل معاً لضمان نظام عالمي جديد يقوم على احترام سيادة الآخرين وتعايشهم السلمي.

شكراً لكم.

## المرفق التاسع

## خطاب السيدة إرنا سولبرغ، رئيسة وزراء النرويج

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

لقد تأسست الأمم المتحدة على الأمل - الأمل في غد أفضل في أعقاب الحرب. وفي الوقت الذي نجتمع فيه اليوم، بعد ٧٥ عاماً، تضعنا جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) جميعاً على المحك: هل سنتصدى لأكبر تحدٍ عالمي منذ إنشاء الأمم المتحدة؟

تواصل النرويج، بناء على الدروس المستفادة من الأزمات والأمراض المعدية الأخرى، التزامها الثابت تجاه الأمم المتحدة والحلول المتعددة الأطراف. وللتصدي لهذه الجائحة، بادرننا إلى إنشاء صندوق الأمم المتحدة للتصدي لكوفيد-١٩ والتعافي من آثاره، ونشارك في رئاسة الجهود العالمية الرامية إلى الوصول إلى اختبارات وعلاجات ولقاحات الجائحة - مبادرة التعجيل بإتاحة أدوات مكافحة جائحة كوفيد-١٩.

ونحن على اقتناع راسخ بأن المشاكل العالمية تحتاج حلولاً عالمية.

السيد الرئيس،

إن هدف الأمم المتحدة هو بناء عالم ينعم بالسلام والأمن. عالم تحكمه العدالة واحترام حقوق الإنسان. عالم يعمل بشكل حاسم للحد من عدم المساواة والفقر والجوع. إجراءات لوقف تغير المناخ. وإجراءات لبناء القدرة على الصمود ضد الأوبئة وغيرها من التهديدات العالمية.

إننا نحتفل بمرور ٧٥ عاماً على ميلاد الأمم المتحدة. وفي السنوات الخمس والسبعين القادمة، كم عدد النزاعات الجديدة التي ستنشأ؟ كم عدد اللاجئين الجدد الذين سيهربون من الدمار والاضطهاد؟ كم عدد الفتيات اللواتي سيلتحقن بالمدرسة؟ كم عدد الأطفال الذين سيتم تطعيمهم؟

يجب أن تكون الأمم المتحدة في صميم جهودنا المنسقة، مهما كانت التحديات القديمة التي لا تزال قائمة والتحديات الجديدة التي ستنشأ في السنوات الـ ٧٥ المقبلة.

ولهذا السبب نواصل الاستثمار مالياً وسياسياً في هذه المنظمة.

وأود أن أشيد بالعديد من النساء والرجال المتزمين التزاماً عميقاً الذين يمثلون الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. مدنيّين ونظاميين. إنكم تستحقون امتناننا واحترامنا.

السيد الرئيس،

في حزيران/يونيه، انتُخبت النرويج بصفتها عضواً من خمسة أعضاء جدد في مجلس الأمن الدولي. نحن ممتنون للتصويت بالثقة القوي من جانب الدول الأعضاء. ونستعد لهذه المهمة بإدراك تام بأنها واحدة من أهم المهام في السياسة الدولية وأصعبها.

وقد قمنا، طوال حملتنا، بتعزيز الروابط الثنائية مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد تعهدنا بالاستماع والمشاركة. وأن نكون منفتحين للحوار مع جميع البلدان. وسنفي بتعهدنا. وستركز النرويج، في معالجة الحالات القطرية المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، على أربعة مجالات مواضيعية على وجه الخصوص.

أولاً، سوف نستخدم خبرتنا المكتسبة من دبلوماسية السلام للمساعدة في تفعيل إمكانات الأمم المتحدة غير المستغلة لمنع نشوب النزاعات وحلها والحفاظ على السلام.

ثانياً، سنستفيد من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وسنعزز مشاركة المرأة في عمليات السلام. وما من سبيل عدا عملية شاملة يمكن أن يؤدي إلى السلام المستدام للجميع.

ثالثاً، ستركز النرويج على حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، استناداً إلى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وسنعتطي أولوية خاصة لمنع العنف الجنسي ومكافحته في حالات النزاع.

رابعاً، ستدرج النرويج في المناقشة التهديدات الأمنية المتصلة بالمناخ. ويجب أن نقر بأن الأشخاص الذين يعيشون في مناطق النزاع هم من بين أكثر الناس عرضة لتغير المناخ، وأن تغير المناخ يزيد بدوره من خطر النزاع.

يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي للمجلس أن يحقق في أي نزاع أو حالة قد تؤدي إلى نزاع دولي. وينبغي للمجلس أن يطبق التدابير المناسبة لوقف العدوان أو منع تصعيد النزاع.

هذا في صميم عمل مجلس الأمن، وفي صميم عمل الأمم المتحدة. لأنه لا يمكن تحقيق التنمية من دون السلام.

السيد الرئيس،

إن حقوق الإنسان وسيادة القانون والمبادئ الديمقراطية هي لبنات بناء المجتمعات العادلة والسلمية والمزدهرة. المجتمعات التي يتمتع فيها المواطنون بالحماية ويخضع فيها القادة للمساءلة.

اليوم، نشهد اتجاهات مختلفة نحو المزيد من الاستبداد والنزعة الشعبوية. ويتعرض المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان والعاملون في وسائل الإعلام بشكل متزايد للهجوم. وتُقوض حقوق الإنسان الأساسية للمرأة. وتُستهدف الأقليات تتعرض للإهانة.

تفاقم الجائحة هذا الاتجاه السلبي. وقد رأينا أمثلة على استخدام الجائحة كذريعة لإضعاف المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

هذه الجائحة امتحان في الحوكمة العملية لجميع الدول. وستكون بطاقة تقييم الأداء مفتوحة ليراهم العالم.

يجب أن نضمن أن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين في صميم جهودنا في مجال الاستجابة والتعافي.

عندئذ فقط لن يمكننا أن نأمل في تخفيف حدة السقوط فحسب، بل وفي إعادة البناء بشكل أفضل.

السيد الرئيس:

لقد صدمت وحزنت لزيادة العنف ضد النساء والفتيات نتيجة لاستمرار تدابير الإغلاق في جميع أنحاء العالم.

تتحمل النساء وطأة الجائحة في العديد من المجتمعات. وهنّ يقفن في خط المواجهة بوصفهن عاملات في مجال الرعاية الصحية. وفي الوقت نفسه، تتأثر بشدة فرص حصول النساء على الرعاية الصحية. ويمكن أن يؤدي حرمان النساء من الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية إلى مزيد من وفيات الأمهات، وزيادة حالات حمل المراهقات، وزيادة عدد حالات زواج الأطفال. يجب أن نكفل حماية النساء والفتيات. وأن لديهن فرص الحصول على الرعاية الصحية. وأن لديهن فرصة الحصول على الحوافز المالية للاستجابة والتعافي.

للنرويج تقليد راسخ في تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. ونعلم من تجربتنا الخاصة أن هذا ليس أمراً صائباً فحسب - بل هو تصرف ذكي ينبغي القيام به. والمساواة بين الجنسين أمر يستحق الاستثمار فيه. وإذا أردنا تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فلا بد من إدماج المساواة بين الجنسين في جميع جهودنا. يجب أن نستثمر في الفتيات والنساء. في تعليمهن،

وفي صحتهن، وفي مشاركتهن في سوق العمل. إن زيادة وكفالة تكافؤ فرصهن تعود بمكاسب اقتصادية كبيرة.

السيد الرئيس،

إن القضاء على الفقر هو أكبر التحديات العالمية.

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي خطة عملنا من أجل الشعوب، والكوكب، والازدهار.

وهناك خطر أن تؤدي هذه الجائحة إلى عكس اتجاه سنوات من التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد كشفت عن نقاط الضعف في نظمنا المشتركة. فالفقر المدقع يزداد، والوظائف تُفقد على نطاق لم يسبق له مثيل، والأطفال محرومون من التعليم. وليس أمامنا خيار سوى اتخاذ إجراءات حاسمة الآن، ومضاعفة جهودنا لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

في سعيها المستمر لتحقيق هذه الأهداف، فإن الملكية الوطنية وتعبئة الموارد أمر حاسم.

إحراز تقدّم يتطلب التمويل. اعترفنا بذلك في خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية. إن تمويل التنمية المستدامة يكتسي الآن أهمية أكثر من أي وقت مضى. وقد كشفت الجائحة عن التفاوتات الهيكلية، وفاقمتها، في جميع البلدان. يجب أن تركز استجابتنا على مساعدة من هم أكثر تحلّفاً عن الركب. وتبرز خطة أديس أبابا أهمية تعبئة الموارد المحلية من أجل توفير المنافع والخدمات العامة الأساسية.

مع ذلك، لا تزال المنافع والخدمات العامة، مثل الرعاية الصحية والتعليم، تعاني من نقص التمويل. نحن بحاجة إلى وقف استنزاف الموارد العامة. ويجب أن نمنع الفساد والتهرب الضريبي والجرائم المالية الأخرى.

لتحقيق هذه الغاية، أطلقت النرويج، بصفتها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فريقاً رفيع المستوى معني بالمساءلة والشفافية والنزاهة المالية بالاشتراك مع رئيس الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. وسيستعرض الفريق التحديات الراهنة ويقدم توصيات تتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة.

إن جميع الدول الأعضاء مسؤولة بشكل مشترك عن التأكد من عدم وجود ملاذات آمنة لعائدات الجريمة أو الفساد أو التهرب الضريبي.

السيد الرئيس:

نحن بحاجة إلى سلامة كوكب الأرض لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تواجه دول أعضاء كثيرة كوارث متصلة بالمناخ - أكثر تواتراً وأكثر خطورة من أي وقت مضى. وأشدنا ضعفاً هم الأكثر تضرراً. إن التهديد الذي تتعرض له الدول الجزرية الصغيرة تهدد وجودي. وشعوب منطقة الساحل من بين الأكثر تعرضاً للآثار الضارة لتغير المناخ. ومع ذلك فهم من بين أدني المساهمين في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم. وواجبنا المشترك أن نستثمر في القدرة على الصمود، لا سيما في أجزاء العالم الأكثر تضرراً من تغير المناخ.

لا يزال عام ٢٠٢٠ عام حاسم لكي تقوم البلدان بتحديث وتعزيز أهدافها الوطنية المتعلقة بالمناخ بموجب اتفاق باريس. في شباط/فبراير، قدمت النرويج هدفاً مناخياً معززاً لعام ٢٠٣٠. وأشجع البلدان الأخرى على تعزيز طموحاتها، ولا سيما الاقتصادات الكبيرة. ويجب أيضاً أن نعطي الأولوية لمواصلة تطوير القواعد والتعاون بموجب اتفاق باريس.

والنرويج تعمل بنشاط على تسريع التحول الأخضر في اقتصادها، بما يجعل التحول إلى الاقتصاد الأخضر أقل تكلفة ويجعل التلوث أكثر تكلفة.

السيد الرئيس:

إن المحيطات عامل حيوي إذا أردنا أن نحقق أهداف التنمية المستدامة. وقد أكدت أزمة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) أهمية اقتصاد المحيطات. نحن لسنا بحاجة إلى إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر اخضراراً فحسب، بل وأكثر زرقة.

إن اقتصاد المحيطات المستدام يعود بفوائد على الصحة والمجتمع، وكذلك على الاقتصاد العالمي والبيئة. وكل دولار يستثمر في الإجراءات الرئيسية المتعلقة بالمحيطات يحقق عائداً قدره خمسة دولارات، وغالباً أكثر من ذلك. وتشمل الإجراءات زيادة إنتاج المأكولات البحرية المستدامة، والحد من كثافة الانبعاثات الكربونية في مجال الشحن البحري الدولي، وزيادة طاقة الرياح البحرية، والحفاظ على أشجار المنغروف واستعادتها.

تزيد الإدارة المسؤولة للموارد من إمكانية النمو الاقتصادي.

قبل عامين، عقدت مع رئيس بالاو، اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني ببناء اقتصاد مستدام للمحيطات.

يتألف الفريق من أربعة عشر عضواً موقراً. وفي الثالث من كانون الأول/ديسمبر، سنعرض سبل المضي قدماً لحماية محيطاتنا بشكل أفضل وإطلاق الإمكانيات الاقتصادية الهائلة الكامنة فيها.

تستند توصياتنا إلى أفضل النصائح المقدمة من أكثر من ١٥٠ عالماً دولياً وشبكة واسعة من شركات الأعمال والمنظمات غير الحكومية. وسندعو المجتمع الدولي إلى الانضمام إلى هذا النداء من أجل اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالمخيطات قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمخيطات في لشبونة في العام المقبل.

السيد الرئيس،

أود أن ألفت الانتباه إلى التحديات التي يواجهها البحارة في هذه الأزمة. ينتظر حالياً حوالي ٥٠٠.٠٠٠ بحار على مستوى العالم النزول من السفن والمراكب أو الصعود إليها للإبحار. تُنقل ٨٠ في المائة تقريباً من التجارة العالمية عن طريق السفن، بما في ذلك الأغذية والمعدات الطبية ومنتجات الطاقة. وإذا استمرت الأزمة، فقد تؤدي إلى اضطراب كبير في التجارة العالمية وسلاسل الإمداد والاقتصاد العالمي. وأشجع جميع الدول الأعضاء على تصنيف البحارة كعاملين رئيسيين وتنفيذ بروتوكولات المنظمة البحرية الدولية المتعلقة بتغيير أطقم السفن.

السيد الرئيس،

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد ١٩) تضعنا جميعاً على المحك. ويجب تبادل المعلومات والبحوث والعلاج واللقاحات بطريقة لا تترك أحداً خلف الركب. وإذا لم يحصل هذا التبادل، فإن مصيرنا جميعاً الخسارة.

لقد بدأت بالقول إن الأمم المتحدة ولدت من الأمل. وفي حين أننا نستطيع دائماً أن نفعل ما هو أفضل، فإنني أجد الأمل في الطريقة التي توحدنا بها في هذا السباق مع الزمن. نحن متحدون ضد عدو مشترك. وقد ذكرنا بحقيقة بسيطة: نحن جميعاً نواجه هذه الأزمة. وليس هناك حجة أقوى لدعمنا المستمر للأمم المتحدة.

شكراً لكم، وابقوا سالمين.

## المرفق العاشر

## خطاب السيد ماناسيه سوغافاري، رئيس وزراء جزر سليمان

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة، باسم حكومة وشعب بلدي، لأهنيكم على انتخابكم رئيساً للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. إن خبرتكم الواسعة سوف تخدم هذه المنظمة خدمة حسنة، بينما تقودوننا في تنفيذ جدول أعمالنا، لا سيما خلال هذه الأوقات غير المسبوقة والحافلة بالتحديات، بينما يتلمس العالم طريقه عبر الجائحة العالمية التي نجمت عن كوفيد-19. وأؤكد لكم دعم جزر سليمان وتعاونها خلال فترة ولايتكم.

واسمحوا لي أيضاً أن اغتنم هذه المناسبة لأشيد بسلفكم، سعادة السيد تيجاني محمد - بندي، على قيادته الممتازة للجمعية العامة خلال الدورة الماضية. وأثني بالغ الشاء على جهوده في كفاءة تقدم عمل الجمعية على الرغم من القيود التي تواجهها الأمانة العامة للأمم المتحدة وبعثات الدول الأعضاء. وأتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

السيد الرئيس،

في البداية، اسمحوا لي، باسم حكومة وشعب جزر سليمان، أن أقدم خالص التعازي إلى جميع الذين فقدوا أحبائهم بسبب فيروس كورونا. ونحن نتضامن معكم جميعاً خلال هذه الأوقات الحزينة.

لم يشهد العالم من قبل وقتاً اشتدت فيه الحاجة إلى العمل الجماعي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كما هي الآن، وهو وقت يواجه فيه العالم جائحة كوفيد-19 العالمية المميتة. ويتيح لنا الموضوع الذي اخترتموه للدورة الخامسة والسبعين، هذه الفرصة التي جاءت في الوقت المناسب كي نحول أنظارنا مرة أخرى نحو مواطن القوة في تعددية الأطراف من أجل التصدي للتحديات المتعددة والمعقدة التي يواجهها عالمنا اليوم.

السيد الرئيس،

في غضون بضعة أشهر، تسبب كوفيد-19 في أكثر من 30 مليون حالة مؤكدة، بما في ذلك أكثر من 900.000 حالة وفاة، وفقاً لأحدث الإحصاءات الرسمية لمنظمة الصحة العالمية. وفي قطاع الصحة، يظل الفيروس ظاهرة جديدة بالنسبة للعديد من اختصاصييننا العلميين والطبيين في جميع أنحاء العالم، ولذلك فإن آثاره الصحية على المدى الطويل على أولئك الذين تعافوا منه إما غير معروفة أو غير مفهومة جيداً.

ويسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأن جزر سليمان لا تزال من ضمن البلدان الاثني عشر الخالية من مرض فيروس كورونا، حيث لم يُبلِّغ فيها عن أي حالة. وتتقاسم تسع دول أخرى من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ حالة الخلو من المرض.

ولكننا لم نظل مكتوفي الأيدي. فقد تصدت حكومتي لهذه الجائحة باتخاذ الخطوات التالية. أولاً، تم إنشاء لجنة اشراف معنية بكوفيد-19 تتألف من جميع الوكالات الحكومية ذات الصلة بسرعة لتنسيق استجابة الحكومة لهذه الجائحة. علاوة على ذلك، تمت تعبئة الموارد بسرعة لمعالجة الفجوات داخل نظام الرعاية الصحية لدينا وحراسة نقاط الدخول على حدودنا. وعلى الجبهة الاقتصادية، وضعت حكومتي حزمة حوافز لتخفيف الآثار السلبية المترتبة على الفيروس في اقتصادنا الهش، وهي آثار ستستمر.

ويتم ابقاء الجمهور مطلعاً على الفيروس من خلال برامج حوارية مع لجنة الإشراف المعنية بكوفيد-19. وكذلك أطلعتُ جمهورنا من خلال خطابي الأسبوعي إلى الأمة الذي يتم بثه على الهواء مباشرة من محطات الإذاعة والتلفزيون. وذلك لكفالة إبقاء شعبنا على علم بالخطوات التي تتخذها الحكومة لحماية البلد. وتواصل حكومتي التركيز على بناء الهياكل الأساسية الصحية الضرورية داخل مستشفياتنا استعداداً لاستيعاب أي أشخاص قد يصابون بالفيروس.

وبالإضافة إلى ذلك، لدينا أيضاً قدرة على الفحص المختبري داخل البلد. ولم يتسن ذلك إلا من خلال مساعدة استراليا وجمهورية الصين الشعبية، وهو ما يشكل - إذا سمحتم لي أن أضيف - جانباً من جوانب موضوعنا اليوم. ومع ذلك، فقد وضعنا إجراءات تشغيل موحدة لمختلف القطاعات لإرشادنا في التعامل مع هذه الجائحة العالمية. وهدفنا ذو شقين. أولويتنا الأولى هي حماية بلدنا من خلال منع الفيروس من اختراق حدودنا. والهدف الثاني هو إبقاء اقتصادنا نابضاً. ونحن واثقون من أنه إذا اخترق الفيروس حدودنا فبوسعنا احتواؤه وإدارته في محطات الحجر الصحي لدينا.

وحتى الآن، تم إجراء 11 رحلة جوية للإعادة إلى الوطن. ودخل أكثر من 1000 شخص حدودنا، 80 في المائة منهم مواطنون أعيدوا إلى الوطن و 20 في المائة من الرعايا الأجانب. وقد حددنا مواعيد لرحلات جوية أخرى لإعادة المزيد من مواطنينا في الخارج.

وقد سبب كوفيد-19 تقارب جزر سليمان مع شركائها. فكسبنا أصدقاء جددًا، آخرهم "الصليب الأحمر الفلبيني"، الذي يقوم بعمل رائع في إجراء الفحوص لطلابنا والعناية بهم في مانيلا. ونحن ممتنون للعمل الممتاز الذي يواصله الصليب الأحمر القيام به من أجل مواطنينا.

وأغتنم هذه الفرصة لأوجه الشكر إلى جميع البلدان المضيئة وبلدان العبور على ما أبدته من حسن نية وتفهم في استضافة مواطنينا وهم ينتظرون إعادتهم إلى الوطن. وأود أيضاً أن أعرب

عن خالص شكري لشركائنا في التنمية، بما في ذلك أستراليا، والإمارات العربية المتحدة، وجمهورية الصين الشعبية، ونيوزيلندا، واليابان، ومصرف التنمية الآسيوي، والبنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة، ولا سيما منها منظمة الصحة العالمية، ومؤسساتنا الإقليمية، على ما تقدمه من مساعدة وما تبديه من سخاء، من خلال الدعم المالي والتبرعات في الوقت المناسب بالمعدات الطبية لقطاعنا الصحي. إن دعمكم الثابت يحظى بتقدير عميق، وستظل هناك حاجة إليه بينما نواصل جهودنا لمكافحة انتشار الفيروس.

لقد أغلق كوفيد-19 الحدود وأثر سلبا على الاقتصاد العالمي. وجزر سليمان ليست استثناء، فنحن نمر بفترة صعبة، بيد أننا أطلقنا مجموعة من التدابير التحفيزية الاقتصادية لإعادة ضبط اقتصادنا وتنشيطه. وسمحوا لي أن أشكر جميع شركائنا الذين دعموا مبادرتنا الاقتصادية. وكذلك افتتحنا مصرف جزر سليمان الإنمائي الذي يهدف إلى توفير خدمات مالية مستدامة تستهدف التنمية في المناطق الريفية، لا سيما للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعمل أساسا في التجارة والصناعات.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي تتعامل فيه جزر سليمان مع جائحة ذات أبعاد عالمية، فإنها تواصل مكافحة الآثار المتزايدة لتغير المناخ وتداعياته السلبية على سبل عيش سكان جزر سليمان وأمنهم ورفاههم. لقد أدى تغير المناخ إلى تغير في أنماط الطقس، مما تسبب في حدوث ظواهر جوية شاذة ذات أبعاد ملحمية. وبالإضافة إلى ذلك، أسفر تغير المناخ عن ارتفاع في درجات الحرارة العالمية يؤدي إلى ذوبان الأغطية الجليدية ويتسبب في ارتفاع مستويات سطح البحر. وقد تسبب كل من ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية غير الطبيعية في تدمير بنيتنا التحتية ومنازلنا، ناهيك عن تهديد أمننا الغذائي وحياتنا. وفي وقت سابق من هذا العام، شهدنا الآثار المؤلمة للإعصار المداري هارولد. وسمحوا لي أن أشكر شركاءنا في التنمية الذين هبوا لمساعدتنا خلال هذه الكارثة. وتظل جزر سليمان، من جانبها، ملتزمة بالحد من بصمتنا الكربونية ومضاعفة مساهماتنا المحددة وطنيا من خلال عملنا المستمر في مشروع تينا للطاقة الكهرومائية. ومشروع الطاقة الكهرومائية هذا، البالغ قدرته ١٥ ميغاوات، سوف يقلل من اعتمادنا على الوقود الأحفوري بنسبة ٧٠ في المائة. وعلى الرغم من التحديات الناجمة عن كوفيد-19، فإن جهودنا من أجل بدء تشغيل هذا المشروع بحلول عام ٢٠٢٤ لا تزال على المسار الصحيح، ونظل ندعو شركاءنا في التنمية إلى البقاء معنا في هذا المسار الثابت.

أود أن أذكر الجميع بأنه يجب علينا في سياق جهودنا الجماعية لمكافحة فيروس كورونا، ألا يغيب عن ناظرنا الحاجة إلى التصدي للتحديات المستمرة التي يسببها تغير المناخ، وأكرر مرة أخرى دعوة حكومتي إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات من جانب أولئك الذين لديهم وسائل تنفيذ أكبر للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وعلاوة على ذلك، أدعو جميع الدول إلى تحديد مساهمات طموحة محددة وطنيا. ولنلتزم بما يقوله لنا العلم ونسعى جاهدين للحفاظ على الزيادة في درجات الحرارة العالمية دون مستوى ١,٥ درجة مئوية.

السيد الرئيس،

باعتبار جزر سليمان، دولة محيطية كبيرة مساحتها ١,٥ مليون كيلومتر مربع، يظل صون المحيط وموارده والحفاظ عليهما من أولوياتنا. ولا تزال حياة شعبنا واقتصاد بلدنا مرتبطين ارتباطا عميقا بالمحيط. وتدر صناعة التونة في جزر سليمان حوالي ٦٠ مليون دولار من الإيرادات على أساس سنوي للاقتصاد وتوفر فرص عمل لألفين من سكان جزر سليمان. ومن المحزن أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في نطاق ولايتنا البحرية لا يزال يشكل تهديدا لمواردنا من التونة. ويضيع ما يقرب من ١٥٠ مليون دولار من القيمة الاقتصادية المباشرة للدول الجزرية الصغيرة النامية بما في ذلك جزر سليمان، نتيجة للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في المحيط الهادئ. وأدعو الدول التي تصيد في المياه البعيدة إلى الحد من حدوث الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في مياهنا.

وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تظل حكومتي ملتزمة بالتفاوض على صك ملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وتتطلع حكومتي إلى التوصل إلى اتفاق عادل وشامل، ينص على بناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل جزر سليمان لتنفيذه بالكامل. ونلاحظ التحديات التي شكلها كوفيد-١٩ أمام قدرة الدول على اختتام المفاوضات في عام ٢٠٢٠، ومع ذلك، يجب ألا نفقد هذا الزخم. ويجب أن نواصل السعي إلى استكمال المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

ويبقى ضمان السيادة على مناطقنا البحرية أمرا مهما لحكومتنا. ونحن نعمل بنشاط من أجل إكمال تعيين حدود جميع مناطقنا البحرية ولم يبق سوى حد بحري واحد لم يُستكمل بعد. وفي هذا الصدد، ترحب حكومتي بالعمل الذي تضطلع به لجنة القانون الدولي بشأن مسألتنا ارتفاع مستوى سطح البحر والسيادة. وموقف حكومتي هو أنه بمجرد إيداع حدود المناطق البحرية الوطنية لدى الأمم المتحدة، ينبغي ألا تخضع للتغيير على الرغم من ارتفاع مستوى سطح البحر.

إن جزر سليمان دولة محيطية، وينبغي ألا يتغير الإقليم الخاضع لسيادة البلد بسبب آثار تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي يواجه فيه العالم تحديات غير مسبقة تفاقمت بسبب كوفيد-١٩، من المهم أكثر من أي وقت مضى، أن يظل العالم موحدًا في جهوده لتحقيق السلام والوحدة بين جميع الشعوب بغض النظر عن العرق ونوع الجنس والدين. إن شعبنا، بوصفه بلداً في مرحلة ما بعد النزاع، ما زال يسعى جاهداً إلى الحفاظ على الوحدة في إطار تنوعنا. ولهذا السبب بالذات، تفخر حكومتي بأنها أسهمت بإثني عشر شرطياً في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، في السودان. ونحن على استعداد لنشر المزيد من أفراد الشرطة في مهام حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الأخرى، وخاصة خلال هذه الأوقات الحرجة.

السيد الرئيس،

يمثل رفع اسم بلد من فئة أقل البلدان نمواً معلماً هاماً في مسار التنمية في أي بلد نام. وتمر جزر سليمان بالمرحلة الانتقالية لرفع اسمها من تلك الفئة، ومن المقرر أن يُرفع اسمها بحلول عام ٢٠٢٤. بيد أنه في كلتا المرتين اللتين خضعت فيهما جزر سليمان للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، فإنها لم تتخط معيار الضعف. وأصبحت مكاناً ضعفاً واضحة بجلاء الآن بعد أن فاقم مرض كوفيد-١٩ من التحديات الموجودة مسبقاً التي تواجهها جزر سليمان وجعل الطريق نحو رفع اسمها على نحو مستدام والانتقال السلس صعباً للغاية.

وأرحب باعترام لجنة السياسات الإنمائية أخذ آثار كوفيد-١٩ في الاعتبار بشأن جميع القطاعات خلال استعراض الثلاث سنوات المقبل في عام ٢٠٢١. كما أشجع اللجنة على العمل معنا عن كثب لضمان أن يرسم تقريرها القادم الصورة الحقيقية لمسار تنمية جزر سليمان فيما نواصل تنفيذ خارطة طريقنا الانتقالية في هذه الأوقات الصعبة التي يشوبها عدم اليقين.

السيد الرئيس،

قدمت جزر سليمان أول تقرير استعراض وطني طوعي لها على الإطلاق بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في تموز/يوليه من هذا العام. وعلى الرغم من التحديات التكنولوجية، تمكنا من تسليط الضوء على بعض الإنجازات التي حققناها حتى الآن. وما زالت جزر سليمان تشهد زيادة في عدد الأطفال المسجلين في نظام التعليم الرسمي. وثانياً، نحن فخورون بوضع إطار تمويلي وطني للتنمية يدعم تمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

كما سلط التقرير الضوء على التحديات التي نواجهها فيما يتعلق بقطاعنا الصحي، لا سيما معدلات حالات الأمراض غير السارية. فهناك سبع من أصل عشر وفيات في جزر سليمان ناجمة عن أمراض غير سارية. ولا تزال هذه الأمراض أكبر سبب مفرد للوفاة في البلد.

ونحن نشهد أعداداً متزايدة من الأطفال الذين يعانون من نقص التغذية والبالغين المفرطين في التغذية. بالإضافة إلى ذلك، أبرز التقرير أيضاً ضعف اقتصادنا أمام الصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية. وستستمر هذه التأثيرات المقترنة بآثار كوفيد-١٩ في التأثير على جزر سليمان في المستقبل المنظور. وتؤمن جزر سليمان بأهمية خطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل اسطنبول ومسار ساموا في رسم مسار التنمية المستدامة. وقد راعينا تلك الصكوك في استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية باعتبارها السبيل إلى الأمام من أجل مستقبل مستدام لشعبنا. وأحث جميع الشركاء في التنمية على أن يظلوا ملتزمين بالعمل معنا لتحقيق هدفنا المتمثل في التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

تعترف جزر سليمان بالإسهامات التي يقدمها العاملون في مجال الصحة في الخطوط الأمامية في مكافحة كوفيد-١٩. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أعرب عن شكري الجزيل لكوبا على تدريب طلابنا الدارسين للطب. وتخرج أكثر من ٨٠ طبيباً من جزر سليمان من كليات الطب الكوبية، وتخرج ثمانية آخرون في هذا العام. ونلاحظ مع القلق استمرار الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا منذ ٥٩ عاماً ونؤكد من جديد الدعوة إلى رفع هذا الحصار في إطار روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

وأخيراً، سيدي الرئيس،

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالإشادة بكم بشأن موضوع دورة الجمعية العامة لهذا العام. وما كان هذا الموضوع ليأتي في وقت أكثر أهمية، حينما نجد أنفسنا نواجه أشد الجوائح فتكاً، تؤثر على عالمنا الحديث بأبشع الطرق. وقد فُقدت أرواح كثيرة بشكل مأساوي ولا يزال الكثيرون متضررين من الهجمة المستمرة للجائحة. فلنترث ونفكر ملياً في كيفية تغيير هذا الفيروس لحياتنا ولننظر في الطرق التي يمكننا التعاون بها معاً للتخفيف من آثاره.

وبينما نواصل التصدي للمشاكل التي يواجهها عالمنا؛ من تغير المناخ إلى تدهور صحة كوكبنا وإلى فيروس كورونا؛ يجب أن نتذكر أنه لا يمكن معالجتها إلا من خلال عملنا جميعاً بلا استثناء بصورة جماعية. وكما يقول المثل الأفريقي القديم "إذا أردت أن تذهب سريعاً، اذهب وحدك. وإذا أردت أن تذهب بعيداً، اذهبوا معاً". لقد حان الوقت الآن للعمل الجماعي لتلبية

احتياجات الجميع بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفا بين طهرانينا! معا، نستطيع ومعا سنذهب بعيدا.

أشكركم، سيدي الرئيس.

## المرفق الحادي عشر

## خطاب السيد أندرو هوليس، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايكا

معالي السيد فولكان بوزكير، أتكدم بالتهاني على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

كما أشيد بسلفكم، سعادة السيد تيجاني محمد - بندي، على مواصلة التركيز على العدالة الاجتماعية والعمل المناخي بوصفهما عنصرتين حاسمتين في عقد الانتعاش.

صاحب المعالي، خلال فترة رئاستكم، يمكنكم أن تثقوا بالتزام جامايكا المستمر بجهود الإنتعاش العالمي من خلال نهج متعدد الأطراف لإيجاد حلول عملية للجائحة.

السيد الرئيس،

ترحب جامايكا بأهمية وحسن توقيت هذا الموضوع الخاص للاحتفال بالدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. والواقع أن المستقبل الذي نتطلع إليه يرهن بنظام متعدد الأطراف فعال ومتجدد، يجب أن تضطلع فيه الأمم المتحدة بدور محوري.

وقبل ظهور الجائحة، كانت جامايكا تسجل تقدما كبيرا في سعينا إلى الاستقلال الاقتصادي، من خلال استقرار الاقتصاد الكلي، وتخفيض مستويات الدين العام المرتفعة لدينا، والتخفيف من حدة الفقر، وتكوين رأس المال البشري، وزيادة فرص العمل، مع حماية الضعفاء في مجتمعنا.

وهذا ما جعلنا في وضع يمكننا من تنفيذ برنامج أولي لتحفيز الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى استجابتنا المبكرة لمكافحة انتشار فيروس كورونا وعلاج المصابين.

بيد أن اقتصادنا يواجه الآن التحديات الثلاثية الأبعاد المتمثلة في انخفاض الإيرادات وزيادة النفقات الصحية والاجتماعية وأزمة مناخية مستمرة، مما يهدد بالتراجع عن سنوات من المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس.

السيد الرئيس،

سلطت الجائحة الضوء على قابلية التضرر الموجودة بالفعل وأوجه الضعف الهيكلي المتعددة داخل اقتصاداتنا - الكبيرة والصغيرة والغنية والفقيرة - وأظهرت بوضوح الطابع المنهجي للمخاطر في جميع أنحاء العالم.

بيد أن الاختلافات الكبيرة تكمن في قدرات كل منا على التخفيف من الانتكاسات في مجال التنمية من جراء الأثر المتعدد الأوجه للجائحة، وعلى التعافي بشكل أقوى.

لذلك يجب على البلدان النامية أن تضع استراتيجيات للاستجابة للجائحة بفعالية. ويجب علينا إعادة التوازن لاقتصاداتنا وإعادة التفكير في طبيعة التعاون العالمي حتى لا نتعافى بشكل أقوى فحسب، بل لكي نُصبح أقدر على امتصاص الصدمات المنهجية في المستقبل.

لقد أبرزت جائحة كوفيد-١٩ الترابط والاعتماد المتبادلين في عالمنا. وأكدت على الحاجة إلى تعزيز وتجدد تعددية الأطراف. وبينما نسعى جاهدين للاستجابة والتعافي بشكل أقوى، يجب علينا إعادة تصور الطريقة التي تتعاون بها الدول. وتتطلب المشاكل العالمية المستمرة تعاوننا مستمرا لتحقيق حلول عالمية استراتيجية.

ودول منطقة الكاريبي الصغيرة، التي صُنفت على أنها بلدان متوسطة الدخل ولكن اقتصاداتها الصغيرة تعتمد إلى حد كبير على صناعة واحدة أو صناعات قليلة فقط، هي الأكثر تضررا بهذه الأزمة. وهي في حاجة ماسة إلى زيادة فرص الحصول على التمويل التسهلي والاعتيادي، نظرا لضيق حيزها المالي، وانخفاض توافر الموارد العامة للاستثمار، والكفاح من أجل اجتذاب الاستثمار الخاص.

و نرى أن تيسير الوصول إلى التمويل الإنمائي الدولي وإنشاء صناديق خاصة لاستكمال استجابتنا أمر حتمي، ونؤيد دعوة الأمين العام إلى التضامن. لذلك، فإنني أعرب عن تقدير جامايكا الصادق للأمم المتحدة على إنشاء صندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ والتعافي من آثارها، وأشجع البلدان المانحة على المساهمة في هذا الصندوق.

ويمثل هذا الصندوق مثالا ممتازا لفعالية تطبيق تعددية الأطراف. إن إدراجه للبلدان المتوسطة الدخل الضعيفة يُقر بحقيقة أنه إذا أحقق أحد أعضاء المجتمع العالمي، فقد يتأثر جميع الأعضاء الآخرين. لذلك، سيجني المجتمع الدولي بأسره الفوائد من هذا الدعم المقدم.

وهناك مجال يتطلب دعما خاصا من هذا الصندوق أو آلية تعاون مماثلة، هو ”الفجوة الرقمية“. فقد أجبرت الجائحة المدارس وأماكن العمل على الإغلاق، كما أجبرت الناس على ممارسة التباعد الاجتماعي. وأصبح الإنترنت ساحة عامة للالتقاء والحصول على المعلومات الهامة. ومع ذلك، فإن ما يقرب من نصف سكان العالم لا يزالون غير موصولين بالإنترنت. وبربط المدارس وأماكن العمل والرعاية الصحية والتجارة والعبادة بشبكة الإنترنت، قد يتعرض الأشخاص غير الموصولين على نحو موثوق بالإنترنت للتهميش والفصل الكامل. ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى ألا يتم إغلاق ”الفجوة الرقمية“ فحسب، بل أن تتمكن البلدان من إتاحة

الوصول الشامل إلى الاتصال الإلكتروني، فضلاً عن الأدوات التي تسمح لمجتمعاتها واقتصاداتها بالحصول على قدرة التكنولوجيات الرقمية.

إن تيسير إمكانية الاتصال الإلكتروني العالمي والأمن والميسور ضروري لزيادة المشاركة في الاقتصاد الرقمي العالمي ولتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وقد أدت الجائحة إلى التعجيل كثيراً باعتماد التكنولوجيات الرقمية وأتاحت للبلدان النامية على وجه الخصوص فرصة للانتقال إلى اقتصاد رقمي بصورة أكبر. وندعو المجتمع العالمي إلى الاستجابة بزيادة التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في هذا المجال الذي يعد زيادة هائلة في القدرات البشرية والعوائد الاقتصادية.

وقد أثلج صدرنا التفاهم والتماسك والوضوح فيما يتعلق بالعمل الذي أظهره وزراء الاقتصاد الرقمي في مجموعة العشرين في إعلانهم لشهر تموز/يوليه ٢٠٢٠، والفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي التابع للأمين العام للأمم المتحدة، وتقرير الشهر الماضي لفرقة العمل المعنية بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تتكاتف جهود الجميع من أجل قدرتنا الوطنية والجماعية على الصمود الرقمي.

السيد الرئيس،

وبوصفي من المشاركين في الدعوة إلى عقد المناسبة الرفيعة المستوى بشأن تمويل التنمية في عصر كوفيد-١٩ وما بعده، إلى جانب الأمين العام غوتيريش ورئيس الوزراء ترودو، ما زلنا ملتزمين بتيسير عملية وضع حلول وإجراءات عالمية ملموسة لتمكين البلدان من الاستجابة والتعافي بشكل أفضل مما يشير إليه الأمين العام بأنه "حالة الطوارئ الإنمائية الأولى" في العالم. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، عندما نعقد الحدث الرفيع المستوى الثاني، ستتاح الفرصة للقادة لتسليط الضوء على التدابير الجماعية التي يرون أنها أكثر فعالية لحل الأزمة، وتقديم توصيات أيضاً لدعم الأمم المتحدة. ونتطلع إلى الاطلاع على الإجراءات المقترحة، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بسد "الفجوة الرقمية" بهدف تمكين التعافي القوي والمتسم بالمرونة.

السيد الرئيس،

نلاحظ بقلق بالغ تقارير الأمم المتحدة بأن النساء والفتيات ما زلن يواجهن التمييز على الصعيد العالمي، وأن هناك ثغرات مستمرة في مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، وصنع القرارات، والقيادة السياسية. وقد رأينا أن الجائحة قد تعمق من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وأثرت بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، مما أدى إلى زيادة التعرض للعنف العائلي وفقدان سبل العيش.

و نتخذ تدابير لضمان أن تشمل جهودنا الوطنية للإنعاش منظورا جنسانيا والاستفادة من كامل الطاقات الكامنة لجميع أفراد المجتمع كقادة ومبتكرين وعناصر فاعلة في التغيير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ونحن ملتزمون بتعزيز مشاركتنا مع الأمم المتحدة وشركائنا الدوليين لتنفيذ مبادرة "تسليط الضوء" وزيادة تأييدنا من خلال آليات مثل مجموعات الأصدقاء المعنية بما يلي: التمكين الاقتصادي للمرأة، وتكافؤ الجنسين، والمرأة والسلام والأمن.

السيد الرئيس،

لا شك أن جائحة كوفيد-19 دفعت الأمم المتحدة إلى مفترق طرق حرج. فقد كشفت أوجه عدم المساواة الجسيمة التي لا تزال قائمة وفاقمتهها. كما عززت حاجة المجتمع الدولي إلى زيادة التعاون للاستجابة للأزمة الصحية المتزايدة والمتفاقمة.

فالانتشار السريع لفيروس كورونا المستجد يمارس ضغطا هائلا على نظم الرعاية الصحية على الصعيد العالمي، التي كان الكثير منها بالفعل تحت الضغط. وضاعف من الفوارق القائمة في مجال الصحة، وزاد من المخاطر على الضعفاء، لا سيما المسنين والأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية للأمراض غير السارية. ونظرا لضيق ميزنا المالي، اعتمدنا نهجا للحكومة بأسرها إزاء الجائحة، بينما نحشد الدعم من جميع مواطنينا.

أبرزت هذه الجائحة أهمية الاستثمار في الوقاية من الأمراض غير السارية ورعاية المصابين بها. لذلك، يجب أن يكون سد الفجوة الاستثمارية في الوقاية من الأمراض غير السارية وعلاجها ركيزة أساسية لتصدينا للجائحة والأمن الصحي. ونشكر شركاءنا الثنائيين والدوليين، بمن فيهم منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، على ما قدموه من دعم ونصح قيّمين في جهودنا الرامية إلى التصدي لهذه الأزمة الصحية وأثرها الاجتماعي والاقتصادي.

وبينما يعمل المجتمع الدولي بجدية على تطوير لقاح لكوفيد-19، ترحب جامايكا بالجهود الرامية إلى تعجيل الحصول بشكل منصف على اللقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات. ونعتقد أن الطموح لتسريع تطوير هذه الأدوات يجب أن يواكبه تصميم على ضمان أن تكون آمنة وفعالة وفي متناول الجميع.

السيد الرئيس،

تمشيا مع التزامنا بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تعمل جامايكا جاهدة على المستويات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف لإيجاد حلول للتصدي بفعالية

وحسم لهذه الجائحة. إن التحديات الهائلة تتطلب منا، كمجتمع عالمي، أن نوحّد جهودنا بطريقة مستدامة ومنسقة لتحديد الفرص المتاحة لالتخاذ تدابير علاجية فعالة.

وبينما نسعى إلى تهيئة المستقبل الذي نريده، يجب أن نستجمع طاقاتنا ومواهبنا ومواردنا، لمكافحة هذه الأزمة العالمية بثبات. وعلينا، سيدي الرئيس، أن نعمل بشكل جماعي وحاسم وفوري. قراراتنا الآن ستحدد نوع المستقبل الذي نصنعه. لنقُم معاً، بالأمر الصحيح.

شكراً لكم.

## المرفق الثاني عشر

خطاب السيد تويلبا سايليلي مالييغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة

السيد الرئيس،

حضرات المندوبين الموقرين،

السيدات والسادة،

إن دورة الجمعية العامة هذه السنة، فريدة من نوعها تاريخيا. إننا نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وجمعيتنا العامة تجتمع افتراضيا للمرة الأولى على الإطلاق. ولكن هذه الأوقات غير المسبوقة تستدعي حلولاً مبتكرة حتى نبقي كقادة على اتصال ومتحدين في كفاحنا ضد جائحة كوفيد-19 ورغبتنا في عالم آمن وسلمي.

السيد الرئيس،

إن الاحتفال بهذا الإنجاز التاريخي للأمم المتحدة يسمح لساموا بأن تفكر مليا في رحلتها مع الأمم المتحدة. لقد سهلت الأمم المتحدة باقتدار قبل ما يقرب من 60 عاما، تطلعات شعبنا إلى أن يكون دولة ذات سيادة قائمة على المبادئ الديمقراطية والمعتقدات المسيحية وقيمنا الثقافية. وعند ميلنا الاستقلال في كانون الثاني/يناير 1962، انضمنا إلى الأمم المتحدة بعد 15 عاما تقريبا عندما شعرنا بالثقة والاستعداد للاضطلاع بدورنا كمواطن عالمي وعضو يُعتمد عليه في الأمم المتحدة.

لقد كانت عضويتنا راسخة في إيماننا بالمساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، وترتكز على وعد الأمل والعدالة التي تقدمه الأمم المتحدة، بغض النظر عن القوة الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية.

ونحن ملتزمون بتعددية الأطراف مع الأمم المتحدة التي تمثل آخر حصن لمواجهة التحديات وأوجه عدم اليقين التي تحدق بعالمنا: من الجوائح إلى الأزمات الاقتصادية، وتغير المناخ إلى التمييز النظمي، والفقر المتوطن إلى التهديدات الخطيرة للسلام والأمن. نحن بحاجة إلى توازن القوى بين أعضاء الأمم المتحدة، فضلا عن المسؤوليات والتمثيل لجميع الشعوب. وهذا من شأنه أن يُمهّد الساحة لشراكات تحمل وعودا للمستقبل.

إن موضوع المناقشة العامة لهذا العام ملائم وفي أوانه. وعلينا أن نعيد تأكيد التزامنا بتعددية الأطراف ونحن نواجه تحديات مثل جائحة كوفيد-19، حتى نتمكن من تشكيل "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها".

لقد واصلت ساموا، بوصفها إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، المشاركة والإسهام بنشاط في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي للتحديات التي تؤثر على ركائز الأمم المتحدة للتنمية والأمن وحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

نحن نعيش في أوقات عصيبة لا مثيل لها. لم يحدث من قبل كقادة أن يُطلب منا اتخاذ قرارات صعبة بإغلاق حدودنا وتقديم ضمان شبه مطلق لشعبونا ضد وصول جائحة كوفيد-19 أو الحد من انتقال عدوى الفيروس في إطار المجتمعات المحلية. لقد اخترت أوجه عدم اليقين التي نواجهها، صلابة دولنا وحكوماتنا بشكل لم يحدث من قبل. وتقدم ساموا خالص تعازيها لأسرتنا في الأمم المتحدة على الأرواح التي فقدت بسبب هذه الجائحة، وتشييد بالخدمة المتفانية لجميع العاملين في الخطوط الأمامية الذين يخاطرون بحياتهم للسيطرة على كوفيد-19.

وفي حين لا تزال ساموا خالية من كوفيد، فلم نسلم من الآثار الخطيرة والمُغيرة للحياة على أمتنا، وشعبنا، الذين لا يزالون يتعافون من الدمار الذي خلفه تفشي الحصبة في كانون الأول/ديسمبر 2019 الذي أودى بأرواح أكثر من 80 من صغار السن. وفي حين أن هذه التجربة اخترت عزمنا كأمة، فإنها عززت أيضا وحدتنا وقدرتنا على الصمود. والأهم من ذلك، أنها أعادت تأكيد ثقتنا في الاستثمار في شركات حقيقية.

إن جائحة كوفيد-19 هي رسالة تذكير مرة أخرى في الوقت المناسب بترابطنا. عندما يترنح عالمنا على حافة عدم اليقين، نحتاج إلى أن نكون "أمم متحدة كأمة واحدة". إن التضامن العالمي والاستجابة الموحدة هما أفضل درع لدينا ضد الجائحة والآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها شعوبنا. ونعترف بالدعم المستمر الذي تقدمه الأمم المتحدة وجميع شركائنا في التنمية الذين يواصلون مساعدة جهودنا الرامية إلى التخفيف من آثار الجائحة. ونأمل في نجاح تطوير لقاح وتوزيعه بشكل عادل ومتساو. دعونا جميعاً ننشر التراحم بشكل أسرع من انتشار الفيروس، وليس الكراهية والخوف والمعلومات المغلوطة.

السيد الرئيس،

ما هو المستقبل الذي نصبو إليه، والأمم المتحدة التي ننشدها؟

بصفتنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، فإن مستقبلنا غير مؤكد ومعرض للخطر إذا استمر العالم في المسار الحالي للانبعاثات التي تسبب ارتفاع الاحترار العالمي بأكثر من 3 درجات. وهذا من شأنه أن يشكل تهديدا وجوديا لمعظم جزرنا. ففي حين أدت الجائحة إلى تدابير إغلاق مؤقتة، لم تبرح الأعاصير الشديدة تعصف، وتنحسر السواحل، ويرتفع مستوى

سطح البحر أكثر، وتعرض محيطاتنا إلى التحمض المدمر. وفي حين جرى الالتزام بإغلاق الحدود، فإن تغير المناخ لا يعرف أي قيود ولا يحترم أي حدود.

ولا تزال أمواج التسونامي والأعاصير المدارية والأعاصير والزلازل والفيضانات وحرائق الأحرار المميتة وموجات الحر والجفاف تحصد الأرواح وتدمر عددا لا يحصى منها. إن تزايد حدوث الكوارث الفاجعة ذات الصلة بالمناخ في جميع أنحاء العالم يشهد على السبب الذي يوجب علينا أن نعمل بإلحاح تام حتى في ظل الجائحة. يجب وضع حد للتسويق المناخي الآن قبل أن يغلق الباب أمام أي فرصة لنا لتحقيق الاستقرار في مناخ الأرض.

وتم تأجيل اجتماعات هامة مثل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات لعام ٢٠٢٠. لكن هذا لا ينبغي أن يكون مرادفا لتأجيل الأعمال الطموحة. فنحن بحاجة إلى التقيد بالتزامات اتفاق باريس والحفاظ على الزخم اللازم بشأن العمل المناخي الطموح.

وتبقى الأمم المتحدة أفضل أمل في توفير الإرادة السياسية والالتزام اللازم لتجنب ما يشكل تهديداً وجودياً للعديد من الدول الصغيرة في أسرة الأمم المتحدة هذه.

يجب أن نحشد جميع القادة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وتمكين شبابنا ومجتمعاتنا الريفية لمكافحة التهديد المستمر لتغير المناخ وأن نتحد ضد التدهور البيئي. وينبغي أن تكون الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة نقطة أمل للأجيال القادمة بدلاً من أن تكون نهاية بسبب إرث من الأنانية والإنكار والجهل. وبينما هناك دول جزرية صغيرة مثل ساموا تواجه وطأة آثار تغير المناخ، فلا يوجد بلد بمأمن من آثار تغير المناخ.

السيد الرئيس

إننا نريد مستقبلاً بمجتمعات مسالمة، خالياً من الصراعات والأسلحة النووية.

لقد حققت الأمم المتحدة إنجازات ملحوظة في جدول أعمالها للسلام والأمن، ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ويساهم كوفيد-١٩ في زيادة التقلبات وعدم الاستقرار في بعض الحالات. ولا يزال هناك تزايد في عدم المساواة والفقر والصراعات المسلحة والإرهاب وانعدام الأمن. وقد أصبح الذين يفرون من ديارهم بحثاً عن اللجوء والأمان هم الوضع الطبيعي الجديد. ولا يزال خطر استخدام الأسلحة النووية موجوداً.

إننا ندين الإرهاب الدولي إدانة مطلقة. ومن خلال عضويتنا في اتفاقيات نزع السلاح وعدم الانتشار، نواصل الحث على عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. إن مساهمتنا في إقامة مجتمعات سلمية في جميع أنحاء العالم تتم من خلال ضباط شرطتنا الذين يخدمون في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في البلدان التي تحتاج إلى مثل هذه المساعدة.

نرحب بـ "اتفاق أبراهام" الذي تم التوصل إليه مؤخراً بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل وبالتطورات الجديدة لضمان تسوية سلمية دائمة وعادلة في الشرق الأوسط. كما نشيد بـ "نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي" خلال هذه الجائحة لإنهاء آفة الحروب وبدلاً منها مكافحة المرض الذي يعصف بعالمنا.

السيد الرئيس

قدمت ساموا استعراضها الوطني الطوعي الثاني بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى هذا العام. كما أنني مثلت ساموا في "فعالية اللحظة لأهداف التنمية المستدامة" في الأسبوع الماضي. نحبي هذه المبادرة التي تدفع قراراتنا المتخذة في مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ قدماً وتضعنا نحن زعماء العالم في مقعد القيادة ونحن نبدأ عقد العمل، وذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

إن رؤية ساموا الطويلة الأجل لتحسين نوعية الحياة للجميع تجسد رؤية خطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠، والتي تشكل خارطة طريق حاسمة لدعم الركائز الثلاث للأمم المتحدة. إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سوف يقربنا من العالم الذي توخاه مؤسسو هذه المنظمة قبل ٧٥ عاماً، والمستقبل الذي كنا نصبو إليه عندما انضمنا إليها.

السيد الرئيس

لا يزال الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعبنا في صميم مبادرات ساموا الإنمائية. إن تعزيز واحترام وحماية وإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمر لا غنى عنه لضمان عدم ترك أحد خلف الركب. ونحن ملتزمون بنهج حقوق الإنسان في التنمية المستدامة. وما زلنا نستثمر في نظم وعمليات قوية من شأنها أن تحسن التنفيذ الفعال والشامل للالتزاماتنا في مجال حقوق الإنسان. وهذا يكفل إقامة روابط مع أولوياتنا الأساسية في مجال التنمية المستدامة والأمن الوطني.

لقد استضافت ساموا هذا العام الدورة الرابعة والثمانين للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وهذه سابقة تاريخية. ويتمشى هذا الحدث التاريخي مع الجهود المستمرة التي تبذلها ساموا لتحسين وتعزيز الانخراط بين الأطراف في المعاهدات والهيئات المنشأة بموجب هذه المعاهدات. كما أنها

كفلت مشاركة وانخراط شعوب المحيط الهادئ، ولا سيما الأطفال، في الاتفاقية وعمل اللجنة بصورة فعالة ونشطة. وتشجع ساموا الهيئات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات على أن تأخذ من اتفاقية حقوق الطفل مثلاً لها. كما نتابع عن كثب العمل على إصلاح منظومة هيئات معاهدة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

ويتعين احترام سيادة القانون والحماية الحيوية التي توفرها لجميع الدول، ولا سيما الدول الضعيفة والصغيرة، ونحن ملتزمون بالتمسك بها دائماً. نحن ملتزمون أيضاً بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، على النحو المنصوص عليه في إعلان ومنهاج عمل بيجين. وستواصل ساموا النظر في مبادرات مثل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن "مبادرة الأضواء" لدعم الجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.

السيد الرئيس

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتأمل في الأمم المتحدة التي ننشدها.

لقد شهدنا بعض النتائج الإيجابية في الإصلاحات التي تم تنفيذها حتى الآن، مما يطمئنا بأن الأمم المتحدة قادرة على التلبية الفعالة لاحتياجات أعضائها المتنوعين. ونتطلع إلى التأثير الإيجابي لإصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائي الذي يعد بتحسين وجود الأمم المتحدة في منطقة المحيط الهادئ بعد إنشاء مكتب متعدد الأقطار لدول شمال المحيط الهادئ. ونأمل في تعزيز الانخراط الفعال من جانب الأمم المتحدة من خلال المنظومة المنشطة للمنسقين المقيمين؛ ونتنظر إنجازات أكثر تكاملاً وتركيزاً على أرض الواقع، تستند إلى الاحتياجات ذات الأولوية للدول الأعضاء. وتقدر ساموا المساهمة القيمة لمكتب الأمم المتحدة المتعدد الأقطار في ساموا وموظفيه المتفانين الذين يواصلون التعاون معنا ومع منطقة المحيط الهادئ من أجل تحسين حياة شعوبنا ودولنا وتحسين خيارات سبل كسب العيش لشعوبنا ودولنا.

ومع ذلك، نشعر بالقلق لعدم إحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن. لا تزال ساموا مقتنعة بأن مجلس الأمن الموسع الذي يعكس حقائق الحاضر هو أمر أساسي لتعددية الأطراف ولنزاهة المجلس ومصداقيته. ينبغي أن تكون زيادة أعداد أعضاء الفئتين الدائمة وغير الدائمة جزءاً لا يتجزأ من حزمة الإصلاحات، وقد حان الوقت للانتقال إلى المفاوضات القائمة على نصوص.

إن ساموا، بوصفها دولة كبيرة في المحيط ودولة جزرية صغيرة نامية، تحتاج إلى أمم متحدة تنتج صكاً ملزماً قانوناً بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام. أمم متحدة تواصل الاعتراف بالضعف الفريد للدول الجزرية الصغيرة النامية أمام آثار تغير المناخ من خلال ضمان التنفيذ الفعال لمسار ساموا.

السيد الرئيس

بينما نلتزم بالنهوض بالوحدة من أجل الصالح العام والرخاء المشترك، فإن قدرتنا على القيام بذلك تكمن في تفردنا. لقد أصبحت الأمم المتحدة المحفل الأول لمعالجة المسائل التي تتجاوز الحدود الوطنية. والأمم المتحدة في موقع يمكنها من فهم ثقافتنا الفريدة، واحترام معتقداتنا المختلفة، وتبني اختلافاتنا ونحن نتحد لبناء المستقبل الذي نصبو إليه في شراكة حقيقية ودائمة. بارك الله في أسرتنا في الأمم المتحدة.

## المرفق الثالث عشر

## خطاب السيد موكيتسي ماجورو، رئيس وزراء مملكة ليسوتو

معالي رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات،

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة،

حضرات المندوبين الموقرين،

حضرات السيدات والسادة،

السيد الرئيس،

يسرني كثيراً أن أهنئكم على انتخابكم لإدارة أعمال هذه الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. هذا التكريم هو شهادة على ديناميتكم ومهاراتكم الدبلوماسية الأكيدة، وهو ما سيكون له بالغ الأثر الإيجابي على نتائج أعمال هذه الجمعية. وأؤكد لكم كامل دعم وتعاون وفد بلادتي خلال فترة ولايتكم.

واسمحوا لي أيضاً أن أشيد بسلفكم، البروفيسور تيجاني محمد بندي، على قيادته الممتازة للدورة الرابعة والسبعين. ونهنته أيضاً على المبادرات العديدة التي قام بها لتعزيز أعمال منظمتنا خلال الدورة الأكثر تحدياً في هذا القرن.

وللأمين العام أنطونيو غوتيريش، أعرب عن امتنان بلدي ودعمه للعمل الممتاز الذي ما زال يقوم به في مواجهة صعاب كبيرة. ونشيد به خصوصاً على جهوده في تحويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والتزامه بذلك. ونقدر أيضاً جهوده الدؤوبة في المهمة الشاقة لتعزيز وتبسيط هيكل السلم والأمن من أجل تحقيق تكامل أفضل بين مجالات منع نشوب النزاعات وصنع وبناء السلام. إن الجهد المبذول من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي خلال هذه الجائحة يستحق تنويعها خاصاً.

السيد الرئيس

أود أن أعرب عن تقديري لموضوع هذه الدورة: ”المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف“، الذي ليس موضوعاً ملائماً فحسب بل إنه أيضاً ملهم للغاية.

قبل ثلاثة أرباع قرن، تجمع أسلافنا في سان فرانسيسكو ووقعوا على ميثاق الأمم المتحدة.

ولهذا تصادف هذه الدورة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. نحن نفعل ذلك في وقت ومنعطف عصبيين في تاريخ البشرية، وهو ما يستدعي التفكير الجاد في دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين - المنظمة التي لا تزال البشرية تعلق عليها الكثير من الأمل والإيمان من أجل حياة أفضل للجميع.

ومنذ ذلك الحين، كانت الأمم المتحدة وستظل دائما رمزا للرغبة القوية لدى البشرية في إدارة شؤونها من أجل البقاء الأبدي. لقد حققت الأمم المتحدة خطوات كبيرة في التصدي للعديد من التحديات الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي. عندما هددت أشباح الحرب المظلمة بإغراق العالم في كارثة ذات أبعاد لا يمكن تصورها، استنفرت البشرية قوتها الذاتية لإجهاد صراع الفناء التام. ونذكر أيضا بأن الأمم المتحدة قد أدت دورا هاما في تخفيف حدة آلام إنهاء الاستعمار.

لا تزال أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ذات صلة اليوم كما كانت قبل ٧٥ عاما. كان على الأمم المتحدة أن تواجه حالات الأزمات في أنحاء كثيرة من العالم عملا بولايتها المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. ونظرا لأن مشاكل اليوم تتخذ طابعا عالميا أكثر من أي وقت مضى فإن تعددية الأطراف والتضامن أصبحا أهم من أي وقت مضى. ينبغي أن نظل ثابتين في وجه التهديدات التي تُعاود الظهور ضد تعددية الأطراف والتعاون العالمي. ونعتقد أن وضع استراتيجية متماسكة ومجدية للمستقبل، وتوفير الموارد المخصصة، وتبسيط الأولويات، إلى جانب القيادة المسؤولة والملمهة، هي الشروط الأساسية لتحقيق أُمم متحدة ذات صلة وحيوية للمستقبل. سيقطع ذلك شوطاً طويلاً نحو تحقيق المثل العليا التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة.

السيد الرئيس

تؤكد ليسوتو من جديد التزامها بتشجيع رؤية جماعية للأمم متحدة فعالة من أجل ضمان مستقبل مزدهر ودائم لجميع شعوبنا.

يشهد العالم بالفعل ثورة في نظم المعلومات وإدماجها في حياة الرجال والنساء والأطفال. ولا شك في أن تكنولوجيا المعلومات والعملة قد بدأتا، بالنسبة للبعض، في تحويل الإمكانيات النظرية إلى حقيقة، حيث أدى استخدام الحواسيب والنظم المعتمدة عليها إلى تحسينات في الظروف الصحية الأساسية وزيادة في متوسط العمر المتوقع والكفاءة والإنتاجية. وللأسف، فإن أغلبية الناس الذين استُبعدوا من هذا الازدهار ما زالوا يعيشون في أحوال الفقر المدقع. إن التحدي الذي تواجهه الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين هو القضاء على هذه الفوارق من خلال إدخال البلدان الفقيرة إلى العصر الرقمي.

السيد الرئيس

تأتي هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت حساس يواجه فيه العالم جائحة كوفيد-١٩ الفتاكة التي تسببت في ركود اقتصادي وفقدان فرص العمل والعديد من الوفيات في جميع أنحاء العالم. وقد فرض ذلك تحديات خطيرة على منظماتنا وكشف عن مواطن ضعف وهشاشة في المجتمعات والاقتصادات في جميع أنحاء العالم.

هذا الفيروس يهاجم الجميع بغض النظر عن العرق أو العقيدة أو الثراء أو الجنسية. والحالة مزرية في المناطق التي تعاني من الصراعات بسبب النظم الصحية التي انهارت. ونحن نشيد في هذا الصدد بالأمين العام على دعوته إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في جميع أنحاء العالم. نحن نؤيد تصميمه والتزامه بمكافحة هذه الجائحة. وتعتقد ليسوتو أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ بشكل جماعي تدابير تركز على اتباع نهج شامل وتنسيق وثيق داخل الأمم المتحدة لاحتواء انتشار الفيروس. وينبغي للتدابير المتخذة لمكافحة الجائحات في المستقبل أن تشمل تيسير الحصول على اللقاحات والأدوية والمعدات الأساسية. الجائحات لا تحترم الحدود الداخلية أو الخارجية. وقد أصبح التعاون والتآزر بين الدول وفيما بينها، بما في ذلك الركائز الأساسية لتعددية الأطراف، أكثر أهمية من أي وقت مضى.

السيد الرئيس،

لقد أدت آفة الفيروس التاجي إلى تفاقم ضعف المحتاجين وبث الخوف واليأس بين الذين يعيشون في ظل ظروف الاضطهاد. إننا ندين جميع الأعمال التي تؤدي إلى تشريد النساء والأطفال.

وتقدر ليسوتو الدور القيادي الذي تقوم به وكالة الأمين العام والمديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على عملها الاستثنائي في قيادة الجهود العالمية الرامية إلى تحسين مستويات معيشة المرأة وحقوقها، ولا سيما إطلاق برنامج القضايا الجنسانية في العمل الإنساني المعني بجائحة كوفيد-١٩. ونثني على جميع الجهود المبذولة لتعبئة منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تساعد في التدخلات الإنسانية والأمنية.

السيد الرئيس،

تقدر ليسوتو وترحب بالتقرير المرحلي المؤثر لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ الذي قدمه الأمين العام بشأن أهداف التنمية المستدامة، وتساند مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. يكشف هذا التقرير عن إحراز بعض التقدم الكبير في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولكن من نافلة القول أن المجتمع الدولي لا يسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق ذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

كما أنه أمر صادم أن نعلم أن عدد الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية قد ازداد، خاصة في البلدان التي تشهد أوضاعاً خاصة مثل ليسوتو، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بينما تفيد التقارير بأن تغير المناخ يحدث بوتيرة أسرع بكثير مما كان متوقعاً.

إننا نجتمع هنا، وإن كان اجتماعنا إلكترونياً، في وقت مناسب خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، والتي تتزامن مع عقد العمل الذي يهدف إلى زيادة الزخم وجهود تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي الواقع، لم يكن التزامنا بتعزيز الشراكات والتعاون الدولي بهذا القدر من الأهمية على الإطلاق من أجل توفير الحلول لتحدياتنا العالمية الجماعية.

وبحكم أن ليسوتو من أقل البلدان نمواً وبلد غير ساحلي، وتتسم بضعف الاقتصاد الكلي وهشاشة حيز السياسات المالية، فإنها ستتحمل وطأة اجتماعية اقتصادية ثقيلة للجائحة، وبالتالي ستظل معرضة لخطر كبير بأن تُترك خلف الركب.

السيد الرئيس

ليسوتو، التي دمرها الفيروس التاجي وأضعف نظامها الصحي، قد لا تحقق هدف التنمية المستدامة المتعلق بالصحة. وندعو في هذا السياق الشركاء في التنمية والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية إلى دعم البلدان النامية غير الساحلية، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الضعيفة المماثلة، مثل ليسوتو، مع توفير الموارد اللازمة للتصدي لهذه الأزمة، التزاماً بعدم ترك أي شخص خلف الركب.

وبينما تعترف ليسوتو بأن التعليم المنصف والجيد يشكل جزءاً من التنمية البشرية، يؤسفني أن أبلغ هذا التجمع الافتراضي الموقر أن الجائحة الحالية تتسبب في حالة طوارئ تعليمية لها آثار مدمرة على الأطفال في بلدي. ومن المتوقع بالتأكيد أن يؤدي الإغلاق المفاجئ للمدارس لأكثر من أربعة أشهر إلى تراجع في نتائج التعليم. وفي الواقع تحذر اليونسكو من احتمال أن يترتب على إغلاق المدارس زيادة معدلات ترك الدراسة، وهو ما سيمسّ المراهقات أكثر من غيرهن، وسيزيد من ترسيخ الفجوة بين الجنسين في التعليم، وسيؤدي إلى زيادة احتمالات سقوط الضحايا للاستغلال الجنسي والحمل المبكر والزواج المبكر القسري. ولهذا السيناريو نتائج سلبية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم والفقير والصحة والشؤون الجنسانية.

السيد الرئيس

لا يزال تغير المناخ أحد التحديات الكبرى، ويهدد الجهود التي نبذلها لتحقيق التنمية المستدامة. تمتلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مستويات مختلفة من القدرات والموارد لمعالجة

أسباب تغير المناخ وآثاره. وفي ضوء كل ذلك، تدعو ليسوتو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة على الصعيد العالمي وفي إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للتعبئة من أجل التصدي للأزمات ووضع العالم على المسار الجماعي من أجل الانتعاش المرن والموضوعي والمستدام.

السيد الرئيس

إن التقليل المؤسف والذي لا مفر منه لعمل لجنة وضع المرأة بسبب الجائحة قد أعاق التقدم وعرقل عرض أفضل الممارسات من جانب الدول الأعضاء.

ومع ذلك يسرنا أن الجمعية العامة اعتمدت في آذار/مارس من هذا العام إعلاننا سياسيا تزامن مع الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وهما ما زالا خطة التحول الشاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وقد أحرزنا منذ اعتمادهما في عام ١٩٩٥ تقدما كبيرا في حقوق النساء والفتيات.

ونحن في ليسوتو نحرز تقدما في مجال تمثيل المرأة في الأدوار القيادية. فهناك تمثيل كبير لها على مستويات صنع القرار، بما في ذلك في القطاع الخاص.

السيد الرئيس

لا تزال ليسوتو مقتنعة بأن الأمم المتحدة هي المؤسسة العالمية الوحيدة التي يمكنها أن تحمي السلام العالمي وتكفل بقاء الجميع. وإذ نتوقف للتفكير والتأمل في الماضي، بدأ يظهر نمط جديد من المصادمات العرقية داخل الدول، وأصبحت هناك أبعاد جديدة ذات أهمية متزايدة في الأمن الدولي. تشمل هذه الأبعاد ما يلي؛ انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، وتجارة الأسلحة غير المشروعة والاتجار بها، والاتجار بالمخدرات، والضغط التي تتم ممارستها على جهود حل الصراعات وبناء السلام، وأخطار الظلم الاجتماعي والاقتصادي، ومحنة المهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا. وفي الوقت نفسه تطل العنصرية بوجهها القبيح في بعض أنحاء العالم، وهو ما يهدد مكاسب حضارية لا حصر لها.

لقد كان سجل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام في الماضي القريب سجلا متضاربا. كان لدينا نجاح تام في بعض الأماكن، ولكن في أماكن أخرى كان النجاح بعيد المنال. ولذلك سوف ينصب عزمنا على ضمان ضبط آلياتنا لصنع السلام وحفظ السلام لأقصى درجات الدقة. أولا، يجب جعل تمويل عمليات حفظ السلام قائما على أساس أكثر أمانا. إن المتأخرات المستمرة، مثل تلك التي شهدناها مؤخرا، لا يمكن إلا أن تؤثر سلباً على جهود حفظ السلام التي تبذلها منظماتنا.

ثانياً، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لصنع السلام والدبلوماسية الوقائية، مما يقلل من احتمالات نشوب الصراعات، مع ما يترتب عليها من تكاليف. إن استراتيجية درء نشوب الصراعات ترتبط بطبيعة الحال ارتباطاً وثيقاً بجهود الأمم المتحدة في ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لأن بذور الاضطرابات الوطنية تترسخ وتنت في تربة الفقر. أخيراً وليس آخراً، الطابع المتغير للتحديات التي تواجه مجلس الأمن يتطلب إعادة هيكلة ذلك الجهاز ليبر عن الحقائق المتغيرة للعلاقات الدولية الراهنة. إن معظم مسائل السلم والأمن الدوليين التي يتناولها المجلس حالياً تتعلق بالبلدان النامية أو البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وبالتالي فمن المعقول أن نقترح أن يتضمن تكوين مجلس الأمن نسبة ملائمة من البلدان النامية في الفئتين الدائمة وغير الدائمة على السواء، تمثيلاً مع توافق آراء إزولويني.

لقد استمرت المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح المجلس في معالجة مسألة التمثيل العادل على أساس زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. ومن المشجع أن نلاحظ أن المناقشات أظهرت تأييداً عاماً للحاجة إلى زيادة عدد أعضاء المجلس، ولا سيما من البلدان النامية، وما استتبع ذلك من ضرورة استعراض تكوين المجلس. وجهة النظر العامة ترى أن حجم وتكوين المجلس الموسع ينبغي أن يعبراً على نحو أدق عن الطابع العالمي للأمم المتحدة والحقائق الراهنة. وتم كذلك التسليم بأن مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضاء الأمم المتحدة ومفاهيم التمثيل والتوزيع العادلين، والشرعية، والفعالية والكفاءة ينبغي أن تكون بمثابة مبادئ توجيهية لإصلاح مجلس الأمن.

السيد الرئيس

لا تزال هناك مسائل سياسية عديدة تشغلنا. لقد تغلب شعب إسرائيل والفلسطينيون على عقبات هائلة. ومع ذلك فإن أصعب المسائل وأكثرها إثارة للخلاف ما زالت دون حل. إن عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط هذه تكنسي أهمية قصوى، ولذلك يجب التفاوض بشأنها في ظل إحراز تقدم مستمر ومرص. إننا نحث المجتمع الدولي على الاستجابة لاحتياجات الشعب الفلسطيني على وجه السرعة وعلى النحو الملائم وبسخاء وبشكل عملي ومرن مع التركيز على مركزية حقه غير القابل للتصرف في السيادة. ويجب أن تتناسب الإنجازات مع التوقعات.

على مدى السنوات الـ ٢٩ الماضية والجمعية العامة للأمم المتحدة توافق، دون جدوى، على تصويت سنوي يدين الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ونتيجة لذلك، تعرض شعب كوبا لمصاعب لا مبرر لها، والتي ظلت بلا هوادة حتى خلال الجائحة العالمية التي تتطلب تعاوناً إنسانياً دولياً.

إننا نجدد دعوتنا إلى رفع هذا الحصار الذي كان له أثر سلبي على اقتصاد ذلك البلد وتسبب في مشقة للشعب الكويتي.

وفي أفريقيا، حدثت تطورات هامة كثيرة فيما يتعلق بحفظ السلام يتعين فهمها في سياق التغيرات التي طرأت على البيئة الدولية. لقد أطلقت البلدان الغربية عدة مبادرات تهدف إلى تحديد السبل التي يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد بها أفريقيا على مواجهة تحديات منع نشوب الصراعات وإدارتها. وبينما تقدر أفريقيا هذه البوادر من شركائها الخارجيين، وذلك من منطلق عزمها على مكافحة الصراعات في القارة، نود أن نذكر المجتمع الدولي بالدور الأساسي للأمم المتحدة بوصفها حارسة للسلام والاستقرار العالميين في كل مكان، بما في ذلك أفريقيا.

إن تصميم أفريقيا على التصدي لمشكلة الصراعات في القارة، من خلال الاتحاد الأفريقي، ينبغي ألا يُساء تفسيره على أنه يعفي الأمم المتحدة من مسؤوليتها عن السلم والأمن فيما يتعلق بأفريقيا.

الحالة في الصحراء الغربية تستحق أيضاً اهتمامنا. لقد أكدت الجمعية العامة باستمرار على حق شعب الصحراء الغربية غير القابل للتصرف في تقرير المصير. إننا نعرب عن خيبة أملنا لعدم إحراز تقدم في هذا الصدد. لقد انقضت ٢٩ سنة منذ أن وافق مجلس الأمن على خطة التسوية وأنشأ فيما بعد بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبالولاية اللازمة لتنفيذ الخطة. ولذلك من المؤسف أنه لم يتم إجراء الاستفتاء على تقرير المصير، ويبدو أن مجلس الأمن متردد في استخدام جميع الأدوات الدبلوماسية المتاحة له لضمان الامتثال لخطة السلام. ستواصل ليسوتو الوقوف إلى جانب شعب الصحراء الغربية في سعيه إلى الاستقلال.

وختاماً، يتطلع وفد بلادي إلى التعاون الوثيق معكم ومع جميع الدول الأعضاء الأخرى خلال العام المقبل من أجل النهوض برؤية جماعية للأمم المتحدة تمثيلية وفعالة حقاً لضمان مستقبل مزدهر ودائم لجميع شعوبنا.

شكراً لكم.

## المرفق الرابع عشر

## خطاب السيد ستيفان لوفين، رئيس وزراء السويد

أصحاب السعادة،

إننا نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في خضم جائحة عالمية - وهي جائحة فرضت ضغوطاً هائلة على مجتمعاتنا وأسرنا. أود أن أتقدم بخالص التعازي في الأرواح التي أزهقت.

إن مثل هذه الأوقات تضع مرونة مجتمعاتنا وتعاوننا الدولي موضع الاختبار. وعلينا أكثر من أي وقت مضى أن نعمل معاً متضامنين.

وبهذه الروح، اشتركت السويد وقطر في رئاسة المفاوضات بشأن "الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة"، والذي اعتمد في ٢١ أيلول/سبتمبر. لقد بعثت الدول الأعضاء برسالة قوية لدعم نظام دولي قائم على القواعد وتعددية الأطراف. نحن جميعاً نعيد الالتزام بتعزيز التعاون الدولي، الذي تكون في صميمه أمم متحدة حديثة ومبتكرة وشاملة للجميع.

لدينا الآن فرصة نادرة لبناء مجتمعات أفضل - مجتمعات أكثر قدرة على الصمود. ولدينا الفرصة لمواجهة التحديات المشتركة:

- الجائحة،
- أزمة المناخ،
- اتساع أوجه عدم المساواة،
- انتهاكات القانون الدولي،
- والتهديدات التي يتعرض لها السلام الدولي.

ولكي يتم وضع عقد اجتماعي جديد واتفاق عالمي جديد، كما دعا الأمين العام غوتيريش في محاضرة مانديلا التي ألقاها مؤخرًا.

أصحاب السعادة،

تؤيد السويد بالكامل قيادة الأمم المتحدة للجهود العالمية للتصدي لكوفيد-١٩، وتقدر الدور الحاسم لمنظمة الصحة العالمية.

وقد ساهمت السويد حتى الآن بأكثر من ١٧٠ مليون دولار في جهود التصدي العالمية. ولقد أعربتُ مع عدد من زعماء العالم عن التزامي بضمان الوصول العادل والعالمي إلى لقاحات كوفيد-١٩ في المستقبل. فلن يسلم أحد حتى يسلم الجميع. إن تأمين الحصول على اللقاحات هو تحدٍ عالمي يتطلب التعاون والتضامن الدوليين.

أصحاب السعادة،

يُعد تغير المناخ إحدى المسائل الأكثر إلحاحاً في عصرنا هذا. في جميع أنحاء العالم سار الشباب والشيوخ معا في الشوارع مطالبين صانعي القرار مثلنا بالتصرف وفقا للتوصيات العلمية. يجب أن نعيد تشكيل مجتمعاتنا وأن نخفض الانبعاثات. وتسعى السويد جاهدة لتكون أول دولة رفاهية خالية من الوقود الأحفوري ولكنها ترحب بكل منافسة تسعى لانتزاع هذا التفوق منا.

وسنواصل العمل مع القطاع الصناعي لتحقيق صافي الانبعاثات الصفرية، ليس أقلها داخل "المجموعة القيادية للتحويل في مجال الصناعة" التي أطلقناها مع الهند في مؤتمر قمة المناخ في العام الماضي. إننا ندعو إلى مساهمات أكثر طموحا على الصعيد الوطني في إطار اتفاق باريس. وسنعمل من أجل التوصل إلى نتيجة طموحة في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في غلاسكو.

أصحاب السعادة،

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة يجب علينا تكثيف تصميمنا على ضمان عدم ترك أحد خلف الركب. إن ضمان المشاركة المتساوية لكل فرد، بغض النظر عن نوع جنسهم وتوجههم الجنسي، أمر ضروري لتحقيق خطة ٢٠٣٠.

إن الجائحة الحالية تفاقم ما هو قائم لدينا من تمييز وعدم مساواة وخطر العنف الجنسي والجنساني. وهي تؤثر تأثيرا غير متناسب على حصول النساء والفتيات على الخدمات الصحية الأساسية. ويجب أن يكون التمويل الكبير للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية من الأولويات.

وتتيح الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لـ "إعلان ومنهاج عمل بيجين" التاريخيين فرصة لتكثيف جهودنا من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. والسويد مستعدة للاضطلاع بدور قيادي في "تحالف العمل العالمي من أجل العدالة والحقوق الاقتصادية" التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويسعدني أن أرى أن آخرين قد انضموا إلى السويد في اتباع سياسة خارجية نسوية.

أصحاب السعادة،

إن هذه الجائحة تفرض ضغطاً هائلاً على قدرة المؤسسات الديمقراطية على العمل، كما أن لها عواقب وخيمة على حقوق الإنسان. هناك عدد كبير جداً من القادة والحكومات تستخدم الجائحة ذريعة في محاولاتهم لإسكات المعارضة والمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وستواصل السويد تعزيز مبادرتنا "حملة من أجل الديمقراطية" التي تهدف إلى تعزيز احترام المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني والقانون الدولي. ونحن نؤيد دعوة الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان.

أصحاب السعادة،

لقد فقد ملايين البشر في جميع أنحاء العالم وظائفهم وسبل عيشهم بسبب هذه الجائحة. ويمكن للحوار الاجتماعي في مكان العمل أن يساعد على التخفيف من أثر الجائحة وأن يصيغ الحلول. نحن بحاجة إلى انتقال مستدام في سوق العمل العالمي، وهذه مسألة عملت عليها عن كثب مع رئيس جنوب أفريقيا، سيريل رامافوسا، عندما شاركنا في تحرير تقرير منظمة العمل الدولية عن مستقبل العمل. وتدعو السويد المزيد من البلدان للانضمام إلى شراكة "الصفقة العالمية من أجل العمل اللائق والنمو الشامل".

وقد شهدنا أيضاً إدخال حواجز تجارية خلال هذه الجائحة. إن التجارة الحرة والعادلة والمستدامة هي مفتاح لخلق فرص عمل جديدة وزيادة الرخاء. وتضطلع منظمة التجارة العالمية بدور أساسي في دعم نظام تجاري دولي قائم على القواعد.

هناك أعداد قياسية من الناس في جميع أنحاء العالم تحتاج إلى مساعدات إنسانية من أجل البقاء. الصراع الذي طال أمده في اليمن أسفر عن أكبر أزمة إنسانية في العالم. إنني أحث الجهات المانحة على تكثيف دعمها للاستجابة الإنسانية. نحن ندعم جهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة ونحث الأطراف على الاتفاق فوراً على وقف إطلاق النار، والمحادثات السياسية الشاملة، ومواصلة تنفيذ اتفاقي ستوكهولم والرياض.

ونعرب عن تضامننا ودعمنا للشعب اللبناني في أعقاب الانفجار الذي وقع في بيروت.

أصحاب السعادة،

إن الإرهاب خطر على السلم والأمن الدوليين، وتؤيد السويد والاتحاد الأوروبي بقوة تنفيذ دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. تقع على عاتق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مسؤولية هائلة. ولكي ينجح في المهمة الموكلة إليه المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين يجب إصلاحه من أجل التصدي بفعالية للتحديات الحالية والمستقبلية.

تبقى مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية أمراً ضرورياً. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً دعمه المتواصل للمحكمة الجنائية الدولية.

إن نفوذ المرأة - في عمليات السلام والتحويلات السياسية والانتعاش من الأزمات - هو أمر بالغ الأهمية. يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ يجب أن يكون عاماً من العمل الملموس.

تظل السويد شريكا نشطا للأمم المتحدة من خلال:

الدعم المالي الأساسي،

- الدبلوماسية،

- الوساطة،

- وبوصفها مساهمة بالعسكريين وأفراد الشرطة في عمليات الأمم المتحدة للسلام، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. إننا نتابع بقلق شديد آخر المستجدات في قطاع غزة. لانتقال السلمي والسريع إلى القيادة المدنية، مع إجراء انتخابات ديمقراطية، هو أمر حيوي.

إن ضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم وسيفاستوبول وعدوانها في شرق أوكرانيا يشكلان انتهاكين خطيرين للقانون الدولي، ويشكلان تحدياً للأمن العالمي ويسببان معاناة إنسانية. إن موقف الاتحاد الأوروبي واضح بشأن ضرورة تنفيذ اتفاقات مينسك. وتدين السويد والاتحاد الأوروبي بأشد العبارات الممكنة تسميم زعيم المعارضة الروسية أليكسي نافالني. يجب على الحكومة الروسية التحقيق في محاولة الاغتيال هذه بدقة وشفافية. ويجب تقديم المسؤولين إلى العدالة.

نحن نؤيد التوصل إلى حل تفاوضي لدولتين تعيشان في سلام وأمن بوصف ذلك الوسيلة الوحيدة القابلة للتطبيق لحل الصراع بين إسرائيل وفلسطين. ويجب أن يستند هذا الحل إلى المعايير المتفق عليها دولياً وإلى إنهاء الاحتلال. إن موقف الاتحاد الأوروبي واضح: ضم الأراضي المحتلة غير قانوني.

وفي سورية، لا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا من خلال حل سياسي يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وقد تعهدت السويد مؤخراً في مؤتمر بروكسل ٤ بتقديم ٩٦ مليون دولار للاستجابة للأزمة.

وعلى الرغم من وجود الكثير من التحديات في جميع أنحاء العالم إلا أن هناك أيضا أملاً. لدى السودان الآن فرصة لا تُتاح إلا مرة كل جيل. لقد نزلت النساء والشباب إلى الشوارع في عام ٢٠١٩ مطالبين بالتغيير السياسي، وأعقب ذلك اتخاذ قرارات سياسية شجاعة. يستحق السودان دعمنا في مساره الصعب نحو الديمقراطية.

أصحاب السعادة،

في العام القادم ستولى السويد رئاسة "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا". وستكون أولويتنا الرئيسية هي العمل من أجل حل للصراعات يستند إلى المفهوم الشامل للأمن الخاص بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي جوهره الديمقراطية وحقوق الإنسان. لا بد من التمسك بالنظام الأمني الأوروبي، وليس إعادة التفاوض عليه.

إن السويد تشعر بالجزع إزاء الحالة في بيلاروس عقب الانتخابات التي جرت في ٩ آب/ أغسطس، والتي لم تكن حرة ولا نزيهة. إن القمع المتزايد للمتظاهرين السلميين والصحفيين وزعماء المعارضة أمر غير مقبول. نحن نتضامن مع الشعب البيلاروسي في رغبته في ممارسة حقوقه الديمقراطية الأساسية. وما زلنا ندعو القيادة البيلاروسية إلى وقف القمع والدخول في حوار حقيقي مع المعارضة. ونحن على استعداد لتيسير هذا الحوار.

أصحاب السعادة،

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لقصف هيروشيما وناغازاكي بالقنبلة الذرية. إنها بمثابة تذكير مأساوي بالعواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية. إن التهديد النووي قائم كما كان دائما. لقد تم التخلي عن معاهدات تاريخية أو تم تعريضها للخطر، ويجري تطوير قدرات نووية جديدة. إننا ندعو الولايات المتحدة وروسيا إلى الاتفاق على تمديد المعاهدة الجديدة بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها "معاهدة ستارت الجديدة"، وندعو الصين إلى الانضمام إلى المحادثات بشأن ترتيبات المتابعة.

وفي إطار دبلوماسيتنا المتعددة الأطراف لنزع السلاح، فإن السويد - مع ١٥ دولة غير حائزة للأسلحة النووية - تواصل السعي إلى تنفيذ مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي، والتي تهدف إلى الإسهام في إنجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار.

نحن نؤيد بقوة، مع الاتحاد الأوروبي، التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة.

وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التقيد بالتزاماتها الدولية واتخاذ خطوات نحو نزع السلاح النووي.

وما زلنا ملتزمين بالتوصل إلى حل سلمي للحالة في شبه الجزيرة الكورية.

أصحاب السعادة،

سوف تكبر الأجيال القادمة في عالم مختلف. ولدينا الآن الفرصة لتحديد اتجاهه.

ستقوم السويد، مع بلدان أخرى، بحشد الدعم للأمين العام في دفع جدول أعمالنا المشترك الذي نص عليه إعلان الذكرى السنوية الخامسة والسبعين.

- معاً يمكننا بناء مجتمعات أفضل.

- معاً يمكننا بناء مجتمعات أقوى.

- ومعاً يمكننا التصدي للتحديات التي تنتظرنا. شكراً لكم.

## المرفق الخامس عشر

خطاب السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية والخدمة العامة والأمن الوطني والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، المندوبون الموقرون والأصدقاء،

قبل ٧٥ عاماً أسس أسلافنا هذه المؤسسة النبيلة باعتبارها المنبر الدولي الرئيسي لتعزيز الكرامة والأمن والحرية للجميع. أمنا المتحدة، التي تشكلت في خضم توترات سياسية شديدة ومعاناة إنسانية جسيمة نجمت عن حروب عالمية سابقة، كانت بمثابة أكثر محاولات الجنس البشري مصداقية لتأمين مستقبل سلمي ومزدهر لجميع الأمم والشعوب. مع ذلك، ونحن نجتمع اليوم في ظل جائحة كوفيد-١٩ - التي لم نشهد لها مثيلاً منذ أكثر من قرن - فإن المستقبل الذي نصبو إليه، والذي نستحقه جميعاً بحق، يبدو في خطر شديد.

وسط المد المتصاعد لتغير المناخ؛ وآفة التصحر وتدهور الأراضي، بما في ذلك بمنطقة الساحل؛ والتحديات التي تواجه التنوع البيولوجي؛ وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الاقتصاد العالمي؛ وتضارب وتناقضات نظام متعدد الأطراف غير متوازن تُطبق فيه المعايير والقواعد بشكل يناسب ويحايي الأقوياء، والدعوات المدوية من أجل إصلاح عالمي وتحديد تعددية الأطراف تتردد صداها بصوت أعلى من أي وقت مضى. إننا في الواقع عند مفترق طرق هام. هناك حاجة ماسة إلى أمم متحدة تعمل بشكل جيد، وتصلح لغرض صون المبادئ الأساسية للمساواة في السيادة، والسلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي لجميع الدول، مع التصدي للقضايا الحاسمة في عصرنا.

السيد الرئيس،

لقد كشف كوفيد-١٩ النقاب عن حقيقة لا جدال فيها وهي أن العمل المنسق المتعدد الأطراف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة هو أضمن طريق لتحقيق السلم والأمن العالميين. في عالمنا هذا المترابط بشكل متزايد والمعلوم بشكل مفرط، نحن نحمي أنفسنا عندما نحمي جيراننا. السلم والأمن هما في الحقيقة من المثل العليا للهوية الجماعية، والتي تتشكل من خلال العلاقات المستقرة. لا يمكن التصدي للتحديات الملحة لعصرنا ببناء الجدران، ولا يمكن التصدي لها بفعالية من خلال الانزواء في ركن الانعزالية القومية. يجب أن نبني الجسور. ويجب أن نقف جنباً إلى جنب مع أشقائنا وإخواننا في جميع أنحاء العالم ونحن نتشغل بعضنا البعض من كوفيد-١٩. وفي هذا الصدد، تشيد سانت فنسنت وجزر غرينادين بجميع العاملين في الخطوط الأمامية والمستجيبين الأوائل - "أبطالنا المجهولين" - الذين بفضل إسهاماتهم وتضحياتهم المتفانية بقي الكثيرون منا

في أمان طوال هذه الجائحة. كما نعرب عن تعاطفنا مع العديد من الأسر التي تحملت المعاناة طوال هذه المحنة. نحن نقف معكم في إحياء ذكرى أحبائكم. يجب علينا ”الحفاظ على الإيمان“، وأكثر من ذلك.

السيد الرئيس،

الحقيقة البسيطة هي أن جائحة كوفيد-19 قد أدت إلى تغيير كبير في ظروف الحياة والمعيشة والإنتاج. ولا يمكن التصدي لأي من التحديات الهائلة الناشئة عن هذا الوضع المتغير من خلال التدرجية أو البراغماتية المبسطة التي لا تتجاوز مجرد التلاعب بالاقتصاد السياسي القائم من قبل. مما لا شك فيه أن الإبداع البشري والعلم سوف ينتجان لقاحاً في غضون الأشهر القليلة القادمة أو السنة المقبلة، وأن معدل الإصابة بكوفيد والعلاج بالمستشفيات والوفيات سوف تنخفض على الصعيد العالمي.

ولكن لا تزال هناك أسئلة تؤرقنا: هل سيكون اللقاح متاحاً بأسعار زهيدة وعلى نطاق عالمي لجميع الشعوب في جميع أنحاء العالم؟ أم أن توزيعه سيكون مختلفاً داخل البلدان وعبرها إلى الحد الذي من المرجح أن تخرج معه صرخة مدوية تصم الآذان لتقول: ”ألا يهم سوى حياة الأغنياء؟“ إن النوايا الحسنة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مثل منظمة الصحة العالمية قد تقلل من عدم المساواة في النتيجة المختلة ولكن من المرجح أن تكون آثارها مجرد هامشية ما لم يكن هناك اتفاق دولي قابل للتنفيذ وقائم على القواعد بين جميع البلدان وشركات الأدوية الكبرى لجني ثمار العلم والإبداع البشري على نطاق عالمي وبأسعار معقولة. فلا يمكن أن تكون هي النتيجة المعتادة المتمثلة في تقديم أرباح الشركات على حياة البشر وسبل العيش والتضامن الاجتماعي والأمن.

وحتى لو يرقى المجتمع الدولي، في حالة كوفيد-19 هذه، إلى مستوى التحدي ويؤكد أن الإيمان والنوايا الحسنة دون الأمور العملية هي وهم، هل سيكون ذلك مجرد استجابة عرضية تترك النظام العالمي القائم من قبل في محله إلى أن تظهر الجائحة التالية، والتي لا مفر منها؟ يتعين إعادة تكوين هذه الدائرة الخطيرة غير المنطقية بتوافق آراء عالمي ليس مجرد ”إعادة البناء بشكل أفضل“ بل أيضاً لإعادة البناء على النحو الأمثل وبشكل دائم لمصلحة البشرية جمعاء.

وفي الأساس، سيدي الرئيس، يزول النظام القديم أمام أعيننا نتيجة لجائحة كوفيد-19، ولكن لم يخرج بعد إلى حيز الوجود نظام جديد. في الواقع، لا توجد لدينا حتى عملية انتقال إلى حالة أفضل ومثلى ودائمة. ما زلنا نتشاجر حول مسائل غير ذات أهمية، ونصر على الكثير من الأمور الهامشية، ونوجه أنظارنا بعيداً عن الأحداث الرئيسية، مجازاً.

من البديهيات، التي تتجاهلها مرارا الدول القوية على الصعيد العالمي والطبقات الحاكمة في البلدان المهيمنة، أن تحدياتنا العالمية المركزية لا يمكن حلها بمعزل عن بعضها البعض أو بشروط الأقوياء فقط. ومع ذلك تأتي ردود الفعل القديمة، وتضر حتماً بالأقوياء والضعفاء، وإن لم يكن بنفس القدر. ولذا ينتهي بنا الأمر، مجازاً، برجل فخور يجهل ما هو أكثر وثوقاً به.

إن العقل السليم والتفكير الناضج يخلصان إلى أنه على مدى السنوات الخمسين الماضية من الحضارة الإنسانية المهيمنة، وفروعها المتصقة، تفجرت النزعة الفردية والحرية اللتان تمخضا عن توسع هائل في المساحات الشخصية والمالية والتكنولوجية والاجتماعية. وقد تم رفع الفردية المفتتة إلى قمة التقدم؛ وأصبح التضامن الاجتماعي مهترئاً، ومزقاً، وضئيلاً مثل سلعة جماهيرية. وهكذا تأتي جائحة فيتعين على الفرد المفتت أن يعتمد على السلوك الجماعي الجيد والحكيم من جيرانه كي يبقى بصحة جيدة. هذا المستحيل لا يمكن تحقيقه بسهولة في نظام اجتماعي تسوده النزعة الفردية وشريعة الغاب. ومجازاً، لقد حلت الكارثة.

ولذلك، على الصعيد الداخلي في مجتمعاتنا، ينبغي لنا في هذا الوضع الحالي المتغير أن نبني فرداً اجتماعياً، وليس فرداً مفتتاً؛ ويجب أن يستند هذا الفرد الاجتماعي بالضرورة إلى مطلب التضامن الاجتماعي. علينا أيضاً أن نبدأ وأن نضع بين الدول اتفاقاً جديداً للتضامن الدائم، كما فعلنا في جماعتنا الكاربية، وبنجاح كبير، على الرغم من محدودية الموارد.

ن أمنا المتحدة ووكالاتها المتخصصة هي الساحات لوضع اتفاق عالمي طموح ومتجدد، ليس لحكومة عالمية، بل لمجتمع حقيقي من الأمم ومن خلال تعددية أطراف حسنة النية وتستند إلى القانون الدولي. وهذه ليست مجرد ممارسة تقنية، بل ممارسة سياسية عميقة من الطراز الأول يُصاغ فيها هذا الاتفاق المعاد تنشيطه بفعالية على تربة خصبة من الالتزام الحقيقي بين جميع الأمم. دعونا نرتفع بالبشرية إلى مرتبة أعلى!

وفي هذا الصدد، يتعين على الدول القوية أن تتراجع عن القيود الانفرادية وغير السلمية والمتحيزة التي تفرضها على الدول الأضعف. القائمة طويلة وتشمل: الجزاءات الانفرادية؛ استخدام النظام التجاري والمصرفي والمالي كسلاح؛ إساءة استخدام واستغلال ما تُسمى "القوائم السوداء" من جانب البلدان المتقدمة النمو ضد البلدان النامية؛ الإنهاء الانفرادي لعلاقات المراسلة المصرفية لأسباب واهية ومنافقة تماماً؛ حرق القانون الدولي، وبصورة عشوائية، لخدمة مصالح قومية ضيقة بشأن هذه القضية أو تلك، بما في ذلك المسألة الوجودية المتعلقة بتغير المناخ؛ والزج بالدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الهوامش المستهلكة للاقتصاد السياسي العالمي.

السيد الرئيس،

كدولة جزرية صغيرة نامية تواجه مزيجاً استثنائياً وفريداً من الظروف الوجودية، بدءاً من نقاط ضعفنا المتأصلة كالاقتصاد صغير مفتوح ويسهل اختراق حدوده، إلى إرث التخلف الذي تبقى في أعقاب الاستعمار الاستيطاني الأوروبي، والإبادة الجماعية للسكان الأصليين، واستعباد الأفارقة، وعبودية الماديريين والهنود، فإن سانت فنسنت وجزر غرينادين قد خطت خطوات هائلة وبشكل هادف نحو تحقيق خطة تنمية تقدمية محورها الإنسان. مع ذلك، وعلى الرغم من بذلنا قصارى جهدنا، فإن الآثار الاقتصادية الكارثية المترتبة على الركود العالمي الناجم عن كوفيد-19 تهدد بعرقلة تقدمنا.

وهذه الآثار الضارة، والمحسوسة بالفعل بشكل غير متناسب عبر بلدان الجنوب، تنبع من الانخفاض الحاد في التحويلات المالية؛ والتعطل الكبير في حركة التجارة والسفر والنشاط الاقتصادي؛ والآثار السلبية على الرفاه الاجتماعي، حيث يتم تحويل الموارد المحدودة إلى إنقاذ الأرواح. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وبدون تمويل يمكن التنبؤ والثوق به من خلال القروض الميسرة، وبدون زيادة المساعدة الإنمائية، والأشكال المرنة والمبتكرة لتخفيف عبء الديون، فإننا نخاطر بالوقوع في مزيد من التخلف - غير قادرين على صون خططنا للتنمية البشرية أو توفير الحماية الاجتماعية اللازمة للعديد من أبناء شعوبنا. وتحاشياً لهذه الآفاق القاتمة، هناك حاجة ملحة إلى إصلاح طموح للهيكلة المالي الدولي الذي يأخذ في الاعتبار الوضع الاستثنائي لدولنا الجزرية الصغيرة.

السيد الرئيس،

إن استمرار استخدام الحصار الاقتصادي غير القانوني واللاإنساني المفروض على جمهورية كوبا، والجزاء الاقتصادية الانفرادية المفروضة بغرض تأجيج القلاقل الاجتماعية كجزء من خطة تستهدف "تغيير النظام" تحركها جهات خارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، هي من الأمثلة المشينة على كيفية تدنيس قواعد ومبادئ القانون الدولي من أجل القوة والمصلحة الذاتية. وعلى الرغم من التحديات الخطيرة التي تواجهها كوبا وفنزويلا، لا تزال حكومتنا البلدين وأبناء شعبيهما نماذج للصدقة والتضامن، حيث يرسلون ألوية طيبة وإمدادات أساسية للتصدي لكوفيد-19.

إنه التناقض الهزلي المتمثل في أن أولئك الذين يستخدمون شعار حقوق الإنسان كغطاء للعمل الانفرادي يتعمدون حرمان ملايين البشر، الذين يعيشون في بلدان قريبة وبعيدة، من حقهم في الكرامة والتنمية عن طريق استخدام أدوات السياسة الخارجية الأكثر تعجيزاً. إن المعاناة الهائلة التي يعانيها الشعب السوري، نتيجة للصراع الذي لم يختاره، والقوى الجيوسياسية التي لا يمارس أي نفوذ عليها، تشكل مثلاً رئيسياً لمفارقة التدخل الإنساني. وعلى نحو مماثل، أدى تكالب مجموعة من القوى المتناقضة في اليمن إلى حدوث أزمة إنسانية ذات أبعاد هائلة. يمكن القول إن سورية

واليمن هما أكبر كارثتين في العالم تتطلبان أشكالاََ بناءً من المشاركة المتعددة الأطراف التي تسفر عن حلول محورها الإنسان مع الاحترام الكامل للقانون الدولي. وإني على يقين من أن القوى الإقليمية المهتمة تتوق إلى السلام والاستقرار في اليمن وسورية.

السيد الرئيس

تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد تضامنها مع الشعب الفلسطيني الذي لا يزال وجوده اليومي يشوبه التهديد المستمر بالضم غير القانوني. إن احترام سعي الشعب الفلسطيني الذي طال أمده إلى تقرير مصيره وإقامة دولته من خلال إعادة النظر في مسألة العضوية الكاملة في الأمم المتحدة هو أمر طال انتظاره، وعنصر أساسي من عناصر الحل الدائم القائم على وجود دولتين في السعي إلى تحقيق سلام مستدام في الشرق الأوسط. وعلى نفس المنوال، فإن المشاركة الحكومية الدولية البناءة والعملية من جانب تايوان، بوصفها مناصرا مسؤولا للتنمية المستدامة ومثالا للحضارة الصينية الرائعة، تدعم قضية المشاركة المجدية لتايوان في الوكالات والهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

إن التحديات المعقدة في القرن الحادي والعشرين لن تُحل بالوسائل العسكرية أو بالسعي إلى الهيمنة. وفي حين أن الذين يبيعون الأسلحة هم تقليدياً من يتوسطون في السلام، فلا يمكننا أن نتوقع استخدام أدوات بالية لمعالجة المقتضيات المعاصرة بفعالية. وبناء على ذلك، تكرر سانت فنسنت وجزر غرينادين التأكيد على أهمية المعالجة الجادة لمسألة إصلاح مجلس الأمن - من خلال جملة أمور تشمل توسيع العضوية الدائمة لتشمل إخواننا وأخواتنا من القارة الأفريقية، وعن طريق إدماج وجهات النظر ذات الفوارق الدقيقة للدول الجزرية الصغيرة باعتبارها عنصرا أساسيا يتناوب باستمرار، وعن طريق تحسين أساليب العمل في هذه الهيئة الموقرة، ولكنها المكبلة تاريخياً، لتجسد حقائق العالم الحديث. ولا تزال هذه المسألة تشغل اهتمام سانت فنسنت وجزر غرينادين في مجلس الأمن الذي أقام فيه بلدي شراكة قوية مع الأعضاء الثلاثة غير الدائمين من أفريقيا، فيما أصبح يعرف باسم مجموعة ٣ + ١.

السيد الرئيس،

وسط الدعوات المدوية من أجل العدالة العرقية والاجتماعية، على الصعيد العالمي، تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين مرة أخرى أن حياة السود مهمة. خلال هذا العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، لا تزال قضية العدالة التعويضية قضية قوية بلا إجابة. إن إرث التخلف الناشئ عن الإبادة الجماعية لشعبنا الأصلي كاليناغو وغاريفونا، واستعباد الأجساد

الأفريقية يدفعنا إلى المطالبة العادلة والمشروعة بالتعويض المناسب، مرتكزين في ذلك على الحقيقة التاريخية والواقع المعاصر والقانون الدولي، من الأمم الأوروبية والدول القومية التي خلفتها في أمريكا الشمالية. إن الحملة الدولية من أجل العدالة التعويضية، التي تروج لها على نطاق واسع الحكومات في كل مجموعتنا الكاريبية والناشطون الاجتماعيون داخل المدن الصناعية، يجب أن تشكل جزءاً من أية جهود جادة لتحقيق خطة التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

في الختام، أكرر التأكيد على أن التحديات المعقدة والمتتابة والمتداخلة التي يواجهها عالمنا اليوم لا يمكن حلها إلا من خلال حلول شاملة متعددة الأطراف واستراتيجيات إنمائية شاملة. ومن المسلم به أنه في أي كفاح جماعي من أجل السلام أو الازدهار، لا توجد انتصارات سهلة. ومع ذلك، ففي أحلك لحظاتها التي تبدو فيها هذه الصراعات مستعصية، يجب أن نعمل معا في وحدة وتضامن، ليس على الرغم من أن وجهات نظرنا ومصالحنا المختلفة تستلزم أن نعمل معا "نحن الشعوب"، ولكن لهذا السبب على وجه التحديد. ونحن إذ نبدأ عقداً جديداً من رحلتنا الجماعية، دعونا نصوغ عالماً أكثر عدلاً وإنصافاً تشارك فيه جميع الأمم والشعوب على نحو مجد في توزيع محسوب للعبء والمنفعة.

شكراً لكم.

## المرفق السادس عشر

## خطاب السيد ثونغلون سيسوليث، رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل باللاوية؛ وقدم الوفد ترجمة إلى الإنكليزية]

السيد الرئيس،

أود في البداية، باسم وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أن أهنئكم، السيد فولكان بوزكير، على انتخابكم رئيساً للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإنني على ثقة من أنه بفضل خبرتكم الدبلوماسية الكبيرة والغنية ستتمكنون من إدارة مداولات هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة بنجاح كبير تحت شعار "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف"، وهو الشعار الأكثر ملائمة لحالة البيئة الدولية الراهنة. ووفدنا على استعداد لتقديم الدعم والتعاون الكاملين لكم في اضطلاعكم بمهامكم النبيلة. واسمحوا لي أيضاً أن أشيد بسلفكم، معالي السيد تيجاني محمد - بندي، على رئاسته الناجحة للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك في خضم آثار جائحة كوفيد-19 على العمل الجاري للأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

قبل ٧٥ عاماً أنشئت الأمم المتحدة من رماد الحرب العالمية الثانية بهدف إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت للبشرية معاناة جمة، الواحدة تلو الأخرى. لقد تطورت الأمم المتحدة منذ نشأتها لتصبح آلية رئيسية لصون السلم والأمن الدوليين، مما يشكل مطلباً أساسياً هاماً لتعزيز التعاون الدولي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. لقد أصبح ميثاق الأمم المتحدة أداة هامة تحدد الآليات والمبادئ لجهودنا الجماعية المشتركة لتحقيق أهدافنا المشتركة النبيلة. لقد انقضت حتى الآن ٧٥ سنة، ويمكننا القول إنه تحت رعاية الأمم المتحدة حقق المجتمع الدولي عدداً من الإنجازات الهامة. فقد تحولت آلية تسوية الصراعات بالوسائل السلمية إلى اتجاه مبدئي وسائد. وتم تدريجياً تعزيز القوانين والمعاهدات الدولية، وكانت بمثابة أداة لمنع وحل عدة قضايا في مجالات مثل نزع السلاح والتميز العنصري والفوارق الدينية والثقافية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والمساواة بين الجنسين، على سبيل المثال لا الحصر.

والأهم من ذلك هو أن التعاون المتعدد الأطراف تحت راية الأمم المتحدة قد حقق التآزر بين الجهود الجماعية في التصدي للتحديات المشتركة الرئيسية وهو ما لا يقدر عليه أي بلد بمفرده، مثل قضية تغير المناخ، والجائحة، والإرهاب، وغيرها. علاوة على ذلك، شهدنا جهوداً مشتركة في التصدي للتحديات في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة، وخطط

العمل لمساعدة البلدان الضعيفة، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد ساعدت تلك الجهود الجماعية ملايين عديدة من البشر على الخلاص من الفقر والجوع والحصول على التعليم والخدمات الصحية وتحسين المساواة بين الجنسين.

تلك هي بعض الإنجازات الهامة للأمم المتحدة. ولكن بطبيعة الحال فإن البيئة الإقليمية والدولية في السنوات السبعين الماضية تختلف بالتأكيد عن الوضع الحالي. ولذلك يتعين تكييف وتعزيز الأمم المتحدة إذا أُريد لها الاضطلاع الفعال بولاياتها المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، فضلاً عن تعزيز التعاون الإنمائي. وفي ظل هذه الخلفية ينبغي إصلاح الأمم المتحدة لتناسب مع البيئة الحالية في جهودنا المشتركة في التصدي للعقبات الكبيرة التي تكشفت أمام السلام والتنمية، مثل الحل الدائم لمشكلة الشرق الأوسط، ولا سيما القضية الفلسطينية، والدعوة إلى رفع الحظر الاقتصادي المفروض على كوبا، وما إلى ذلك. وينبغي زيادة تعزيز التعاون من أجل التنمية وتحديد أولوياته. فبدون التنمية سيظل الناس فقراء وجائعين، وبالتالي لن تتسنى استدامة السلام، والمساواة الاجتماعية، مثل الجرائم والمخدرات والاتجار بالبشر واللاجئين، ستظل دون حل. وهذا يتطلب من المجتمع الدولي أن يتصدى بفعالية للتحديات الملحة معاً.

السيد الرئيس،

كما نعلم جميعاً، يواجه العالم حالياً تفشياً خطيراً لجائحة كوفيد-19، وهو ما يشكل تحدياً فورياً وطويلاً الأجل لنا في التصدي والتعافي من تأثيره على التنمية الاقتصادية. لم يشهد العالم على مدى العقود الماضية جائحة على هذا النطاق، فقد أصيب أكثر من 30 مليون شخص ومات ما يقرب من مليون شخص. علاوة على ذلك، كان لها تأثير هائل على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان مما أدى إلى ركود الاقتصاد العالمي، وأفلست شركات كثيرة، وارتفعت البطالة ارتفاعاً حاداً. وقد تأثرت بشدة الإنجازات والجهود المبذولة للقضاء على الفقر والتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لذلك فإن المهمة العاجلة التي يتعين علينا القيام بها هي أن نشترك معاً في احتواء جائحة كوفيد-19 وكذلك في تنفيذ تدابير وقائية صارمة. وبالنسبة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، فقد اعتمدنا تدابير وقائية صارمة للغاية وحققنا نتيجة جيدة، حيث لم يتم تأكيد سوى 23 حالة إصابة وعدم حدوث أية وفيات. ويُعزى هذا الإنجاز جزئياً إلى التعاون والمساعدة المقدمين من البلدان الصديقة لنا والمنظمات الدولية. وأود في هذا الصدد أن أعتنم الفرصة لأعرب عن تقديرنا الكبير للبلدان الصديقة لنا والمنظمات الدولية على هذه المساعدة القيمة التي قُدمت إلينا.

وإنني على ثقة بأنه بفضل الجهود المشتركة الملتزمة والتقدم المحرز في عمليات البحث والتطوير للقاح التي وصل بعضها مراحل نهائية سوف نجد قريباً اللقاح الفعال والأمن لمنع كوفيد-19.

ومع ذلك، فإن إتاحة اللقاح للجميع هي مسألة أخرى هامة ينبغي النظر فيها. فمن غير ذلك لن تتمكن من التصدي بفعالية للجائحة. وأود في هذا الصدد اغتنام هذه الفرصة لأتقدم بتهانينا القلبية على الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية، ولا سيما منظمة الصحة العالمية وجميع البلدان، وعلى المساعدة التي قدمتها إلى الدول الأعضاء الأخرى التي تواجه صعوبات، والتي تمكننا من السيطرة على تفشي جائحة كوفيد-١٩ عند مستوى معين، بما في ذلك المبادرة الرامية إلى إنشاء مشروع لتعزيز وكفالة إتاحة اللقاح للجميع على الصعيد العالمي دون تمييز. لو استطعنا فعل ذلك فسنتمكن عندئذ من تحقيق شعار "عدم ترك أحد خلف الركب".

المهمة الأخرى ذات الأهمية هي الانتعاش الاقتصادي بعد كوفيد-١٩. كيف سننشط اقتصادنا العالمي ونحفز النمو الاقتصادي. أعتقد أن على المجتمع الدولي أن يتناول بصورة جماعية المسائل التي تشكل عقبة أمام التجارة الدولية والتمويل والوصول إلى التكنولوجيا وبناء الثقة المتبادلة من أجل تحقيق تعاون يعود بالنفع على الجميع، فهذا وحده ما سيعود بالفائدة والرخاء على المجتمع الدولي. ومن ثم يجب على المجتمع الدولي أن يعزز سياسة التجارة المفتوحة والتعاون والتكامل والترابط، فضلا عن معالجة مسألة الديون لكي يتمكن الاقتصاد العالمي من الازدهار.

السيد الرئيس،

اليوم يتسبب تغير المناخ في حدوث كوارث طبيعية أكثر تواترا وجساما، مما أسفر عن أثر هائل على التنمية، ولا سيما الأمن الغذائي وتطوير المياكل الأساسية. ولذلك فإن بناء مجتمع يتسم بالمرونة والتكيف مع تغير المناخ هو أمر بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، يتطلب الأمر أن يقدم المجتمع الدولي الدعم المالي والدراية التكنولوجية إلى أقل البلدان نموا حتى تتمكن من التصدي للكوارث الطبيعية. وفي نفس الصدد، يتطلب الأمر أيضا بذل جهود متضافرة من جميع البلدان في كل أنحاء العالم لاستهلاك الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة، واستخدام المزيد من الطاقة البديلة، ومتابعة الالتزام باتفاق باريس بشأن الحد من انبعاثات غازات الدفيئة التي أسهمت في ارتفاع درجة الحرارة العالمية.

والأهم الآن هو أنه لم يتبق لنا سوى ١٠ سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ تحت شعار "عدم ترك أحد خلف الركب". في السنوات الماضية، وعلى الرغم من أن بلداناً عديدة قد نفذت بحمة أهداف التنمية المستدامة وتم تحقيق العديد من الإنجازات، لا سيما في مجال الحد من الفقر، إلا أنه ومع تأثير كوفيد-١٩ سيكون تحقيق أهداف التنمية المستدامة مهمة صعبة. إنني أرى أنه لتحقيق أهدافنا النبيلة يجب على البلدان المتقدمة النمو، بما فيها الشركاء الإنمائيون، أن تفي بالتزاماتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الضعيفة، مثل أقل البلدان

نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. فمن غير ذلك سيكون من الصعب جداً على تلك البلدان تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمفردها.

بالنسبة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، قمنا بدمج أهداف التنمية المستدامة وغاياتها في الخطة الوطنية الثامنة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وسوف نستمر في دمج أهداف التنمية المستدامة في خطتنا الخمسية المقبلة. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بحملة توعية عامة حول أهداف التنمية المستدامة على المستويين المركزي والمحلي حتى تدرج جميع قطاعات المجتمع جيداً أهميتها وتشارك في تنفيذها. وتعتزم جمهورية لاو تقديم استعراضنا الوطني الطوعي الثاني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه ٢٠٢١ للإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتقييمه. بصفة عامة، حققت جمهورية لاو العديد من الإنجازات الهامة من خلال تنفيذ خطتنا الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة. ولا يزال البلد يتمتع بالاستقرار السياسي، والنظام الاجتماعي، والنمو الاقتصادي المستمر، مما أسهم بشكل كبير في الحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة جميع أبناء الشعب المتعددي الأعراق. لقد تمكنا من خفض معدل الفقر من ٤٦ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى حوالي ١٨ في المائة الآن. مع ذلك، وبسبب تأثير الكوارث الطبيعية وجائحة كوفيد-١٩، من المتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي في عام ٢٠٢٠، ولكن قد لا يكون سلبياً. في خطتنا الوطنية التاسعة المقبلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، ستواصل جمهورية لاو تطوير اقتصادنا بما يتماشى مع استراتيجية النمو المستدام والأخضر، ودمج أهداف التنمية المستدامة في خطتنا للتنمية المستدامة، فضلاً عن بناء أساس قوي كشرط ضروري لخروج البلد في المستقبل من تصنيف أقل البلدان نمواً.

وفي سياق التعاون الإقليمي، تواصل جمهورية لاو دعم التزام رابطة أمم جنوب شرق آسيا وجهودها في تعزيز السلام والاستقرار والأمن في المنطقة. كما أننا نتبنى جهودنا من أجل التكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي من خلال إطار التعاون الخاص بالرابطة، وشراكة الحوار الخاصة بها، والتعاون مع البلدان الأخرى، بما في ذلك إطار التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة الذي يهدف إلى تحقيق رؤية الرابطة لعام ٢٠٢٥ وأولويات أخرى. كما أننا ندعم الرابطة في تعاونها مع منظمة الصحة العالمية والبلدان في مجال التصدي لجائحة كوفيد-١٩ والسعي إلى إيجاد حل للانتعاش الاقتصادي من هذه الجائحة.

السيد الرئيس،

في الختام، إنني على ثقة تامة بأن التعاون المتعدد الأطراف، وحل الصراعات بالوسائل السلمية، والتعاون من أجل التنمية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تظل آلية ذات أهمية في جهودنا

الرامية إلى تحقيق التآزر وتوحيد جهودنا من أجل صون السلم والأمن الدوليين، وجهودنا المتضافرة في التصدي للتحديات المشتركة التي نواجهها. وتذكرنا الدروس المستفادة من التاريخ بأن الانفرادية واستخدام القوة لحل المشاكل دائماً يؤديان إلى الحروب ويؤذنان بكوارج غير مرغوب فيها لبني البشر. وعلينا في هذا الصدد أن نحاول تجنب أي عناصر ناشئة تسبب الانقسام حتى نتمكن من منع وقوع كارثة على جنسنا البشري مرة أخرى.

لقد بذلت جمهورية لاو جهوداً كبيرة في تنميتها الوطنية، فضلاً عن الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وانتشار البلد من تصنيف أقل البلدان نمواً، وقد وجدنا في هذا الصدد أن التعاون تحت رعاية الأمم المتحدة مهم جداً في مساعدة البلدان النامية. ونحن على استعداد للوفاء بالتزاماتنا والمساهمة بنشاط في آلية التعاون هذه.

وبهذه الروح قررت جمهورية لاو أن تقدم ترشيحنا لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥. ويجدوني الأمل في نيل الدعم القيم من جميع الدول الأعضاء بينما تسعى جمهورية لاو إلى الحصول على عضوية هذه الهيئة الهامة التابعة للأمم المتحدة للمرة الأولى، وهو ما سيكون موضع تقدير كبير منا. وأعدكم بأنه إذا انتُخبت جمهورية لاو فسوف تسهم بنشاط في عمل هذا المجلس.

شكراً لكم.

## المرفق السابع عشر

بيان السيدة صوفي ويلمس، رئيسة الوزراء، المسؤولة عن بيليريس والمؤسسات الثقافية الاتحادية في مملكة بلجيكا

[الأصل بالفرنسية]

رئيس الجمعية العامة،

الأمين العام للأمم المتحدة،

رؤساء الدول والحكومات،

رؤساء الوفود،

حضرات السيدات والسادة،

الثقة - المسؤولية - الالتزام

هذه هي الركائز الثلاث التي تؤثر على المساعدة المتبادلة والتعاون بين بلداننا المختلفة: أي تعددية الأطراف الفعالة.

هذه هي القيم الثلاث اللازمة لحماية تعددية الأطراف هذه والتي أود أن أتحدث عنها اليوم.

يجب أن تكون هذه الجائحة بمثابة جرس إنذار

وفي الواقع، سيُسجل عام ٢٠٢٠ في الذاكرة باعتباره عاماً مؤلماً. لقد فاجأنا فيه جائحة كوفيد-١٩. والعالم اليوم يمر بأزمة لم يسبق لها مثيل.

لقد أودى الفيروس بحياة مئات الآلاف من البشر. وحطم العديد من العائلات في جميع أنحاء العالم. كما أن أثره الاقتصادي كبير.

ولكنه في أذهاننا قد أدى أيضاً إلى انعدام اليقين وظهور تساؤلات حول المستقبل.

ومع ذلك ينبغي ألا تعمينا جائحة كوفيد-١٩. بل على العكس من ذلك، ينبغي أن تفتح أعيننا على أوجه القصور التي تم كشفها في نماذج مجتمعاتنا، على سبيل المثال.

يجب أن نقر بالآثار السلبية وغير المتناسبة للجائحة على الذين يعانون بشكل مفرط من أوجه عدم المساواة: النساء والفتيات، والأطفال، والمسنون، والمعوقون. وينبغي ألا يتخلف أحد عن الركب.

ناهيك عن التحديات الأخرى

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

بينما نواصل مكافحة الجائحة وعواقبها بقوة وعزم، لا يمكننا أن ندير ظهورنا للتحديات الرئيسية الأخرى للقرن الحادي والعشرين.

التوترات الجغرافية السياسية واضحة والصراعات مستمرة أو تلوح في الأفق في مختلف أنحاء العالم. ولا تؤدي هذه الأزمة الصحية إلا إلى تفاقم هذه التوترات.

إنها تهدد التوازن الهش لعالمنا.

هذه الصراعات ليست قدرا محتوما على الإطلاق.

علاوة على ذلك، لهذه الصراعات دائما تأثير مدمر على الشعوب.

فالحالة في الخليج، على سبيل المثال، لا تزال مصدر قلق بالغ وتتطلب أقصى قدر من الحكمة.

وتظل خطة العمل الشاملة المشتركة حاسمة لضمان استخدام البرنامج النووي الإيراني للأغراض السلمية حصراً. يجب أن نحافظ بقوة على خطة العمل هذه، فضلا عن نظام عدم الانتشار.

وفي السياق نفسه، ترى بلجيكا أن مسألة الرفع المقبل لحظر الأسلحة التقليدية ينبغي ألا تعرض للخطر الاتفاق النووي وإنجازاته. هذه أولوية قصوى للمنطقة والأمن الدولي، فضلا عن البنية العالمية لعدم الانتشار.

وفي الشرق الأوسط، لا تزال إمكانية تحقيق السلام العادل والدائم هي الهدف. ولا يمكن التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط دون حل دائم للمسألة الفلسطينية.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط دون حق إسرائيل المشروع في العيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا.

كما لا يمكن أن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط دون القضاء على الإرهاب.

من الواضح أن الإعلان عن تعليق خطط إضفاء الطابع الرسمي على ضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة خطوة في الاتجاه الصحيح.

غير أن ذلك لا يكفي. يجب التخلي عن هذه الخطط تماما وللأبد. فالضم سيقوض بشكل خطير إمكانية التوصل إلى حل الدولتين ويغلق الباب أمام المفاوضات مستقبلا.

ونرحب بالإعلانات الصادرة مؤخراً بشأن تطبيع علاقات إسرائيل مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين. يجب أن ننظر إلى هذا التطبيع على أنه بادرة أمل في أن يكون حجر زاوية للسلام والاستقرار في المنطقة بأسرها.

ومع ذلك، يجب دعم الجهود الدولية والمتعددة الأطراف الرامية إلى الاستئناف المجدي للمحادثات دعماً فعالاً بغية التمكين من التوصل بالتفاوض إلى حل قابل للتطبيق وقائم على وجود دولتين على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

ولا تزال الحالة الأمنية في معظم منطقة الساحل تشكل مصدر قلق بالغ، على الرغم من الجهود العديدة والتعبئة الدولية المتزايدة.

في أعقاب الانقلاب العسكري الذي قاده أفراد متمردون من القوات المسلحة في مالي، واجه النظام القانوني والدستوري في البلد تحديات.

ينبغي ألا تتم بهذه الطريقة تلبية المطالب والتطلعات والإحباطات المشروعة لمواطني مالي الذين ينتظرون حلولاً للتحديات العديدة التي تواجه بلدهم. نحن نؤيد جميع الجهود الإقليمية والجهود المشتركة بين الأطراف في مالي من أجل تنظيم عملية انتقالية مدنية في باماكو في أقرب وقت ممكن تسمح بالعودة إلى النظام الدستوري.

إن العديد من التحديات التي تواجه مالي هي تحديات شائعة في المنطقة بأسرها.

الإرهاب والنزاعات بين الرعاة والمزارعين والتوترات بين المجتمعات المحلية تشكل تحديات أمنية حسيمة.

ثمة حاجة إلى نهج كلي للتعامل مع التطرف العنيف، نهج يشدد أيضاً على الحكم الرشيد ومكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المؤسسات الديمقراطية ومعالجة مظالم الفئات المهمشة، فضلاً عن تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

وفي الوقت نفسه يعاني عدد متزايد من مناطق العالم من الآثار الصحية والأمنية والإنسانية لتغير المناخ وتدهور التنوع البيولوجي.

إن الجفاف والظروف الجوية المضطربة تدفع الناس إلى خارج ديارهم، سواء في الصومال أو اليمن أو أفغانستان. ففي الوقت الذي نتكلم فيه حالياً، يؤدي ذوبان الأغطية الجليدية القطبية إلى عسكرة القطب الشمالي.

آثار تغير المناخ تعزز العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية التي تتسبب في نشوب النزاعات.

إن حالة الطوارئ المناخية هذه تشكل خطرا على السلام. ولم يعد لدينا وقت نضيبه.  
ينبغي أن يكون ذلك مصدر قلق لنا جميعا.  
إن أهداف التنمية المستدامة، وبصفة أعم خطة عام ٢٠٣٠، هي أدوات أساسية في  
التصدي للتحديات العالمية التي نواجهها - أي الفقر وعدم المساواة وتدهور المناخ والبيئة.  
تعددية الأطراف الفعالة باعتبارها استجابة  
أصحاب السعادة،  
حضرات السيدات والسادة،  
في ضوء هذه التحديات العالمية، يجب علينا أن نتحرك.  
وأن نقر بأنه لا يمكننا أن نفعل ذلك وحدنا.  
لا يمكن التصدي لأي من التحديات المشتركة التي ذكرتها بمعزل. ولا توجد حلول بسيطة  
لأي من هذه المشاكل المعقدة.  
ليس لدينا خيار سوى توحيد القوى، حتى لو كان ذلك يعني إعادة تصور ما هو واضح  
أو حتى تغيير نماذجنا. ولكن دائما وفقا لمبادئ الميثاق.  
إن تعددية الأطراف لا تعمل على أساس جوهرها؛ بل تعمل لأن هناك إرادة مشتركة  
لجعلها صالحة.  
إذا كان هذا يجعل مهمة من يعملون صعبة ومهمة من يفكرون أسهل، فليكن. ولكن  
دعونا لا نخوض المعركة الخاطئة.  
عندما يتم التشكيك في أهمية تعددية الأطراف فإنها تكشف عن طبيعتها التي لا غنى عنها.  
يحتاج العالم اليوم إلى التعاون وتعددية الأطراف أكثر من أي وقت مضى.  
هي ليست أبدا هدفا في حد ذاتها.  
ولكنها دائما وسيلة لمعالجة المشاكل التي نحن جميعا جزء منها، بطريقة أو بأخرى.  
وسيلة لمنع الأزمات بشكل مباشر.  
من خلال الثقة والمسؤولية والالتزام.  
الثقة

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

عندما أقول الثقة، أعني الثقة في أنفسنا - الثقة في قدراتنا الفردية والجماعية، كما تتجلى في خدماتنا للرعاية الصحية، من أجل مكافحة الجائحة.

الثقة في شجاعتنا وقدرتنا على التكيف ومعرفتنا وسلوكنا المسؤول، إلى جانب تقدمنا العلمي، للتخفيف من آثار تغير المناخ.

الثقة في التزامنا بتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

لقد تغلب المجتمع الدولي بالفعل على التحديات الكبرى وسنعمل ذلك مرة أخرى. التفاؤ ليس خياراً.

عندما أتحدث عن الثقة، أعني أيضاً الثقة المتبادلة. هذه الثقة تجبرنا جميعاً على الالتزام بكلمتنا. وهذا يجعلنا نبقى على الحوار مستمرا ونضع أنفسنا في مكان الآخر.

وحيث لا نفعل ذلك، أو نتوقف عن فعل ذلك، يظهر انعدام الثقة، وعاجلاً أم آجلاً يجعل ذلك التعاون الضروري صعباً للغاية، بل مستحيلاً.

وعندما أقول الثقة، أعني الحكم الرشيد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل كسب ثقة المواطنين.

فالحكم الرشيد يقوم على أساس سيادة القانون والديمقراطية والمساءلة والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

حين أقول الثقة، أعني الثقة في العدالة - العدالة التي يجب أن تُبنى على قناعة لا تتزعزع بأن جميع الأفراد متساوون وأنه لا يمكن لأي شكل من أشكال التمييز أن يغير تلك الحقيقة.

المسؤولية

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

الثقة - المسؤولية - الالتزام

بوصفنا الأمم المتحدة، نحن نتحمل مسؤولية جعل الحوكمة العالمية صالحة. نحن نساهم بطرق مختلفة وعلى مستويات مختلفة، ولكن يمكن لكل عضو أن يستفيد. إننا نحن الأمم المتحدة.

ولذلك نحن نتقاسم المسؤولية عن جعل تعددية الأطراف صالحة وعن إظهار قيمتها المضافة.

ولهذا السبب نؤيد تأييداً كاملاً الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام أنطونيو غوتيريش لإصلاح الأمم المتحدة.

الإصلاح من أجل زيادة الكفاءة، وزيادة الشفافية، وزيادة الاستجابة والقدرة على التكيف. ونؤكد من جديد أيضاً دعمنا الكامل لعمل حفظ السلام. وهذا إقرار منا بضرورة حماية أحد أهم أدوات المجتمع الدولي لدعم العمليات السياسية وحماية مئات الآلاف من المدنيين والمساعدة على إنفاذ قرارات وقف إطلاق النار.

إن جعل الحوكمة العالمية وتعددية الأطراف صاحبتين يعني أيضاً عدم إعاقة عمل هيئاتها القائمة.

ولذلك تؤكد بلجيكا من جديد دعمها الثابت للمحكمة الجنائية الدولية، وهي هيئة أساسية في مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تؤثر على المجتمع الدولي بأسره. هذه المحكمة، بوصفها مؤسسة مستقلة ومحيدة، تؤدي دوراً لا غنى عنه في هذا المجال. كما أن المساءلة تعني أن نمتلك زمام مواجهة التحديات بحيث ننتقل من مرحلة تحديدها إلى مرحلة اتخاذ الإجراءات ضدها. هذه هي مسؤوليتنا تجاه معاصرنا، ولكن أيضاً، وقبل كل شيء، تجاه أطفالنا والأجيال القادمة. ويقودني ذلك إلى نقطتي الثانية.

الالتزام/ما تقوم به بلجيكا

إن الالتزام بتعددية الأطراف هو جزء من التكوين الطبيعي لبلدي.

ربما الأمر كذلك لأنها ليست غريبة على تاريخنا؛ ولا على تقليدنا الخاص بالتوافق.

إن القواعد الدولية تحمينا.

التعاون وعلاقتنا الوثيقة عززتنا.

وتعددية الأطراف الفعالة تسمح لنا بأن نخوض ما يفوق مستوانا. وفي هذه العملية لدينا جميعاً، الكبير والصغير، صوت وقيمة مضافة على الطاولة.

الالتزام هو ما ساعد بلجيكا في الحصول على ولايتها السادسة في مجلس الأمن الدولي.

ونحن، كعضو منتخب في المجلس لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، نواصل القيام بواجبنا يوميا في تعزيز السلم والأمن.

وفي القيام بذلك ندرك أن مجلس الأمن ليس بمنأى عن التوترات الجغرافية السياسية. فنحن نرى هيئة منقوصة. نرى ١٥ دولة ليست قادرة دائما على حل جميع الصراعات. ومع ذلك، نرى أيضا أن أغلبية القرارات تُتخذ بالإجماع. إن زيادة التعاون بين الأعضاء المنتخبين أمر ملهم. والخطوات المتخذة لمناقشة التهديدات الأمنية الجديدة، مثل تغير المناخ، مشجعة. العدالة الانتقالية مجال آخر يمكن للأمم المتحدة أن تبدي فيه طموحا - أن تطمح في نهج شامل قائم على حقوق الإنسان وفي مكانة محورية للعدالة والمساءلة. هذه كلها تطلعات تتطلب التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة الوطنية والدولية. تساهم بلجيكا في تحقيق هذه الأهداف وستواصل الانخراط في ذلك. الالتزام هو أيضا القوة الدافعة وراء مساهمة بلدي في التعاون الإنمائي والمعونة الإنسانية. وهذا ما دفع بلجيكا إلى تقديم دعم متعدد السنوات لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) - مما يجعل بلدنا أحد أكبر المانحين لها - وذلك لتحسين حياة اللاجئين الفلسطينيين. كما أن التزام بلجيكا ينعكس في موقفها كإحدى الجهات المانحة الأوروبية الرئيسية لليمن. ونحن ندعم أيضا جهود اليونيسيف لتمكينها من رصد حقوق الأطفال في الصراعات. وينعكس التزام بلجيكا في تمويلها المباشر المتعدد السنوات والذي يمكن التنبؤ به لمنظمات الأمم المتحدة العاملة في مجال التنمية. وهذا يسمح لها بالعمل الطويل الأجل وبالتصدي للأزمات العديدة على النحو الكافي. ومن خلال التزام بلدي المستمر بعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأهدافها الاستراتيجية، التي تحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائها هذا العام، فإن بلدي يعمل على إدماج البعد الجنساني في جهوده بشكل منهجي. فهذا مبدأ رئيسي في سياستنا الخارجية. ولهذا السبب نحن نؤمن بعمل الدكتور دينيس موكويغي لدعم النساء ضحايا العنف الجنسي في شرق الكونغو ونسانده. علاوة على ذلك فإن قواتنا المسلحة هي أيضا ملتزمة. إنها ملتزمة بمكافحة خطر الإرهاب وبالتحالف العالمي ضد داعش. إنها ملتزمة بالمشاركة في بعثات السلام المتعددة الأطراف في مالي وأفغانستان، تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

وأخيراً، المنظمة القوية والمتينة يجب أن تكون قادرة على الاعتماد على الموارد التي تقرر دولها الأعضاء ذات السيادة تخصيصها لها.

وبلجيكا ملتزمة بمواصلة جهودها لضمان أن تتوفر للأمم المتحدة الموارد اللازمة للاضطلاع بعملها في الوقت المناسب - فهذا عنصر لا غنى عنه في تعددية الأطراف الفعالة.

الختام

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، في ظل ظروف خاصة جداً، يجب ألا نسمح لأنفسنا بالتشاؤم.

دعونا نقف منتصبين القامة. ولنواجه التحديات الماثلة أمامنا ونبني على الإنجازات السابقة.

سوف نحتفل في الأسابيع القادمة بمرور ٢٠ عاماً على إحراز تقدم في جدول أعمال المرأة والسلام والأمن والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمنهاج عمل بيجين.

هذه هي إنجازات متعددة الأطراف في إطار السياسة العالمية لحقوق المرأة. وهذان مثالان ملموسان على ما يمكننا القيام به معاً لتحسين حياة نصف سكان العالم. هذا أمر مهم. وهذا مشروع لا يزال هناك الكثير من التقدم الذي يتعين إحرازه فيه.

هذه ليست سوى بضعة أمثلة، لكنها مهمة.

ذلك لأنها تذكرنا بأن تعددية الأطراف يمكن أن تنجح. وهي تذكرنا بالفوائد العديدة لتعددية الأطراف الفعالة.

ولذلك دعونا ندعمها.

دون تردد.

من خلال الثقة والمسؤولية والالتزام.

شكراً لكم.

## المرفق الثامن عشر

## بيان السيد مايكل مارتين، تاوسيتش أيرلندا

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

تجتمع الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام بطريقة إلكترونية، في ظل كوفيد-19. لقد ألحقت هذه الجائحة أضراراً فادحة ببلداننا ومواطنينا واقتصاداتنا، بل بطريقة حياتنا برمتها. وقد فرضت عبئاً خاصاً على أقل الناس قدرة على تحملها: على البلدان ذات نظم الرعاية الصحية الضعيفة، وعلى السكان المدنيين الذين يعانون من انعدام الأمن والتشريد والصراع والفقر. وكشف الوباء أيضاً عن أفضل ما في البشرية - الجهود البطولية التي يبذلها عمالنا في الخطوط الأمامية لتوفير الرعاية والخدمات الأساسية للمتضررين مباشرة؛ والتلاحم الاجتماعي الملحوظ، والتضامن وروح المسؤولية المدنية للناس في جميع أنحاء العالم خلال أشهر عديدة من القيود والتعطيل للحياة وسبل العيش.

السيد الرئيس،

يذكرنا هذا الوباء بأن أعمال التصدي المتعددة الأطراف للتحديات العالمية لا تزال أساسية. الحقيقة هي أننا مترابطون ومتكافلون. حتى الأقوى منا لا يمكنه أن ينجح وحده. هذه هي الروح الموجهة للأمم المتحدة منذ تأسيسها. وكان نفس هذا الالتزام الثابت بالعمل معاً هو الأساس الذي قام عليه ترشيح أيرلندا لمقعد في مجلس الأمن الدولي. نحن نشعر بالتواضع والفخر لأنكم، أنتم أعضاء الجمعية العامة، قد وضعتم ثقتكم فينا. لقد انتخبتم أيرلندا لأنكم تؤمنون بأنه يمكننا أن نقدم إسهاماً حقيقياً في الولاية الأساسية لمجلس الأمن؛ وهي صون السلم والأمن الدوليين.

وأعدكم بأننا سنفعل كل ما في وسعنا لإثبات استحقاتنا لهذه الثقة.

ومن المدهش أن نرى أنه منذ آخر فترة عضوية لأيرلندا في مجلس الأمن في عامي 2001 و 2002 تضاعف عدد القضايا المدرجة في جدول أعمال المجلس ثلاث مرات.

ولا يزال الصراع العنيف وانعدام الأمن في ازدياد.

نحن نواجه تحديات عالمية دائمة: الجوع وانعدام الأمن الغذائي؛ والتهديد الوجودي من تغير المناخ؛ وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإفلات مرتكبيها من العقاب.

بوسع مجلس الأمن، بل ويتعين عليه، أن يقوم بدور مركزي في التصدي لهذه التحديات. نحن لسنا متوهمين. ثمة انقسامات حادة في المجلس. ولكننا لا نقبل أن تعني هذه الانقسامات أن يتراجع المجلس عن مسؤولياته. بل يجب عليه أن يفي بالدور الذي أناطه به ميثاق الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

السيد الرئيس،

إن أيرلندا تنضم إلى المجلس بمبادئ ثابتة وأولويات واضحة.

هناك ثلاثة مبادئ ستكون أساس نهجنا: بناء السلام، وتعزيز المنع، وضمان المساءلة. وهذه المبادئ في صميم ولاية المجلس.

إن بناء السلام يعني أن نضمن تعزيز الحلول المستدامة والدائمة للصراعات. ومن الجوانب الرئيسية لهذا هو حفظ السلام. لدى أيرلندا سجل طويل الأمد ومشرف للخدمة المستمرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وعلينا، كعضو في المجلس، أن نهتم اهتماماً شديداً بصياغة الولايات التي يخدم في إطارها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة. ونريد أن نغير جوانب في حفظ السلام إلى الأفضل، بالنسبة لحفظة السلام والمجتمعات المضيفة على حد سواء.

وتمشيا مع مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، يجب أن تتوفر لعمليات حفظ السلام الموارد الكافية، وأن تتاح لها فرص التدريب المناسب، وأن تراعي الاحتياجات المحلية. ويجب أن يكون الالتزام بدعم حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في صميم جميع المهام. كما يتعين علينا أن نصبح أفضل بكثير في ربط حفظ السلام ببناء السلام، وضمان استمرار واستدامة الدعم للبلدان الخارجة من الصراع.

إن حفظ السلام مهمة حيوية؛ فهو ينقذ الأرواح ويمنع نشوب الصراعات. لكن، وكما قال الأمين العام غوتيريش مرارا، نحن بحاجة إلى حلول دائمة لأسباب الصراع.

كانت لدينا في أيرلندا تجربتنا الخاصة في الصراع. فنحن نعلم أن حل الصراعات مهمة طويلة ومعقدة. ونادرا ما تكون سلسلة أو بمسار مستقيم. وهي تتطلب التزاما وإيمانا.

يجب أن تكون أصوات النساء والشباب والمجتمع المدني مركزية فيها. ولا يمكن لعمليات السلام أن تنجح ما لم تشارك المرأة فيها مشاركة كاملة.

السيد الرئيس،

تقدم المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي مساهمة متزايدة الأهمية في كيفية تعامل الأمم المتحدة مع الأزمات الدولية.

وتفخر أيرلندا بأدائها لدور نشط في بعثات إدارة الأزمات العسكرية التي تأذن بولاياتها الأمم المتحدة وتقودها الاتحاد الأوروبي، وفي البعثات المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي. القوات الأيرلندية وأفراد شرطة أيرلندا وقضاؤها وخفر سواحلها وخبيراتها في مجال سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني يعملون في بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جميع أنحاء العالم، من مالي إلى لبنان إلى أوكرانيا.

ونحن ندعم بنشاط العمليات التي تقودها أفريقيا، سواء بعثات حفظ السلام أو البعثات الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك من خلال الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. إن تعزيز المنع هو أيضا أمر حيوي. ويتعين على الأمم المتحدة أن تستخدم كل مواردها - الأفرقة القطرية، والممثلون الخاصين، والبعثات السياسية، والوسطاء، وغير ذلك - للتدخل في وقت مبكر؛ من أجل تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان ووقفها؛ ومنع نشوب الصراعات ودعم جهود أصحاب المصلحة المحليين في صنع السلام وبناء السلام.

وللأهمية القصوى يجب علينا أن نعالج عوامل الصراع الكامنة، بما في ذلك انعدام الأمن، والجوع، وسوء الإدارة، وتغير المناخ، وانتهاكات حقوق الإنسان، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

لقد سمعنا الحجة التي تقول إن قضايا مثل المناخ والجوع وحقوق الإنسان ليس مكانها مجلس الأمن. وأن هناك متنديات أخرى لمناقشة هذه القضايا. وأن لا مكان لها في مناقشات السلم والأمن الدوليين.

دعوني أكون واضحا جدا. نحن نرفض هذه الحجة.

هذه ليست مسألة إما هذا أو ذاك.

نحن نعلم أن تغير المناخ لا يعوق التنمية المستدامة فحسب، بل يسهم أيضا في نشوب النزاعات.

ونعلم أن انتهاكات حقوق الإنسان والحرمان من العدالة يمكن أن توجع التطرف والتشدد. ونعلم أن الفقر والجوع والحرمان من الموارد تغذي انعدام الأمن والعنف. ونعلم أن ارتفاع منسوب مياه المحيطات يشكل تهديدا وجوديا لبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونعلم أنه بدون التزام راسخ بدعم أفقر البلدان وأكثرها ضعفا في مساراتها الإنمائية فلن نعالج أبدا انعدام الأمن والصراع على نحو كاف. وهذا يدفع أيرلندا إلى الالتزام ببلوغ هدفنا للمساعدة الإنمائية الرسمية نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠. إننا نملك أدلة كثيرة على هذه الاتجاهات.

ما لا نملكه حتى الآن هو مجلس أمن مستعد وقادر على تحمل مسؤولياته لمعالجة هذه المسائل. وستبذل أيرلندا كل ما في وسعها خلال العامين المقبلين لتحقيق كل التقدم الذي يمكننا إحرازه.

وستكون المساءلة أيضا شعارا لفترة عضويتنا في المجلس.

إن أيرلندا تؤيد بقوة المحكمة الجنائية الدولية. لدى المحكمة مهمة فريدة وحيوية لضمان عدم قدرة المسؤولين عن أخطر الجرائم المثيرة للاهتمام الدولي على ارتكاب أفعالهم دون عقاب. وتشعر أيرلندا بقلق بالغ إزاء أية تدابير تُتخذ ضد المحكمة أو مسؤوليها أو موظفيها.

وتبقى أيرلندا ملتزمة التزاما راسخا بدعم حقوق الإنسان العالمية، وكرامة الجميع، وتقديم الدعم لأولئك الذين يعززون حقوق الإنسان ويدافعون عنها في أصعب الحالات.

يجب أن يكون العاملون في المجال الإنساني قادرين على العمل بأمان حين يساعدون الفئات الأكثر ضعفا.

كما أن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية خاصة به لمنع ارتكاب جرائم فظيعة جماعية. ونحن نؤيد بقوة مدونة قواعد سلوك مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، التي تجعل أعضاء المجلس يتعهدون بالعمل على منع هذه الجرائم، فضلا عن المبادرة الفرنسية - المكسيكية بشأن تقييد استخدام حق النقض.

لقد شهدنا إساءة استخدام حق النقض مرارا وتكرارا على مدى السنوات الأخيرة لمنع المجلس من اتخاذ إجراءات لازمة، بما فيها ما يتعلق بالحصول على الإغاثة الإنسانية الحيوية، والرد على استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وهذا يدل على الحاجة الأعم إلى إصلاح المجلس.

فكلما طال أمد عدم إصلاح المجلس كلما طال حرمان البلدان الأفريقية بصفة خاصة من المستوى الملائم لتمثيلها، وكلما ازداد الخطر الذي يهدد شرعية المجلس نفسه.

كما أن المساءلة تمتد إلى الإخفاقات في احترام قرارات مجلس الأمن. لا يمكن للدول أن تقرر بشكل أحادي أية جوانب من القانون الدولي ينبغي أن تتقيد بها، وأية جوانب ينبغي أن تُنحى جانبا عندما تكون غير ملائمة لها من الناحية السياسية.

السيد الرئيس،

لدى المجلس عدد كبير من الحالات القطرية المدرجة في جدول أعماله.

من سورية، إلى ليبيا، إلى اليمن، سيكون نهجنا مدفوعاً بحرص عميق على حماية المواطنين وتحسين الظروف الإنسانية.

وسندعم الجهود الرامية إلى إحلال السلام في أفغانستان، التي يجب أن تُدرج فيها حقوق المرأة وتُحترم.

كما سنعمل بلا كلل للتشجيع على إحراز تقدم ملموس نحو حل الدولتين لإسرائيل وفلسطين.

لقد حددت قرارات مجلس الأمن المعايير الدولية المعترف بها لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وتنعكس هذه الصعوبات في قرار الجمعية العامة الذي قدمته أيرلندا في عام ٢٠١٨، والذي يوازن بين الحقوق والمسؤوليات المشروعة لكلا الجانبين. يجب علينا، كمجتمع دولي، تهيئة المجال لإجراء مفاوضات مباشرة.

ولطالما دافعت أيرلندا عن نزع السلاح وعدم الانتشار.

لقد قمنا بدور هام في التفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية، ونفخر بأن نكون البلد الحادي والأربعين الذي يصدق عليها هذا العام. ويجب أن يظل الانتشار النووي في صميم عمل المجلس.

ويتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخلى عن كل ما لديها من أسلحة دمار شامل وبرامج قذائف تسيارية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه.

ويجب تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي تنفيذاً كاملاً - فهي أكثر الآليات فعالية لمنع إيران من تطوير أسلحة نووية.

كما يجب على إيران أن تنهي الأنشطة المزعزعة للاستقرار في المنطقة، وذلك من أجل تهيئة سياق لمستقبل بديل للتعاون الاقتصادي والتنمية.

إن مسألة السلم والأمن في أفريقيا، وهي محور رئيسي للمجلس، تشكل أولوية هامة لأيرلندا منذ نشر حفظة السلام الأيرلنديين التابعين للأمم المتحدة في الكونغو قبل ٦٠ عاما.

وخلال وجودنا في المجلس، سندعم بقوة السلام والتقدم الديمقراطي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال، والسودان، وجنوب السودان.

وسننظر أيضا بعناية في خطط خفض قوام بعض بعثات حفظ السلام، مع ضمان عدم خروجها بشكل ينطوي على المجازفة؛ بل نحتاج إلى خطط انتقالية شاملة وجامعة تحمي التقدم نحو تحقيق الأمن والتنمية.

وللجنة بناء السلام دور أساسي في هذا الصدد.

السيد الرئيس،

كثيرا ما يتعرض مجلس الأمن للانتقاد بسبب فشله في منع نشوب الصراعات وحلها.

وفي بعض الأحيان يكون لهذا النقد ما يبرره.

يجب علينا جميعا أن نتذكر المخاطر أيضا. لقد رأينا، على سبيل المثال، المساهمة الكبيرة التي قدمها مجلس الأمن وعموم منظومة الأمم المتحدة لعملية السلام في كولومبيا، بما في ذلك التحقق من إلقاء الأسلحة، وإزالة الذخائر، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين.

إن بعثات حفظ السلام، مثل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك - وتوجد في كليهما مشاركة إيرلندية قوية - توفر الاستقرار الحيوي في مناطق مضطربة.

لقد تم التوصل إلى العديد من اتفاقات السلام في جميع أنحاء العالم بوساطة الأمم المتحدة، وبدعم نشط من مجلس الأمن.

ولكننا بحاجة إلى رؤية نتائج ملموسة أكثر، وعلى نحو أكثر تواترا.

فهذا ما أنشئ مجلس الأمن ليفعله. يجب علينا أن نبنى الثقة والإرادة السياسية اللازمين لتحقيق التقدم حتى في أكثر الصراعات استعصاء على الحل.

لقد انصب تركيزي الأساسي اليوم على عضوية أيرلندا المقبلة في مجلس الأمن.

ولكننا ندرك في جميع الأوقات أن الأمم المتحدة كيان أوسع وأعمق بكثير. فلا يزال عمل الأمم المتحدة في مجالات حقوق الإنسان، والتنمية الدولية، ونزع السلاح، والتعاون التجاري والاقتصادي، والإرهاب والجريمة، واستخدام التكنولوجيا وسلامة الفضاء الإلكتروني، أمراً بالغ الأهمية.

يجب أن نرى التحقيق الكامل لأهداف التنمية المستدامة، وخطة عام ٢٠٣٠، وخطة عام

٢٠٦٣.

ويجب أن نواصل الدعم لاستجابة متعددة الأطراف فعالة ومتسقة لكوفيد-١٩. لقد كانت جهود التوجيه والتنسيق العالمي التي تبذلها منظمة الصحة العالمية حاسمة. وتفخر أيرلندا بكونها جزءاً من الاستجابة العالمية غير المسبوقة من الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك دعم المرفق المعني بإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ (كوفاكس)، والذي سيضمن حصول البلدان النامية على اللقاحات.

السيد الرئيس،

الأمم المتحدة ليست هيئة واحدة متجانسة. إن الأمم المتحدة هي جميع دولها الأعضاء الـ ١٩٣؛ هي نحن.

الدول الصغيرة مثل أيرلندا تعتمد في البقاء والازدهار على النظام الدولي القائم على القواعد.

وكعضو في المجلس، سندعم بلا كلل أسبقية الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف برمته. سوف نسترشد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وسوف نصغي. وسنعمل عبر الحدود الإقليمية والأيدولوجية. ليست لدينا أعباء تاريخية، أو مصالح خاصة. ونعتزم، سيدي الرئيس، أن نجعل كل يوم من الأيام مجدياً. شكراً لكم.

## المرفق التاسع عشر

## خطاب معالي السيد سعد الدين العثماني، رئيس حكومة المملكة المغربية

[الأصل بالعربية]

بسم الله الرحمن الرحيم  
 أصحاب الجلالة والفخامة،  
 السيد رئيس الجمعية العامة،  
 السيد الأمين العام للأمم المتحدة،  
 السيدات والسادة،

يطيب لي أن أهنيئ سعادة السيد فولكان بوزكير على انتخابه رئيسا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، آملا له التوفيق وإعطاء دفعة قوية لعملنا المشترك.

كما أعرب عن تقدير المملكة المغربية العميق لسعادة السيد تيجاني محمد بندي للجهود التي بذلها لتمكين الدورة الرابعة والسبعين من الالتئام في ظروف صعبة فرضتها جائحة كوفيد-19. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب لمعالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، عن كامل التقدير للدور الذي ما فتئ يقوم به في هذه الظروف ودعمنا لقيادته المميزة في مكافحتها، وخصوصا دعوته لوقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء العالم، وكذلك مبادرته المتعلقة بخطة الاستجابة الإنسانية العالمية.

يكتسي انعقاد الدورة الحالية للجمعية العامة أهمية بالغة، فهو يأتي في سياق جائحة مميتة، سريعة الانتشار، وذات آثار عالمية متداخلة، رهنت قدرة وصمود المجتمعات والمؤسسات ووضعت العالم أمام تحديات غير متوقعة.

لقد كشفت هذه الجائحة عن ثلاث أزمات كبرى ومتداخلة تواجه مجتمعاتنا منذ إطلالة القرن الحالي. الأولى تتعلق بالتدهور البيئي غير المنضبط؛ والثانية تتمثل في اتساع هوة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وتزايد رقعة الفقر؛ والثالثة تتعلق بالاختلالات المؤسسية في مواجهة الجائحة، حيث أبان التعاون الدولي عن ضعف في فعاليته وقلة في انسجامه.

إن المظاهر الخطيرة لهذه الأزمات، وضرورة إيجاد حلول استعجالية لها، لم يفرزها وباء كوفيد-19، بل كانت تلقي بظلالها على مجتمعاتنا منذ مطلع الألفية الثالثة.

وقد سبق لجلالة الملك محمد السادس أن أطلق خلال مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة سنة ٢٠٠٢ نداء من أجل تضامن عالمي متجدد، متسائلا عما إذا كانت الهزات المختلفة والأزمات العنيفة التي عرفها العالم لا تشكل الحجاج القوية لإقناع المشككين في أن تحقيق التنمية المستدامة هو عمل يهم الجميع، وأنها مسؤولية مشتركة.

واليوم تفصلنا تسع سنوات عن موعد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وستحدد الخيارات التي نتخذها الآن نجاح أو فشل هذه الأجندة.

وقد أصبح التزامنا أكثر راهنية في سياق الجائحة، لكونه يهم في المقام الأول الفئات الأكثر ضعفا وهشاشة، خاصة في أفريقيا.

لقد عرت جائحة كوفيد-١٩ عن التفاوتات المتراكمة منذ عقود. فلو كنا أحرزنا تقدما كافيا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لكانت آثار الجائحة اليوم أقل حدة.

إن المغرب يسجل - على غرار عدد من الدول - أن نقاط الضعف التي تفاقمت بسبب كوفيد-١٩ تشكل حافزا حقيقيا لمضاعفة الجهود وإعادة التفكير في الخطط الرامية لتحقيق التنمية، حتى لا تذهب الجهود السابقة سدى. وهو ما دفع المملكة المغربية، بقيادة جلالة الملك محمد السادس، إلى إدماج هذه الرؤية في بلورة نموذج تنموي مندمج جديد.

قبل خمسة وسبعين عاما أرسى مؤسسو منظمنا ركائز نظام عالمي جديد، قائم على التعاون والتضامن لإنهاء الحروب، وتفادي مآسيها، وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق التنمية والرفاهية.

وإن الاقتناع الراسخ بنبل هذه القيم هو الذي وجه أحد القرارات السيادية الأولى للمملكة المغربية بعد استقلالها للانضمام إلى الأمم المتحدة سنة ١٩٥٦.

ويتضح اليوم أن هذه الرؤية لم يتجاوزها الزمن. فلئن تمكنت الأمم المتحدة من تحقيق مكاسب للبشرية، فإن مسؤوليتنا في تجسيد القيم المؤسسة تبقى كبيرة في مواجهة التهديدات العالمية الحرجة.

وحان الوقت، أكثر من أي وقت مضى، للقيام بإصلاح يجعل منظومة الأمم المتحدة أكثر تكيفا مع المتغيرات الدولية المتواترة، وأكثر قدرة على الاستجابة السريعة للأزمات، كذلك المتعلقة بكوفيد-١٩.

ولم يعد الوقت مناسباً لمجرد إعلان النوايا، بل حان للعمل المبنى على المعرفة والموجه للنتائج. مهما يكن من أمر، فإن شعلة العمل متعدد الأطراف لا تزال متوهجة، كما تشهد على ذلك المبادرات الملموسة التي واكبت هذه الأزمة الحرجة، فبناء نظام متعدد الأطراف ليس ترفاً، بل

هو ضرورة لتأمين استمرار التعاون الدولي الذي يجب أن يؤطر عالم ما بعد كوفيد-١٩ لمواجهة التهديدات المتعددة، الحالية والمستقبلية.

وفي هذا الإطار، أصبح إرساء نظام الأمن الصحي الدولي هدفا يفرض نفسه، كما عبر عن ذلك معالي الأمين العام بتأكيدِه على أن كوفيد-١٩ كشف تصدعات في الهيكل الوهن لمجتمعاتنا، وهو الهيكل الذي ببنائه بأيدينا.

لقد كشفت الجائحة مدى الضرر الذي يمكن أن تلحقها الأمراض الجديدة بالنظم الصحية الوطنية، وأظهرت أهمية التأهب المناسب لحالات الطوارئ، على أساس نهج شامل يضم جميع القوى الحية وكافة شرائح المجتمع.

وقد أتت استجابة المغرب للجائحة مسترشدة بالرؤية السديدة لجلالة الملك محمد السادس، التي ارتكزت على الاستباقية والوقاية وأولوية صحة المواطن، مما مكن من تعبئة جميع المؤسسات وجميع شرائح المجتمع للتعامل مع حالة الطوارئ الصحية.

وإن دعم المغرب لمبادرات السيد الأمين العام في مواجهة كوفيد-١٩ ولقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة يجد سنده في إيمانه بقدرة الأمم المتحدة على تنسيق وتحفيز كافة أشكال التعاون الدولي للرد على هذه الأزمة الشاملة.

ومن هنا أطلقت المملكة المغربية، بصفتها رئيس الشق الإنساني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، نداء لدعم الاستجابة الإنسانية لمكافحة كوفيد-١٩، انضمت إليه ١٧١ دولة من جميع المجموعات الإقليمية، وكذا الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وهو نداء مستوحى من القيم والمبادئ الإنسانية للدبلوماسية المغربية في ظل الرؤية السامية لجلالة الملك محمد السادس.

إن الاستعجال اليوم يتمثل بنظرنا في توفير اللقاح والعلاجات ضد كوفيد-١٩، بشكل عادل ومنصف، وهو التعبير الأكثر واقعية عن نظام صحي عالمي متضامن وإنساني، بل سيكون اختبارا حقيقيا لمغزى وأبعاد التعاون الدولي.

كما يتحتم علينا وضع أسس مرنة جديدة للصمود لإصلاح اللوائح الصحية الدولية واعتماد آليات تمويل مستدامة.

وانسجاما مع هذا المبتغى، سينظم المغرب مع رواندا ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي أول اجتماع رفيع المستوى حول دبلوماسية الأمن الصحي والاستعداد للطوارئ بمدينة مراكش في السنة المقبلة.

كما انضم المغرب للمبادرة التي قادتها شيلي لاعتماد أداة قانونية جديدة مرنة، تمكن من الاستعداد الفعال للطوارئ الصحية الدولية.

في الوقت الذي كشفت الجائحة عن أوجه ضعف متباينة داخل المجتمعات وفيما بين البلدان والقارات، أظهرت خطأ العديد من الأفكار المسبقة، ومنها ما يربط حتمية الضعف والتخلف بمناطق معينة دون أخرى، إذ لم تصمد التوقعات المتشائمة التي أراد البعض إصاقها بأفريقيا، التي واجهت التحدي بمفردها، مدعومة بقدرة وإبداع شبابها وقيادة حكوماتها.

و انطلاقاً من روح التضامن التي تطبع سياسة التعاون جنوب - جنوب تجاه البلدان الأفريقية، أطلق جلالة الملك محمد السادس مبادرة عملية لوضع أسس إطار عملي لمواكبة الدول الأفريقية في مراحل تدبير الجائحة.

وفي هذا الإطار أقام المغرب جسراً جويًا نحو حوالي عشرين دولة أفريقية لنقل مساعدات دوائية وطبية، من صنع شركات مغربية.

لكن حالة الاستعجال التي فرضتها الجائحة وفرضتها عواقبها الاجتماعية والاقتصادية يجب ألا تنسينا التحديات متعددة الأبعاد والتحديات المعقدة التي لا تزال أفريقيا تواجهها.

وذلك من مثل عقبة الديون التي يطلق المغرب بخصوصها نداءً إلى المؤسسات المالية الدولية والشركاء لاعتماد وتنزيل توجهات ملموسة لخفض مستويات مديونية تلك الدول، بما يمكنها من كبح تأثيرات الجائحة على تنميتها.

إن إنعاش الاقتصاد العالمي يفرض نفسه على المجتمع الدولي كأولوية قصوى. كما أن تداعيات الجائحة تتطلب إيجاد صيغ مبتكرة لتمويل التنمية.

ولئن ألفت الجائحة بظلالها على قضايا حيوية مسطرة على أجندة الأمم المتحدة، فإن ذلك لا يجب أن يكون سبباً لإغفال التحديات الأخرى التي نواجهها، وفي مقدمتها التغيرات المناخية ومكافحة الإرهاب وتدبير الهجرة وحفظ السلام.

ولا يسعنا في هذا الإطار إلا التعبير عن تقديرنا لجهود الأمم المتحدة، والدول المساهمة في عمليات حفظ السلام المختلفة، للتكيف مع جائحة كوفيد-19 وتمكين المائة ألف جندي لحفظ السلام المنتشرين اليوم في ثلاث عشرة عملية لحفظ السلام من مواصلة مهامهم في مناطق الصراع. واقتناعاً من المغرب بأهمية إصلاح حفظ السلام في مواجهة تعقيدات النزاعات المعاصرة، فإنه يظل ملتزماً بتحقيق أهداف مبادرة "العمل من أجل السلام".

وفي هذا الإطار سينظم المغرب مع فرنسا، بتعاون مع الأمم المتحدة، المؤتمر الوزاري الثاني لحفظ السلام في المجال الفرانكفوني.

لا تزال المملكة المغربية ملتزمة بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والمتعلقة بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات، واحترام السيادة الوطنية للدول ووحدتها الترابية. وانطلاقاً من ذلك يظل المغرب ملتزماً بإيجاد حل نهائي للخلاف الإقليمي حول الصحراء المغربية، في إطار وحدته الترابية وسيادته الوطنية.

إن موقف المغرب لا يشوبه أي غموض. فلا يمكن أن ينجح البحث عن حل سياسي نهائي إلا إذا كان يندرج في إطار المعايير الأساسية الأربعة التالية: أولاً، السيادة الكاملة للمغرب على صحرائه ومبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد لهذا النزاع المفتعل؛ وثانياً، المشاركة الكاملة لجميع الأطراف في البحث عن حل نهائي لهذا النزاع؛ وثالثاً، الاحترام التام للمبادئ والمعايير التي كرسها مجلس الأمن في جميع قراراته منذ سنة ٢٠٠٧، والمتمثلة في أن الحل لا يمكن إلا أن يكون سياسياً وواقعياً وعملياً ودائماً ومبنياً على أساس التوافق؛ ورابعاً، رفض أي اقتراح متجاوز، والذي أكد الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن منذ أكثر من عشرين سنة بطلانه وعدم قابليته للتطبيق، والهادف إلى إخراج المسلسل السياسي الحالي عن المعايير المرجعية التي حددها مجلس الأمن. لقد حقق المسلسل السياسي، تحت الولاية الحصرية للأمم المتحدة، زخماً جديداً بعقد مائتين مستديرتين في جنيف التأمّت حولها جميع الأطراف لأول مرة. ومن المشجع بشكل خاص أن مجلس الأمن قد كرس هذه العملية باعتبارها الطريق الوحيد لحل سياسي واقعي وعملي ودائم وقائم على أساس التوافق لإيجاد حل لهذا النزاع الإقليمي.

وتعتبر المملكة المغربية من جديد عن عميق قلقها إزاء الوضعية الإنسانية الأليمة التي تعيشها ساكنة مخيمات تندوف، التي فوضت الدولة المضيفة تسييرها لجماعة مسلحة انفصالية، في تحد صارخ لالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين والاتفاقيات الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وفي سياق كوفيد - ١٩، تزداد دواعي هذا القلق حول مصير تلك الساكنة، المحتجزة في مخيمات عهد تسييرها إلى جماعة مسلحة لا تتوفر على أية صفة قانونية وفق القانون الدولي.

لقد حان الوقت ليتخذ المجتمع الدولي قراراً حاسماً لدفع الدولة المضيفة للسماح للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإجراء إحصاء تلك الساكنة وتسجيلها، وفق القانون الدولي الإنساني للاجئين والنداءات الملحة التي نص عليها مجلس الأمن في كل قراراته منذ عام

٢٠١١. ولطالما أصبح هذا التسجيل ضروريا لوضع حد للاختلاسات المستمرة منذ أكثر من أربعين سنة للمساعدات الإنسانية المخصصة للسكان المحتجزة في مخيمات تندوف.

إن أمن المملكة المغربية من أمن ليبيا، الدولة الشقيقة التي نتقاسم معها التاريخ المشترك والمصير نفسه. وبعد مضي تسع سنوات على اندلاع الأزمة في ليبيا، لا يزال وضعها الأمني والإنساني يتدهور بفعل التدخل الأجنبي، بما في ذلك التدخل العسكري.

ولا يمكن أن يكون حل لتلك الأزمة إلا سياسيا، ومن لدن الليبيين أنفسهم، بعيدا عن التدخلات والأجندات الخارجية، وهو ما برهن عليه اجتماع الصحيرات، بمواكبة من المجتمع الدولي.

وانطلاقا من قناعتنا بذلك، يبقى المغرب ملتزما بتوفير إطار محايد للحوار بين الأطراف الليبية. وقد احتضن المغرب خلال الأسبوع الثاني من الشهر الجاري، بمدينة بوزنيقة بالمغرب، لقاءات بين المجلس الأعلى للدولة وبرلمان طبرق، أفرزت اتفاقا شاملا حول المعايير والآليات الشفافة والموضوعية لتولي المناصب السيادية بهدف توحيدها.

إن الإخفاق في تسوية القضية الفلسطينية وإعادة إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط يشكل مصدر قلق عميق للمملكة المغربية. فلا سلام عادل ودائم دون أن يتمكن الشعب الفلسطيني من حقه المشروع في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، عاصمتها القدس الشريف.

لذلك يرفض المغرب رفضا قاطعا جميع الإجراءات الأحادية للسلطات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سواء في الضفة الغربية أو في القدس الشريف، وأي إجراءات ستعمق التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

وما فتى جلالته الملك محمد السادس، بصفته رئيسا للجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، يؤكد على أهمية المحافظة على مدينة القدس الشريف وعلى وضعها الحالي باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية، ورمزا للتعايش السلمي بالنسبة لأتباع الديانات التوحيدية، ومركزا لقيم الاحترام المتبادل والحوار، كما تم التنصيص على ذلك في نداء القدس الذي وقعه جمعية البابا فرنسيس في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٩ في الرباط.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أجدد تعازي المملكة الخالصة ووقوفها وتضامنها الدائم مع لبنان الشقيق إثر انفجار مرفأ بيروت، وتداعياته المادية والبشرية المؤلمة. وفي إطار التضامن الفعال قدمت المملكة المغربية، بتعليمات من جلالته الملك محمد السادس، مساعدات طبية وإنسانية

للشعب اللبناني، على أمل أن تخفف هذه المبادرة التضامنية من هول المعاناة الشديدة التي لحقت بسكان بيروت المتضررين من هذا الحادث المأساوي.

إنه حري بنا أن نجعل من جائحة كوفيد-19 فرصة لإعادة بناء منظومة متعددة الأطراف على أسس أكثر نجاعة وفعالية. أولاً، بإجراء تقييم شامل لإخفاقات النظام متعدد الأطراف ومؤسساته في مواجهة الأزمة، وكذلك لإنجازاته، لبناء قاعدة سليمة للممارسات الجيدة في المستقبل. ثانياً، إعادة تركيز العمل متعدد الأطراف على مبادئ التضامن والتعاون والمسؤولية. ثالثاً، تنحية الصراعات جانبا واتخاذ الإجراءات الملائمة من خلال مبادرات متعددة الأطراف ملموسة وعملية.

إن المغرب المتمسك بإطار العمل متعدد الأطراف يلتزم بالعمل مع الدول التي تشاركه هذه المثل لإيجاد نظام عالمي أكثر عدالة وانسجاما وانفتاحا.

هذا الالتزام هو الذي صاغه جلالة الملك في قمة الألفية للأمم المتحدة، بتأكيد على أنهمم واجبنا أن نقطع التزامنا الرسمي بدخول الألفية الجديدة من خلال رسم حدود جديدة للإنسانية، تتكون من الأداء في العدالة والرحمة في التضامن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

-----